تاريخ العلاقات السياسية
بين الكويت والعراق
في الفترة ١٩٦١-١٩٧٣م

إعداد

محمد نايف عواد العنزي



مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت ٢٠٠١م

حصل المؤلف على درجة الماجستير بتقدير امتياز من

قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الكويت

بدولة الكويت - عام ٢٠٠٠م

وقد نوقشت الرسالة في شهر أكتوبر ٢٠٠٠م

وكانت اللجنة المشكلة لفحص الرسالة تتألف من :

أ .د .فتوح الخترش رئيساً

أ .د .ميمونة العذبي الصباح عضواً

أ .د .عبدالرحيم عبدالرحمن عضواً

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

صدق الله العظيم

تاريخ العلاقات السياسية

بين الكويت والعراق

في الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٣م

(ح) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠١م

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

العنزى ، محمد نايف عواد
تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والكويت في الفترة ١٩٦١-١٩٧٣م/ اعداد محمد نايف عواد العنزى ؛ تقديم عبد الله يوسف الغنيم - ط الأولى . - الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠١م .
256ص ؛١٧ × ٢٤ سم
الببليوجرافيا : ص ص
ردمك : ٧-٧٠-٣٢-٩٩٩٠٦

١- الكويت - تاريخ - العصر الحديث - الاستقلال ٢-الكويت-العلاقات الخارجية-العراق
٣- الكويت - الحدود السياسية - العراق .

أ- العنوان .
ديوى ٥٣٨-٣٢٧,٥٦٧

مركز البحوث والدراسات الكويتية ص. ب: ٦٥١٣١ المنصورية. (35652)ـ كويت
فاكس: ٢٥٧٤٠٧٨ـ هاتف: ٣/ ٢٥٧٤٠٨١
بريد الإنترنت: E-Mail: Webmaster @ crsk.org
شبكة الإنترنت: Homepage: http: //www. crsk.org

إهداء

- إلى الذين تحولت أرواحهم إلى قناديل أضاءت عتمات دروبنا، ومازالت تنيرها بنماذج الفداء والبطولة .. شهداء الكويت.

- إلى الذين يقبعون في زنازين الطغاة خلف القضبان، وعيونهم وعقولهم شاخصة نحو دفء الأهل والوطن .. أسرى الكويت.

تصدير

يواصل مركز البحوث والدراسات الكويتية اهتمامه بالبحث العلمي الموضوعي المستند على الوثائق في القضايا التاريخية والمصيرية المرتبطة بالعلاقة بين الكويت والعراق، وماشهدته هذه العلاقة من أحداث مهمة في تاريخ البلدين على المستويين الداخلي والخارجي أدت إلى التأرجح بين التوتر والهدوء المشوب بالحذر والترقب.

فمنذ عام ١٩٦١م وهو عام استقلال الكويت وإعلان سيادتها الشرعية على أرضها ووقوف الأمة العربية والعالم أجمع إلى جانبها مؤيداً ومسانداً لها، وحتى عام ١٩٧٣م الذي يمثل نهاية الفترة التي شملتها هذه الدراسة تعرضت العلاقات بين الكويت والعراق إلى كثير من موجات المدّ والجزر. وامتلأت بالكثير من المواقف المتناقضة في التصرفات والسلوك الناتجة عن تقلبات السياسة العراقية، وتعاقب الأنظمة الحاكمة في بغداد؛ حيث تتغير الأهواء والأطماع السياسية مع كل نظام جديد.

وكانت قضية الحدود هي محور النزاع بين البلدين فقد ظلت تلك القضية دون حسم واتفاق على الرغم من سلامة الأسس القانونية والتاريخية التي تحكم هذا الأمر، وظلت الأطماع ماثلة في عقول القادة السياسيين والعسكريين للنظام العراقي، ليس ذلك فقط بالنسبة للكويت وحدها، بل لغيرها من دول المنطقة، كما كشفت عن ذلك الوثائق العراقية نفسها، وأعلن عنه مركز البحوث والدراسات الكويتية في كثير من أبحاثه ودراساته.

وإذا كان الحاضر هو غرس الماضي، والتاريخ المتجدد لمواقف العراق وسلوكه يؤكد الأحقاد والأطماع التوسعية، فإن دراسة الحقب التاريخية السابقة على

الأحداث المعاصرة اليوم ومـاأدت إليه من نتائج على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي لكل من الكويت والعراق ودول المنطقة بأسرها -كفيل بالكشف عن الأسباب الحقيقية للتوتر والقلق اللذين يلقيان بظلالهما الكثيفة على المنطقة خلال العدوان العراقي على الكويت وبعد تحريرها حتى يومنا هذا، كما يفسر ذلك أيضاً مماطلة العراق حتى الآن في الالتزام الكامل بقرارات الشرعية الدولية، ورفضه الأخير للصيغة التوفيقية التي وافقت عليها الدول العربية في مؤتمر القمة العربي بعمان خلال الفترة من ٢٨-٣٠ من مارس ٢٠٠١م.

والمركز إذ يقدر للباحث جهده في هذا المجال، يأمل أن يكون ذلك خطوة تفتح الباب واسعاً أمام مثل هذه الدراسات الوثائقية التي تحفظ لنا ذاكرة التاريخ، وتاريخ الشعب الكويتي في المحافظة على أرضه، وتأمين جبهته الداخلية، ورفضه المتكرر لدعاوي الباطل وأكاذيبه في مرحلة من الزمن كانت مليئة بالأحداث، لكنها كانت بفضل الله تعالى غنية بالوثائق التي تعين على كشف المؤامرات، ووضوح الرؤية، ووضع الحق في نصابه.

والله من وراء القصد يهدي السبيل

أ.د. عبد الله يوسف الغنيم
رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مقدمــة

تتناول هذه الدراسة تاريخ العلاقات السياسية وقضايا الحدود بين الكويت والعراق في الفترة الممتدة من ١٩٦١-١٩٧٣م. وهي من الفترات المهمة في تاريخ الكويت ، لكنها لم تحظ باهتمام بالغ من الباحثين . باستثناء الأزمة التي أثارها حاكم العراق عبد الكريم قاسم مع الكويت ١٩٦١م ... ونظرا لقلة الدراسات المتعمقة في هذا الموضوع فقد عقدنا العزم بإذن الله تعالى أن نلقي الضوء على تلك المرحلة بشكل واسع وموثق سيما وأنها كانت حافلة بالأحداث المفصلية والمهمة في كلا البلدين.

ففي العراق قامت أحداث داخلية عسكرية تغيرت على إثرها أنظمة وحكومات. وفي الكويت نالت الدولة استقلالها ، وانضمت إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة . الأمر الذي جعل العراق يطالب بضم الكويت إليه، ويحاول عرقلة الاعتراف بها عربيا ودوليا مما خلق حالة احتقان إقليمي كان بداية لسلسلة من الأحداث الخلافية .

ويستمد البحث أهميته من قلة الدراسات المتخصصة في حقبة الستينيات والسبعينيات التي كانت تركز وسائل الإعلام فيها على القضايا السياسية. في حين كان موضوع الحدود وترسيمها كامنا كالجمر تحت الرماد يطل برأسه متأججا، كلما أزاحت ريح الخلاف العاصفة طبقة الرماد الراكدة فوقه ألهبته من جديد.

وجاء اختيار البحث لثلاثة أسباب شكلت دوافع تحريضية حفزتنا إلى كتابة هذا البحث وهي :

أولاً: دافع كويتي وطني ، كان إحساسنا به عاديا وشاعريا ، ولكنه تعمق إثر الغزو العراقي لكويتنا الحبيبة ، وانتقل من الشاعرية إلى الواقعية.

ثانياً : رغبة علمية أكاديمية، هدفها البحث عن الحقيقة الموضوعية في بطون الوثائق والمكتبات العالمية والعربية والمحلية.

ثالثاً : تزويد القارئ والباحث والرأي العام العربي والعالمي بالحقائق الخاصة بقضية المشاكل الحدودية بين الكويت والعراق.

وقد تم تقسيم البحث إلى مدخل وأبواب وفصول:

مدخل: يعطى خلفية تاريخية عن أهمية الكويت في نهاية القرن التاسع عشر،وعقدها لاتفاقية الحماية مع بريطانيا ١٨٩٩م، والاتفاق الإنجليزي التركي ١٩١٣م ،والذي أعتبر أول محاولة لتحديد الحدود بين الكويت والعراق. وكذلك إثارة قضية الحدود ١٩٢٣م، ١٩٣٢م، ومحاولة العراق استغلال أزمة المجلس التشريعي ١٩٣٨ - ١٩٣٩م، في الكويت، ومشكلة نقل مياه شط العرب للكويت ،والاتحاد الهاشمي ١٩٥٨م، ثم موقف الكويت من انقلاب ١٩٥٨م، في العراق.

الباب الأول: الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١ م :

وتم تقسيم هذا الباب إلى أربعة فصول:

الفصل الأول : استقلال الكويت وادعاءات عبد الكريم قاسم ١٩٦١م :

ويتطرق إلى المباحثات بين الكويت وبريطانيا لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م ، ومنح الكويت الاستقلال ، وادعاءات عبد الكريم قاسم بالحقوق التاريخية في الكويت.

الفصل الثاني : الموقف الرسمي والشعبي الكويتي من التهديد العراقي ١٩٦١م :

ويركز على طلب الكويت المساعدة من بريطانيا رسمياً، وإرسال برقيات للرؤساء العرب، لطلب الانضمام للجامعة العربية، وكذلك الموقف الشعبي والذي تمثل في بيانات الرد على المطالب العراقية. واجتماع المجلس الأعلى الكويتي، والمظاهرات الشعبية التي تندد بمطالب الرئيس العراقي.

الفصل الثالث : الموقف الدولي من الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م :

ويتناول الدور البريطاني في إرسال قوات إلى الكويت، ومساندة قضيتها في الأمم المتحدة، وكذلك دعم الولايات المتحدة لاستقلال الكويت، والدور السلبي للاتحاد السوفيتي من الأزمة، ومناقشة مجلس الأمن لهذه الأزمة .

الفصل الرابع : الموقف العربي من الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م :

ويدرس موقف الجمهورية العربية المتحدة من الأزمة ودعم استقلال الكويت، وموقف المملكة العربية السعودية ، والموقف العربي بشكل عام من الوجود البريطاني في الكويت، واجتماعات الجامعة العربية للنظر في القضية، ومن ثم إرسال قوات عربية إلى الكويت.

الفصل الخامس: أثر ادعاءات عبد الكريم قاسم على العلاقات بين البلدين من ١٩٦٢-١٩٦٣م:

ويتناول توتر العلاقات بين الكويت والعراق في ١٩٦٢م، وعودة حاكم العراق إلى ادعاءاته بعائدية الكويت للعراق، والموقف البريطاني من التهديد العراقي، وقطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع الدول التي اعترفت بالكويت.

الباب الثاني: أثر توتر العلاقات على الوضع الداخلي والخارجي لكل من الكويت والعراق ، في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٧٣م.

الفصل الاول : الوضع الداخلي والخارجي للعراق والكويت في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٣م:

ويركز على انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣م في العراق، وموقف الكويت منه، ثم الاعتراف العراقي بالكويت ١٩٦٣م. والتركيز على الأوضاع الداخلية في العراق

وعلاقاته الخارجية. وكذلك الأوضاع الداخلية بالنسبة للكويت المتمثلة في استقرار داخلي، وعلاقات خارجية متميزة.

الفصل الثاني : قضايا الحدود والمباحثات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٢م:

ويتطرق إلى المشاكل الحدودية بين البلدين، والمناوشات بين الطرفين، واللجان التي شكلت لتحديد الحدود، والإجراءات التي اتخذتها بريطانيا لحماية الكويت من أي تهديد عراقي.

الفصل الثالث : مشكلة الصامتة ١٩٧٣م :

ويتناول الاحتلال العراقي لمركز الصامتة الكويتى ١٩٧٣م، والجهود العربية والدولية لاحتواء المشكلة، والوفود العربية التي زارت الكويت والعراق لحل المشكلة سلمياً.

واعتمدت هذه الدراسة على المادة التاريخية من مصادرها الأولى، وعلى الأخص الوثائق البريطانية، والصحف والمجلات العربية التي كانت تواكب تلك الأحداث ، وواجهتنا مشكلة ندرة المصادر المحلية كما ذكرنا ، وفقدان الكثير من الصحف والمجلات الكويتية.

وخاصة أن تركيز الدراسات المحلية كان على فترة عبد الكريم قاسم ١٩٦١ - ١٩٦٣م ، مهملةً في معظمها قضايا الحدود في فترة الستينات. وهذا يعود إلى وجود أحداث مهمة على الساحة العربية فاقت أحداث الحدود بين دولتين عربيتين، ولعل أهمها حرب ١٩٦٧م، ثم حرب الاستنزاف مع العدو الإسرائيلي، وحرب أكتوبر ١٩٧٣م.

ونظراً لأن مسألة الحدود تشكل محور البحث حيث تمثل مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين فقد عمدنا إلي دراستها بشيء من التفصيل.

وقد استخدم في هذه الدراسة منهج البحث التاريخي التحليلي بهدف استنباط المعلومات، والربط بين الأحداث، وأملنا في أن يضيف هذا البحث معلومات جديدة إلى رصيد القارئ وأن يسد فراغاً في المكتبة العربية.

ومن واجبنا هنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل الذين وقفوا إلى جانبنا مساعدين ومساندين في هذا الجهد العلمي، ونخص منهم بالذكر الأستاذة الدكتورة فتوح الخترش أستاذ التاريخ الحديث في جامعة الكويت لمل قدمت من توجيه سديد في مسار هذا البحث وفي أثناء قيامها بالإشراف عليه، وكذلك الشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم لرعايته الكريمة لهذا البحث في مراحل مراجعته وطباعته، وكذلك الدكتور مشرف العنزي، وعبد العزيز السعد، والأستاذ يعقوب يوسف أبو البنات، والإخوة العاملين بمركز معلومات صحيفة القبس الكويتية، ومركز المعلومات والدراسات بصحيفة الأهرام المصرية، Ms. Judy Col ling Wood (Public Record Office) لجهودكم المشكورة في تقديم يد العون والإرشاد إلى المراجع والمصادر الموثوقة التي أثرت مادة هذا البحث، وقدمته في الصورة المأمولة على طريق البحث العلمي الدقيق لهذه القضية الحيوية.

والله نسأل أن نكون بذلك قد مهدنا السبيل لأجيال واعدة من الباحثين وراغبي الاطلاع على بعض قضايانا التاريخية والمصيرية.

والله من وراء القصد.

الباحث

مدخـــــل

برزت أهمية الكويت بشكل واضـح في النصف الثانـــي من القرن التاسع عشر لموقعها المتميز وأهميتها التجارية. مما جعلها مسرحاً للتنافس الدولي من قبل الدولة العثمانية، وبريطانيا، وألمانيا، وروسيا. لذلك اتصل حاكم الكويت الشيخ «**مبارك الصباح**» بالدول الكبرى كروسيا لطلب الحماية، ثم رأى أن من مصلحته أن يتفاوض مع الحكومة البريطانية لعقد اتفاقية حماية حيث وقع معها معاهدة الحماية فى ٢٣ يناير ١٨٩٩م، وأهم بنودها :«أن لا يقبل الشيخ مبارك وكيلاً أو قائم مقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت، أو في قطعة من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الإنجليزية، ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل دون أن يحصل على الإجازة أولاً من جلالة المملكة البريطانية العظمى».[1]

وتأتي أهمية هذه الاتفاقية في كونها أول اتفاقية حماية تعقدها الكويت مع دولة عظمى مما عزز من مكانتها، وأكد استقلالها وعدم تبعيتها للدولة العثمانية.

وفي عام ١٩٠٢م ادعت الدولة العثمانية تبعية جزر وربة وبوبيان وسفوان وأجزاء من أم قصر، وانزلت في أم قصر وجزيرة وربة حاميات عسكرية سحبت بعد احتجاج الشيخ مبارك، ومعارضة بريطانيا لذلك.

وفي ١٩٠٤م ، بدأت محاولة بريطانية لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق ، بخط سير من خور الصبية ليمر جنوب أم قصر وسفوان متجهاً إلى جبل سنام. ولم يوافق شيخ الكويت على هذه الحدود بسبب حرمانه من بعض الأراضي. لذلك

---

(1) Public Record Office .F.O. 371/2136 : Agreement of January 23 , 1899 with The Sheikh of Kuwait.

شكلت لجنة من حكومة الهند لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ولم يكتب لها النجاح.[٢]

وجرت في الفترة من ١٩١١ - ١٩١٣م، مباحثات بين الدولة العثمانية وبريطانيا. انتهت بتوقيع الاتفاق الإنجليزي - العثماني ١٩١٣م، وحددت هذه الاتفاقية حدود سيادة شيخ الكويت ، وتضمنت عدة فقرات منها :

الفقرة الخامسة : «حدود الكويت في الأراضي التي تقيم على شكل نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، ويكون خور الزبير في أقصى حدها الشمالي، والقرين على حدها الجنوبي، وحدد باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بالمعاهدة، وتدخل الجزر الكويتية وربة، وبوبيان، مسكان، فيلكا، عوهة، كبر، قاروه، أم المرادم ضمن هذه المنطقة .

الفقرة السادسة : « الدولة العثمانية لن تقوم بأى عمل إدارى مستقل عن شيخ الكويت، وعدم إقامة حصون أو عمل عسكري دون إذن من الحكومة البريطانية ».

الفقرة السابعة : «الأراضي التابعة لشيخ الكويت تكون من مصب خور الزبير تجاه الشمال الغربي ماراً جنوب أم قصر وجبل سنام وسفوان ، وترك أم قصر وسفوان وجبل سنام للبصرة، وأن مثل هذه الأماكن وآبارها تركت للبصرة ،ثم ناحية الجنوب الغربي عبر الباطن إلى حفر الباطن ثم الجنوب الشرقي إلى البحر بالقرب من جبل منيفة» [٣].

وهذه الحدود اعتمدت كأساس معترف به للحدود الكويتية العراقية، وكانت الركيزة الأساسية للاتفاقيات اللاحقة للحدود بين البلدين .

---

(٢) الكويت وجوداً وحدوداً : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م ،ص،٩٠.

(3) F.O. 371/2136 : Conventions Between United Kingdom And Turkey, Signed At London, July 29, 1913.

الحدود بين الكويت والعراق في عهد الشيخ أحمد الجابر: (١٩٢١-١٩٥٠)

شكلت قضايا الحدود الهاجس الأكبر لدى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر* ففي مؤتمر العقير ١٩٢٢م، الذي عقد لتحديد الحدود بين الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية** تم وضع منطقتين محايدتين الأولى: الكويتية السعودية، والثانية هي منطقة العراق والمملكة العربية السعودية، وحضر المؤتمر كل من المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس، والوكيل السياسي في الكويت مورMore كممثل عن الكويت(٤)، ولعبت قوة ابن سعود والمصالح البريطانية دوراً كبيراً في الترسيم.

وفي أبريل ١٩٢٣م، أوضح الشيخ أحمد في رسالة بعث بها للوكيل السياسي في الكويت الميجر مور، بأن الحدود التي يطالب بها بين الكويت والعراق هي نفس الحدود التي طلبها الشيخ سالم المبارك في رسالته إلى المندوب السامي البريطاني في العراق «كوكس» بتاريخ السابع عشر من سبتمبر ١٩٢٠م، والتي تبدأ من «تقاطع وادي العوجا بالباطن إلى جهة الشرق جنوب آبار سفوان، وجبل سنام، وأم قصر إلى ساحل بوبيان ووربة في ساحل البحر شمالي الحدود النجدية الكويتية، وتكون جزر مسكان، فيلكا، عوهه، كبر، قاروة، أم المرادم من ضمن هذه الحدود»، واستشار

---

* الشيخ أحمد الجابر الصباح: ولد في الكويت عام ١٨٨١م، وحكم من ١٩٢١-١٩٥٠م، وشهدت فترة حكمة العديد من الأحداث منها: مؤتمر العقير ١٩٢٢م، مشكلة المسابلة مع المملكة العربية السعودية، اكتشاف النفط في الكويت، مجلس ١٩٣٨م، تصدير أول شحنة نفط كويتية١٩٤٦م. أنظر: أحمد مصطفي أبو حاكمه: تاريخ الكويت الحديث ١١٦٣ - ١٣٨٥هـ، ١٧٥٠ - ١٩٦٥م، الكويت، ذات السلاسل، طبعه أولى ١٩٨٤م، ص ٣٥١.

** كانت تعرف آنذاك بنجد.

(4) Dickson, H.R.P. : Kuwait and Her Neighbours, London, 1956, PP.281-283.

مور كوكس بالحدود التي يطالب بها الشيخ أحمد الجابر [٥] ورد كوكس بأن هذه الحدود مطابقة للحدود الكويتية العراقية في الاتفاق الإنجليزي التركي ١٩١٣م.[٦]

وفي نفس العام رافق شيخ الكويت الوكيل السياسي في الكويت ديكسون أقام لوحة في المكان الذي اعتبره فاصلاً بين حدود الكويت مع العراق في منطقة سفوان.[٧]

وفي ١٩٣٢م، وافق رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد * على ترسيم الحدود مع الكويت علي النحو التالي: «من التقاء وادي العوجا مع الباطن، ومن هناك ناحية الشمال على طول أو عبر الباطن إلى نقطة خط عرض جنوب سفوان، ومن هناك تجاه الشرق ماراً بجنوب سفوان، جبل سنام، وأم قصر مخلفهم إلى العراق، وهكذا إلى نقطة التقاء أو تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، وأن جزر وربة، وبوبيان، ومسكان، وفيلكا، وعوهة، وكبر، وقاروة، وأم المرادم كلها تخص الكويت».[٨]

كما بعث حاكم الكويت برسالة إلى الوكيل السياسي في الكويت ديكسون

---

(5)F.O. 371/ 8952 : From Sheikh of Kuwait Ahmad Al Jabir. to The Political Agent (More), Kuwait.

(6) F.O. 371/ 8952 : Memorandum From His Excellency The High Commissioner For Iraq to The Political Agent Kuwait (More), 19 April , 1923, No. 5404 .

(7) Foreign and Commonwealth F.C.O. : 8/627 : From T.P. Bannerman to Foreign Office, Kuwait, 15 Dec, 1967.

* نوري السعيد: ولد في ديسمبر ١٨٨٨م، كون في الفترة ما بين ١٩٣٢ - ١٩٥٨م، ١٤ وزارة عراقية في العراق، تدرب كضابط عثماني، وشارك في حرب البلقان، انضم للجمعيات السرية العربية، شارك في وضع ميثاق بغداد.

انظر: عصمت السعيد: نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، لندن، نيولوك للنشر، طبعة أولى ١٩٩٢م، ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

(8) F.O. : 371/18910 : From Nuri Pasha Alsaid to Sir. Francis H.Hamphrys, 21 July, 1932, No. 2944

بخصوص استلام الرسالة المرسلة بتاريخ التاسع من أغسطس ١٩٣٢م ، والكتاب المرسل من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بخصوص الحدود الكويتية - العراقية، والتي وافقت عليها الحكومة البريطانية، ورد الشيخ أحمد الجابر : «نرجو أن نخبركم بأننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت كما هي مفصلة في كتاب رئيس وزراء العراق». (٩)

وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن دوافع المرونة التي أبداها العراق في تحديد الحدود مع الكويت. ومن الواضح أن هذه المرونة تعود لاستعجاله للانضمام إلى عصبة الأمم التي تشترط حدوداً واضحة مع جيرانه ، وخاصة مع الكويت، ولقد أثبتت الأحداث لاحقاً بأن هذا التعاون العراقي كان مؤقتاً.

وفي سبتمبر ١٩٣٢م، قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة بغداد، واستقبله الملك فيصل وتطرقا إلى العلاقات بين الكويت وبريطانيا، ومزارع النخيل التي يمتلكها الشيخ أحمد الجابر في البصرة، والتي وعدته بريطانيا بإعفائه من ضرائبها نتيجة لموقف الكويت خلال الحرب العالمية الأولى. وتساءل الملك فيصل عما إذا كان الشيخ أحمد الجابر يمتلك وثيقة تؤكد ذلك، فرد الشيخ أحمد الجابر بامتلاكه لهذه الوثيقة ، ولم يكن الشيخ أحمد مسروراً بأسئلة الملك فيصل، وخاصة عن معاهدة الكويت مع بريطانيا، وهل تمت بإرادتها أو أن الشيخ مبارك استجاب مرغماً، فرد الشيخ أحمد الجابر بأنها علاقة مبنية على أسس تعاقدية واتفاقات متبادلة لدفع الخطر الأجنبي. (١٠)

وبغض النظر عن طبيعة المحادثات بين الحاكمين الكويتي والعراقي فإنها

---

(9) F.O. 371/16006 : From Sheikh Ahmed Al-Jabir to the Political Agent Kuwait (Dickson), August 10, 1932.

(١٠) وليد حمدي الأعظمي : الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢ - ١٩٦٠م ، لندن ، دار رياض الريس للنشر ، طبعة أولى ١٩٩١م، ص ,١٣٦.

تجاوزت حدود الدبلوماسية والأعراف ، حيث أن أمير الكويت له الحق في عقد أي معاهدة تصب في مصلحة بلاده وتكفل له الأمن والاستقرار . كما أن مزارع الكويتيين في العراق صغيرة إذا ما قورنت بالمساحات الشاسعة المزروعة في العراق(١١)، وإنما استغلت كوسيلة ضغط على حاكم الكويت لتحقيق بعض المكاسب رغم أنها تحقق مصدراً من مصادر الدخل .

وبعد وفاة الملك فيصل وتولى ابنه الملك غازي، لعبت الحكومة العراقية دوراً في إثارة المشاكل بين الكويت والعراق، فانتقدت عمليات تهريب «الشاي والقهوة» التي تفرض عليها الحكومة العراقية ضرائب مرتفعة في حين لا تزيد قيمة الجمارك الكويتية عن ٤٪ (١٢). وادعت تهريب الأسلحة من الكويت للعشائر العراقية المعارضة للحكومة العراقية ، وقد رفضت الكويت إقامة المشروع العراقي المقترح الخاص بإنشاء ميناء «أم قصر» على الخليج العربي، كما رفضت الضغوط العراقية لاعطاء الأولوية للعراقيين في العمل ، وتكررت زيارات الشيخ أحمد الجابر للعراق في ١٩٣٥م- ١٩٣٦م ، حيث وضع ميثاق شرف بين الكويت والعراق لمنع التهريب.(١٣)

وهذه الزيارات المتكررة خففت من حدة التشنج عند حاكم العراق، واستغلال بعض المسائل كالتهريب في الضغط على الكويت، التي ترى صعوبة إيقاف عمليات التهريب لطول الحدود بين البلدين، ولكونها عملية يقوم بها عراقيون بوسائل بدائية،

---

(١١) عبد المالك خلف التميمي : أبحاث في تاريخ الكويت ، الكويت ، دار قرطاس ، طبعة أولى ١٩٩٩م ، ص ١٧٣ .

(١٢) نجاة عبد القادر الجاسم : التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤-١٩٣٩م ، الكويت ،الطبعة الثانية ١٩٩٧م ، ص ١٠٩-١١٠ .

(١٣) لطفي جعفر عبده :الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩م ، بغداد ، منشورات اليقظة العربية ، طبعة أولى ١٩٨٧م، ص ٢١٩ .

وكان يمكن للحكومة العراقية معالجتها بوضع المزيد من نقاط الجمرك ودوريات الشرطة.

وعلى الرغم من الهدوء النسبي بعد زيارة الشيخ أحمد الجابر، إلا أن وسائل الإعلام العراقية عادت لخلق المشاكل مع الكويت، حيث استقبل العراق المعارضة الكويتية الرافضة للوجود البريطاني في الكويت، والتى ظهرت بعد حل المجلس التشريعي في الكويت ١٩٣٨-١٩٣٩م، ولعبت الصحافة العراقية دوراً في تهييج الشارع العراقي، والتنديد بنظام الحكم في الكويت[١٤]، وتناست وسائل الأعلام العراقية بأن احتفاظ آل الصباح بحكمهم للكويت مسألة يقررها الشعب الكويتي وحده وليس العراق، واتخذ العراق من قضية حل المجلس التشريعي الكويتي ذريعة للتدخل في الكويت .

وعادت مسألة الحدود العراقية الكويتية تطرح نفسها من جديد، ففي مارس ١٩٣٩م، تم إزالة اللوحة التي تقع على بعد كيلو واحد جنوب مركز الجمارك القديم فى سفوان من قبل أشخاص مجهولين، ولم تعد إلى مكانها .

وفي يونيو ١٩٤٠م، زار الوكيل السياسي في الكويت «ديكسون» منطقة الحدود ووضع اللوحة التي أزيلت ١٩٣٩م، ورافقه في الزيارة الشيخ «على الخليفة» الذي وصف بأنه أحسن دليل صحراوي في المنطقة، ولم يستطع الشيخ على الخليفة أن يحدد النقطة الأصلية، واختار نقطة قريبة .. في حين اعترضت الحكومة العراقية على دخول المسؤول البريطاني «ديكسون » الحدود العراقية، ووضعه اللوحة في غير موقعها الأصلي، وعلى بعد ٢٥٠ متراً داخل الأراضي العراقية، وردت الحكومة

---

(١٤) جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الرابع ، القاهرة ،دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٦م ،ص ١٧٨.

البريطانية بعدم حدوث أي تجاوز، واستمرت مشاكل الحدود دون تقدم حتى ١٩٤٩م.(١٥)

قضايا الحدود والمباحثات السياسية (١٩٥٠-١٩٦٠م)

بعد تولي الشيخ عبد الله السالم* الحكم ١٩٥٠م، بدأ اهتمامه الواضح بتطوير العلاقات مع العراق، حيث قام في سبتمبر ١٩٥٢م، بزيارة لبغداد والتقي مع الوصي على عرش العراق الأمير «عبد الإله» حيث كان الملك فيصل الثاني قاصراً، ورافق الشيخ عبد الله السالم في هذه الزيارة الشيخ «جابر الأحمد»، والشيخ «صباح الأحمد» حيث منحهما الأمير عبد الإله وساماً من الدرجة الثانية، رغم صغر سنهما. كما زار معسكر الجيش العراقي، ومجلس النواب العراقي، والأضرحة، وتبرع بمبلغ ٤٥٠٠ دينار عراقي للمشاريع الخيرية والجمعيات.

ومن جانبها رحبت الصحافة العراقية بهذه الزيارة، وتطلعت إلى مشروع تزويد الكويت بمياه شط العرب، إلا أنه لم تتضح طبيعة هذه المحادثات(١٦)، ولكنها لم تخرج بطبيعة الحال عن القضايا المزمنة بين الكويت والعراق وخاصة قضايا الحدود الشائكة، ومزارع النخيل، وتطوير العلاقات بين البلدين.

وفي مايو ١٩٥٤م حصل حادث حدودي على بعد ١٥ ميلاً جنوب شرق

---

(15)F.C.O8/ 627 : From Mr. Bannerman to Foreign Office, Kuwait, 22 Dec,1967, (The Key point south of Safwan).

* الشيخ عبد الله السالم: ولد ١٨٩٥م وهو النجل الأكبر للشيخ سالم المبارك، تولى ولاية العهد في عهد الشيخ أحمد الجابر، رأس المجلس التشريعي ١٩٣٨م، ثم مجلس الشورى ١٩٣٩م، تولى الإشراف على مالية الكويت، تولى الحكم ١٩٥٠م، عرف بحبه للأدب والشعر، سخر ثروة البلاد لخدمة المواطنين. انظر: أحمد البغدادي: الشيخ عبد الله السالم ١٩٥٠-١٩٦٥م، الكويت، دار قرطاس، طبعة أولى ١٩٩٤م، ص ١٥.

(16) F.O. 371/9461 : From British Emabassy, Baghdad, Mr. J.A. Troulgreck to Foreign Office, 13 March, 1952

سفوان، حيث قتل حارس عراقي، وطلب العراقيون إجراء تحقيق، واقترحت الحكومة البريطانية ضرورة المضي قدماً في ترسيم الحدود لمنع مثل هذه الحوادث، وفي ١٩٥٥م، تباحثت الحكومة العراقية مع الحكومة البريطانية حول مسألة تأجير جزيرة وربة الكويتية، وقطعة من بر أراضي الكويت، وظهر أنه بالإمكان الوصول إلى اتفاقية للاستثمار بين الكويت والعراق ، وعقد اتفاقية لمشروع مائي، وتوقيع كلا الاتفاقين في وقت واحد .(١٧)

وعلى الرغم مما قد يحققه المشروع المائي من نتائج إيجابية، وحل لمشكلة المياه التي عانت منها الكويت لفترات طويلة، إلا أن حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم لم يكن متحمساً للمشروع، ووقف ضد المشروع عدد من أفراد الأسرة الحاكمة. ولم يكتف الشيخ عبد الله السالم بذلك بل أرسل إلى أهالي الكويت يدعوهم إلى اجتماع حاشد لمناقشة هذا المشروع وتم ذلك في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٥. وقد رفض الجميع مثل هذا المشروع المشبوه الذي سيكون مجالاً لابتزاز مستمر من قبل السلطة الحاكمة في العراق.(١٨)

وفي ١٩٥٧م، تذمر العراقيون من عدم أخذ الكويتيين لقرار حول مد أنابيب النفط إلى جنوب أم قصر . وقبلوا اقتراح شركة البترول العراقية (**I.P.C**) القائل بأن نهاية خط الأنابيب الجديد ينبغي أن يكون في «الفاو» وليس في أم قصر. في حين ركز حاكم الكويت على مسألة الحدود بين البلدين .(١٩)

---

(17) F.O. 371/85407 : From British Embassy, Baghdad, (S.L. Egerton) to Foreign Office, 20July, 1966.

(18) F.O. 371/120598 : From G.W. Bul Plotical Agency to Foreign Office, Kuwait, 23 January, 1956.

وانظر عن الاجتماع المذكور : يعقوب الغنيم : الكويت تواجه الأطماع، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٨، ص١٣٠.

(19) F.O. 371/185407 : From S.L. Egerton, British Embassy, Baghdad, to E.S.Q., to Foreign Office, 20 July, 1966.

كما رفض أعضاء المجلس الأعلى الكويتي * المشروع لكون العراق بحاجة إلى أنابيب البترول أكثر من حاجة الكويت إلى المياه، واعتبروها فرصة سانحة لترسيم الحدود بين البلدين مقابل موافقة الكويت على مد أنابيب النفط، وبسبب الرفض المستمر للشيخ فهد السالم للمشروع، عرض العراقيون زيارته للعراق، ورغم ذلك لم يكن متساهلاً في هذا الموضوع مما دفع الحكومة البريطانية إلى إصدار تعليمات للوكيل السياسي في الكويت لعقد اتفاقية تتضمن :

- الموافقة على مخطط أنابيب المياه.
- مخطط أنابيب النفط يخضع أولا لمباحثات منفصلة بين الكويت والعراق عن طريق شركة النفط العراقية (I.P.C) .
- ترسيم الحدود بين الكويت والعراق طبقاً لاتفاقية ١٩٣٢م .
- مشروع أم قصر بالمناصفة بين الكويت والعراق .

وكان العراقيون يرون صعوبة موافقتهم على ترسيم الحدود دون أي تنازل من الجانب الكويتي .(٢٠)

والواقع أن الكويت كانت ترى في قضية الحدود العراقية - الكويتية قضية جوهرية وركيزة أساسية لأي محادثات بين الكويت والعراق . حيث يحاول العراق تجنب هذا الموضوع لكون المناطق الحدودية مناطق بترولية، وبالتالي رفض العراق عملية ترسيم الحدود . واتضح تماماً بأن عملية نقل المياه من العراق إلى الكويت مشروطة بتنازلات تقدمها الكويت.

---

* المجلس الأعلى الكويتي : تشكل ١٩٥٦ م ، من رؤساء الدوائر الحكومية ، مهمته دراسة السياسة العامة للدولة ، وإقرار القوانين ، والموافقة على الميزانية ، واعتبر بمثابة مجلس للوزراء .
انظر : ميمونه العذبي الصباح : الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الكويت ، الطبعة الأولي ١٩٨٨م ،ص ٦٢ .

(20) F.O. 371/85407 : From Political Agent Kuwait to Foreign Office, Kuwait, May 30,1967, (Kuwait-Iraq Frontier and Water pipline).

وأدرك الشيخ عبد الله السالم بفكره الثاقب خطورة الاتفاقية خصوصاً في وقت الأزمات التى قد تضع الكويت تحت ضغوط عراقية في حالة اتخاذ أي قرار سياسي قد لا يتفق مع توجهات الحكومة العراقية ، ويضع الكويت تحت رحمة العراق في حالة حدوث خلافات بين الطرفين . ووجد الشيخ عبد الله السالم مخرجاً في التعاقد مع إحدى الشركات العالمية لبناء محطة تقطير مياه البحر في منطقة الشويخ ١٩٥٥م ، وكان للمشروع أثره في إدخال البهجة والسرور لنفوس الكويتيين ، ونهاية لمعاناتهم في جلب المياه من شط العرب .

الاتحاد الهاشمي ١٩٥٨م :

ومما يثير الانتباه أن العراق عاد من جديد بعد فشل محادثات المياه والنفط للسعي نحو إدخال الكويت للاتحاد الهاشمي ١٩٥٨م «العراق والأردن» .. وطالب رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد قراراً بأن تنضم الكويت للاتحاد الهاشمي ، أو أن يضغط العراق مطالباً بجزء من أراضي الكويت ، وزار العراق في العام نفسه الشيخ عبد الله السالم وتركزت مباحثاته مع العراقيين حول ترسيم الحدود ، ولم تظهر نتائج إيجابية لهذه الزيارة رغم أن المباحثات كانت ودية .(٢١)

وأضاف نوري السعيد أن الاتحاد سوف يمثل الكويت داخلياً و خارجياً. وتم وضع لجنة تتكون من وزارتي الخارجية والدفاع لعمل مذكرة لإقناع الكويت للانضمام للاتحاد وأهم ما جاء فيها :«**تحتفظ الكويت بشيخها ونظام الحكم فيها ، ويتمتع مواطنوها بجميع الحقوق التي يتمتع بها مواطنو الاتحاد ولهم حرية**

---

(21) F.O. 371/185407 : From (M.S. Bethoud) Foreign Office, to S.L. Egerton, Baghdad, 19 July, 1966 .

التنقل،والسكن،والإقامة، وإنشاء مجلس موحد، وتوحيد المناهج الدراسية،وتنظيم طرق المواصلات» .(٢٢)

من استقراء المذكرة السابقة نستنتج ما يلي :

أولا : الهدف الأساسي من إدخال الكويت للاتحاد هو التمهيد لضمها مستقبلاً.

ثانيا : الإفادة من ثروة الكويت رغم صغر مساحتها وقلة سكانها. أي أن الهدف مادي .

ثالثا : تزامن ظهور الدعوه الى الاتحاد الهاشمي مع نمو المد الناصري وقيام الوحدة بين مصر وسوريا «الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨م ».

رابعاً : رفض حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الانضمام لهذا الاتحاد الذي يتعارض مع سيادة الكويت ، ويعتبر تدخلاً في شئونها الداخلية.

خامساً: رفض الحكومة البريطانية لهذا المشروع باعتبارها مسؤولة عن الشئون الخارجية للكويت .

انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق :

وفي ١٤ تموز ١٩٥٨م ،حدث انقلاب عسكري في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم* قضى على الملكية ، وأصبح قاسم حاكماً ، وأعدم الملك ، وحل البرلمان

---

(٢٢) عبد الله زلطه أزمة الكويت ١٩٦١م ، صفحات من العلاقات العراقية الكويتية، القاهرة، طبعة أولى ١٩٩٣م ، ص ٤٣.

* عبد الكريم قاسم : ولد في ١٩١٤م ، في محلة المهدية في بغداد ، قام بثورة دموية في العراق ١٩٥٨م، تميز بالحكم الفردي ، تعرض لثمانية وثلاثين محاولة اغتيال ، اشتهر بحبه للألقاب التي زادت عن ٤٠ لقباً منها : الزعيم الأوحد ، الفذ المعجزة ، القديس .

انظر : أحمد فوزي : عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة ، بغداد ، طبعه أولى ١٩٨٨م، ص ٧٤ .

وسقطت حكومة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي المشهور .[٢٣] وأرجعت أسباب الانقلاب إلى:

أولا : بطء التقدم والتطور في العهد الملكي.[٢٤]

ثانيا : وقوف الملكيين ضد الوحدة العربية المتمثلة في الجمهورية العربية المتحدة، وخلق اتحاد مناوئ هو الاتحاد الهاشمي (العراق والأردن) .

ورفع قادة الانقلاب عدة شعارات :

- القضاء على الملكية، وإقامة النظام الجمهوري في العراق ، وتعزيز الديمقراطية.
- طرد الاستعمار الأجنبي من العراق .
- إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، والقضاء على الإقطاع .[٢٥]

وبعد نجاح الانقلاب زار حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم العراق واستقبله عبد الكريم قاسم والوزراء، ورئيس أركان الجيش، ومتصرف بغداد ، ورافق الشيخ عبد الله السالم إلي محل إقامته في قصر الزهور، واستمرت المباحثات لمدة خمسة أيام دون صدور بيان مشترك .[٢٦] وهذه الزيارة كانت لتقديم التهاني بنجاح الانقلاب ، وأيضاً لجس نبض الرئيس العراقى حول الكويت .

---

(23)Warnock, Elizabeth & Roberta. A. Ferna : The Arab World: Forty Years of Change, London, Anchor Book, 1993, P.465 .

(٢٤) وميض جمال وآخرون : التطور السياسي المعاصر في العراق ، العراق ، وزارة التعليم والثقافة العراقية ، طبعة أولى ١٩٨٦،ص٣٣١ .

(٢٥) صبحي عبد الحميد : أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق ، البداية . التنظيم . التنفيذ .الأشراف ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، الطبعة الثانية ١٩٩٤م ، ص ٥٨ .

(٢٦) خليل إبراهيم حسين : موسوعة ١٤ تموز .. سقوط عبد الكريم قاسم ، بغداد ، طبعه أولى ١٩٨٩م ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

ورغم البداية المشجعة بين الطرفين الحاكمين الكويتي والعراقي من خلال تبادل التهاني ، إلا أن بعض الوثائق البريطانية ١٩٦٠م ، تظهر الشكوك البريطانية حول المطامع العراقية في الكويت ، ووضعت وزارة الدفاع البريطانية عدة احتمالات احترازية لما يمكن أن يستجد من مواقف منها :

ما قد تتعرض له الكويت من تهديد خارجي .
إمكانية قيام العراق بتهديد الكويت عسكرياً .
استبعاد قيام ثورة داخلية لما تتمتع به الأسرة الحاكمة الكويتية من مكانة واحترام.[٢٧]

ولم يمض وقت طويل حتى أعلن العراق بعد استقلال الكويت بأيام معدودة أن الكويت جزء من العراق ، وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم .

---

(٢٧)وليد حمدي الأعظمي : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

الباب الأول
الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م

الفصل الأول : استقلال الكويت وادعاءات عبد الكريم قاسم ١٩٦١م.

الفصل الثاني: الموقف الرسمي والشعبي الكويتي من التهديد العراقي ١٩٦١م .

الفصل الثالث : الموقف الدولي من الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م .

الفصل الرابع: الموقف العربي من الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م .

الفصل الخامس: أثر ادعاءات عبد الكريم قاسم على المحادثات بين البلدين من ١٩٦٢ - ١٩٦٣م .

الفصل الأول

استقلال الكويت وادعاءات عبد الكريم قاسم ١٩٦١م

استطاعت الكويت منذ الأربعينيات أن تبدأ بتحقيق استقرار سياسي ، وأن ترسي دعائم الدولة الحديثة ، متجاوزة الكثير من العقبات التي كانت تعترض مسيرة البناء وهيكلة الدولة، وأهمها التهديد العراقي الدائم منذ عهد الملك غازي، حيث ساعدها في ذلك عاملان أساسيان:

الأول : اقتصادي سياسي، يتمثل في إنهاء «مشكلة المسابلة »* والحصار الاقتصادي الذي كانت تفرضه عليها المملكة العربية السعودية .

الثاني : جانب اقتصادي يتمثل في الوفرة المالية التي جاءت بعد تصدير النفط الكويتي ١٩٤٦م .

وبما أن البناء المكين يحتاج إلى دعائم متينة وصحيحة فكان لابد من ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية.

فعلى صعيد الوضع الداخلي، بدأت الكويت بوضع هيكل إداري وتنظيمي لمرافق الدولة ، فشكلت اللجان لإصلاح الدوائر الحكومية ١٩٤٦م ، واهتمت برفع المستوى الصحي والاقتصادي، والتعليمي للمواطنين، عبر عقد ونيف من الزمان.

وما أن جاء ١٩٥٩م ، حتى كانت قد أنجزت خطوات كبيرة في هذا المسار ، أهمها تشكيل المجلس الأعلى ١٩٥٦م، من رؤساء الدوائر الحكومية الذي رافقه

---

* يقصد بالمسابلة (التبادل التجاري) : بدأت الأزمة منذ ١٩٢١م ، عندما منع الملك عبد العزيز ابن سعود مواطنيه المسابلة مع الكويت بهدف تنشيط الموانى السعودية ، ووضع مراكز جمركية على الطريق بين الكويت ونجد لتحصيل الجمارك.
انظر : عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، طبعة أولى ١٩٧٨م ، ص ٢٨٢.

إنشاء بعض المجالس المحلية ، مثل المجلس البلدي ، ومجلس الأوقاف ، ومجلس المعارف، وكانت جميعها ذات دور مميز في تقديم المشورة . كما رافق ذلك ترتيب شامل لشئون الأمن والدفاع وتنظيم للسلطة القضائية، وإصدار قانون الجنسية ١٩٥٩م.

وعلى الصعيد الخارجي ، انتهجت الكويت سياسة عربية قومية ، مبدئية واضحة المعالم، لا لبس فيها ولا غموض . وعززت علاقاتها العربية والدولية أيضاً من خلال الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية .

ولمواكبة هذا التطور السياسي والإداري ظهرت الحاجة إلى وجود صحافة محلية تعبر عن آراء الشعب فصدر العديد من المجلات منذ أواخر الأربعينات ومطالع الخمسينات، كمجلة البعثة، كاظمة، الشعب، والفجر، .. ورغم تنوع مواضيع ومواد تلك المجلات واختلاف اتجاهاتها، إلا أن دورها كان رائداً في تعزيز الشعور الوطني والقومي، وفي احتضان الأدباء والشعراء والمفكرين الكويتيين.

وصاحب تلك النهضة الشاملة ظهور بعض الأندية، مثل النادي الأهلي ١٩٤٨م، ونادي المعلمين ١٩٥١م، والنادي الثقافي ١٩٥٢م، وجمعية الإرشاد الإسلامي ١٩٥٢م، وكانت جميعها تهتم بالنشاطات البدنية والذهنية ونشر الثقافتين العربية والإسلامية.

واعتماداً على هذا الوهج الشعبي الداخلي، والوضع المؤسسي المنظم لهيكل الدولة، والامتداد العربي للدور الكويتي القومي. انطلقت الكويت لتعزيز مركزها الدولي، فانضمت للمنظمات العالمية ، كاليونسكو ، الصحة العالمية، الطيران المدني، والاتحاد الدولي للبريد .. الأمر الذي شكل محرضاً قوياً يستند إلى مطالبة شعبية، دفعت بحاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم إلى المطالبة بالاستقلال عن بريطانيا لأن الكويت أصبحت قادرة على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون مساعدة أو وصاية.

وفي السادس والعشرين من أبريل ١٩٦٠م ، قرر المجلس الأعلى الكويتي مناقشة موضوع انضمام الكويت للجامعة العربية، وأرسلت الكويت وفداً إلى سبع دول عربية وقد نوقش هذا الموضوع مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت جون ريتشموند John Richmond طبقاً لاتفاقية ١٨٩٩م. خاصة وأن الكويت قد عانت بسبب هذه الاتفاقية من صعوبة السماح لاعتماد سفراء الدول العربية وغيرها دون موافقة الحكومة البريطانية ‥ إلا أن ريتشموند لم يؤكد صحة مناقشة الانضمام إلى الجامعة العربية معه، خاصة وأن طلب المجلس الأعلى لا يزال يحتاج إلى موافقة الحاكم عليه.

كما أوضحت وثيقة سرية بريطانية عن أن المحادثات الكويتية مع الحكومة البريطانية انتهت بمبادرة إيجابية فيما يتعلق بموضوع العلاقات الكويتية الخارجية، والاعتراف بالسفراء الأجانب، حيث كان يتوجب على الحكومة البريطانية أن تساير التقدم في الكويت وجس نبض الرأي العام الكويتي قبل اتخاذ أي قرارات، والحصول على المزيد من الوضوح بما يدور في عقل الحاكم، خاصة مع منح حاكم الكويت مهلة لجون ريتشموند حتى ديسمبر ١٩٦٠م، للبت في موضوع استقبال الكويت للسفراء الأجانب.

وتركزت محادثات حاكم الكويت الشيخ «عبد الله السالم» وجون ريتشموند حول موضوعات مختلفة أهمها :

- تقديم الشكر للحكومة البريطانية لدعمها انضمام الكويت للهيئات الدولية.
- الرغبة في استمرار التعاون بين الطرفين.
- رغبة الكويت بتولي أمورها بشكل تدريجي بما فيها تعيين القناصل الأجانب بالكويت.[1]

(1)F.O.371/148948 :From Beaumont to Foreign Office, Kuwait,May 10, 1960, (Kuwait should join the Arab League)

من خلال هذه المحادثات تبين لنا أن حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم أدرك ببعد نظره أن الكويت قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التطور والتنمية وعلاقاتها الخارجية، وأنه قد آن الأوان لكى تمارس الكويت حقوق السيادة الفعلية، وقد عبر الكويتيون عن رغبتهم في أن يكون لهم دور في صنع القرار الكويتي، وممارسة حقوق السيادة، وتحقيق الاستقلال لبلادهم.

وقد لقى الطلب الكويتي قبولاً مبدئياً لدي الحكومة البريطانية ، وإن كان لها وجهة نظر أخرى ٠٠ وبناء على ذلك فقد أوعزت لمقيمها السياسي في الخليج وليام لوسي W. Luce، ووكيلها السياسي في الكويت ، لتقريب وجهات النظر بينها وبين الحاكم ، بحيث تتم الموافقة على استقبال القناصل الأجانب في الكويت، وإحاطة وزارة الخزانة، ووزارة الطاقة البريطانيةعلماً بالموضوع[٢]، وإقناع حاكم الكويت بوضع الترتيبات اللازمة لتدريب الإداريين من أبناء الكويت.[٣]

وذكر سكرتير الدولة في الكويت السيد «بدر الملا» في محادثاته مع ريتشموند بأن تأخير استقبال السفراء الأجانب لمدة سنة أو سنتين أمر غير مرغوب وأن الكويتيين مهتمون بشأن الدعم من الحكومة البريطانية لتكون له نتيجة إيجابية لانضمامها للأمم المتحدة ، وضرورة اختيار مستشار قانوني يدرك طبيعة المفاوضات، خاصة مع وجود محاولة بريطانيا لإقناع الحاكم بتأخير استقبال السفراء الأجانب قليلاً.[٤]

وكان رأي الحكومة البريطانية بأن السماح للسفراء الأجانب بالتمثيل الدبلوماسي في الكويت يجب ألا يؤخر كثيراً ، خاصة مع رغبة العديد من الدول

(2) F. O. 371/148948 : From British Residency Bahrain,(A.R.Walmsley) to Foreign Office, Sep 10, 1960, Sep 22, 1960.

(3) F.O. 371/148948 : From British Residency Bahrain, (A.R. Walmsely), to Foreign Office, Sep 10, 1960

(4) F.O. 371/148948 From (A.R. Beaumont) to Foreign Office Kuwait, Sep 26, 1960

بالتمثيل ولرغبة الحاكم الإسراع في هذا الموضوع بدلاً من التأخير، وترى الحكومة البريطانية بأن المشكلة من وجهة نظرها أن الكويت ليس لديها الهيئة الإدارية ولا الموظفون لتأسيس وزارة خارجية تدير سياستها لكونها مازالت دائرة، وربما يطلب الحاكم من بريطانيا تدريب الشباب الكويتي ليكونوا نواة للمستقبل ، وإن الحاكم لديه رغبة شديدة في مناقشة ذلك مع وكيل وزارة الخارجية البريطاني في ديسمبر القادم .

وخلال المحادثات كانت وجهة نظر حاكم الكويت أن تبدأ بلاده بأخذ مسئولياتها تجاه علاقاتها الخارجية . خاصة وأن الكويت أخذت تشهد تطوراً كبيراً ، يحتم عليها ضرورة اعتماد السفراء الأجانب ، والانضمام للهيئات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة.[٥]

وثبت من المحادثات بين ريتشموند وحاكم الكويت رغبة الحكومة البريطانية في تأخير استقبال السفراء العرب أو الأجانب في الكويت لبعض الوقت ، وأن الاعتراف بسفير واحد سيعني الاعتراف بسفراء للدول التالية : الجمهورية العربية المتحدة ، العراق ، لبنان ، باكستان ، الهند ، اليابان ، المملكة العربية السعودية .[٦]

ويمكن توضيح موقف الحكومة البريطانية فيما يلي :

- الميل نحو قبول السفراء الأجانب في الكويت رغم أن الشؤون الخارجية من اختصاصاتها طبقاً لاتفاقية ١٨٩٩م.
- قلة الخبرة الكويتية قد يجعلها تواجه صعوبات تتمثل في معالجة المشاكل الداخلية وإدارة علاقاتها الخارجية ، رغم اقتناعها بالتطور الذي شهدته الكويت.

---

(5)F.O. 371/148948 : From (A.R.Walmsley) to Foreign Office, Kuwait, Sep 26, 1960, (Foreign Relations of Kuwait)

(6)F.O. 371/148948 : From (R.A. Beaumont) to Foreign Office, Kuwait, Sep 26, 1960, (Kuwait Independence)

ومهما يكن من أمر فإن مسألة استقلال الكويت يمكن تلخيصها في فقرتين :

- أن تشرف الكويت على علاقاتها الخارجية.
- السماح باستقبال السفراء الأجانب في الكويت .

وبالنسبة للنقطة الأولى فقد جرت محادثات بين الحكومة البريطانية وحاكم الكويت في أكتوبر ١٩٥٨م، حيث وافقت الحكومة البريطانية على أن يدير الحاكم اتصالاته المباشرة مع الدول العربية بدعم من الحكومة البريطانية، ومن ثَمَّ قامت الكويت بإلغاء تأشيرة الدخول مع الأردن، ثم تلقت طلبات من بعض الدول تطالب بالتمثيل القنصلي.

وكانت وجهة النظر الكويتية بأنه من غير المنطقي أن تدار علاقات الكويت الخارجية من خلال الوكالة السياسية، خاصة وأن هناك العديد من الدول التي تطالب بالتمثيل وعلي رأسها: الجمهورية العربية المتحدة ، واليابان، حيث تمتلك شركة البترول اليابانية حق الامتياز في المنطقة النفطية المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

كما أظهرت كل من : الهند ، والعراق ، وإيران، ولبنان اهتماماً كبيراً بالتمثيل القنصلي في الكويت ، واتضح للحكومة البريطانية بأن السماح للسفراء الأجانب أمر لا مفر منه ، خاصة مع توجه الحاكم لعدم رفض الطلب الرسمي من الجمهورية العربية المتحدة خشية إثارة «إذاعة صوت العرب المصرية»، وأوضحت الحكومة البريطانية للحاكم ضرورة السماح لسفراء من الهند ، واليابان، وإيران، وبعض دول أوروبا الغربية في حالة سماحه للجمهورية العربية المتحدة بالتمثيل القنصلي في الكويت .[٧] وأغلب الدول التي طالبت بالتمثيل القنصلي تضم جاليات تعمل في شركات البترول ، والقطاع الحكومي والخاص ، وبحاجة لمن يرعى مصالحها.

---

(7) F.O. 371/148948 : From (R.A. Beaumont) to Foreign Office, Kuwait, Oct 27, 1960, (Kuwait's Foreign Affairs Memorandum to Foreign Office) .

واستكملت المحادثات بين الوكيل السياسي البريطاني وحاكم الكويت وكانت أكثر جدية من المحادثات السابقة، وأرسل الوكيل السياسي البريطاني رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية تضمنت مذكرة حاكم الكويت في إلغاء اتفاقية ١٨٩٩م، واستبدالها باتفاقية أخرى تتضمن معاهدة صداقة تحافظ على العلاقات المتميزة بين البلدين ، وتم الاتفاق على ما يلي :

- إلغاء اتفاقية ١٨٩٩م ، لأنها تحد من صلاحيات الحاكم في قبول الممثلين الأجانب.
- منح حاكم الكويت الموافقة المبدئية في التمثيل الدبلوماسي مع الجمهورية العربية المتحدة بموافقة الحكومة البريطانية .
- منح الكويت الاستقلال وحصول الحاكم على صلاحيات أكبر.

على أثر ذلك عقد اجتماع في التاسع عشر من أبريل ١٩٦١م ، في قصر السيف بالكويت حضره حاكم الكويت ، والمقيم السياسي في الخليج وليام لوس، والوكيل السياسي في الكويت جون ريتشموند، وكان أبرز ما فيه تقديم المقيم السياسي مسودة اتفاق تنص على التزام الحكومة البريطانية بتقديم المساعدة إلى حاكم الكويت بناء على طلبه.(٨)

إن كل ما تقدم لم يكن غائباً عن المتابعة العراقية ولا بعيداً عنها، إذ أنه بعد ذلك الاجتماع بحوالي عشرة أيام بدأت نوايا حاكم العراق تتضح وتأخذ شكلها العلني .. جاء ذلك في خطبة ألقاها عبد الكريم قاسم في الكلية العسكرية، حيث سخر من محاولات الاستعمار البريطاني لضم الكويت إلى مجموعة الكومونولث «وأن على الاستعمار أن يعرف رابطة الدم بين الشعبين الكويتي والعراقي، وأنه لا توجد حدود بيننا وبين الشعب الكويتي مطالباً شيوخ الكويت بعدم السماح للاستعمار بأن يضللهم» .(٩)

---

(٨) مجلة الزمن الكويتية : وثائق بريطانية عن استقلال الكويت بتاريخ٩/ ٦/ ١٩٩٩م.

(9)F.O. 371/156833 : From British Embassy, Baghdad, Sir.(Travelyan) to Foreign Office, May 1, 1961, No 499.

وهكذا، وبعد مرور ثلاث سنوات على حكم عبد الكريم قاسم، منذ فشل مشروع الاتحاد الهاشمي الذي سبق ذكره. فإن هذا التصريح يعتبر أول تدخل منه في شؤون الكويت وحكامها معتبراً نفسه وصياً على الشعب في البلدين.

وردت سكرتارية حكومة الكويت على نشر بعض وكالات الأنباء أخباراً مفادها أن «الكويت ترغب في الانضمام إلى رابطة دول الكومونولث»، وأن الكويت تكذب هذا الخبر جملة وتفصيلاً، وتؤكد خطواتها الثابتة نحو استكمال سيادتها، والتي بدأتها باستقلال القضاء،وإصدار العملة الوطنية ، والانضمام للمنظمات الدولية والعربية.(١٠)

وقد أثارت تصريحات العراق حفيظة وغضب الحكومة البريطانية ، ورابطة دول الكومونولث ، واعتبروا هجومه المباشر والصريح على الغرب يعكس نواياه المبيتة تجاه الكويت (١١) ، ورافق ذلك استدعاء وزير الخارجية العراقي (هاشم جواد) للسفير البريطاني في بغدادالسير همفري Hamfry ليسأله عن أسباب وجود وفد كويتي في لندن ، طالباً التوضيح فيما إذا كانت مهمة الوفد لإجراء محادثات منح الكويت استقلالها ؟

ورد عليه السفير بأن الكويت مستقلة طالما أن اتفاقها قائم مع الحكومة البريطانية، وأنه لا علم له بطبيعة المحادثات ، وطرح السفير البريطاني تساؤلاً لوزير الخارجية العراقي عن موقف العراق من استقلال الكويت، فرد الوزير العراقي بأن العراق يرحب بتحقيق الاستقلال لأي بلد.(١٢)

---

(١٠) جريدة الكويت اليوم الكويتية : بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٦١م.

(11)F.O. 371/156833 : From British Embassy, Baghdad, (Chancery) to Foreign Office, May 4, 1961.

(12)F.O. 371/156833 : From British Embassy, Baghdad (Chancery), to Foreign Office, May17 1961.

وأضاف الوزير العراقي في مقابلة مع السفير الألماني بأن وجهة النظر العراقية تجاه استقلال الكويت تتمثل في وجود رأيين في داخل الكويت :

الأول : يرغب فى جعل الكويت مستقلة بعضوية دول الكومونولث، ليتحكم فى استثمار أموالها خارج الوطن العربي .

الثاني : يفضل استخدام المال الكويتي للأغراض العربية .

وأشار الوزير العراقى للسفير الألمانى بأن الكويت كانت جزءاً من ولاية البصرة إبان الحكم العثماني، وأن الوحده الكويتية العراقية متروكة للكويتيين لكى يقرروها.(١٣)

ومهما يكن من أمر فقد استمرت الكويت وبريطانيا في محادثاتهما حتى تم التوصل في ١٩ يونيو ١٩٦١م إلى إلغاء اتفاقية ١٨٩٩م، مع الحكومة البريطانية ومنح الكويت الاستقلال ، ففي هذا اليوم اصطف رجال الحرس الأميري في قصر السيف لتحية المقيم البريطاني في الخليج ، وليم لوس، ومعه الوكيل البريطاني جون ريتشموند ورحب بهما الشيخ عبد الله السالم، وقدم لوس الكتاب الموجه من الوكيل السياسي في الكويت وتم الاتفاق على :

- إلغاء اتفاقية ٢٣من يناير ١٨٩٩م، لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت .
- استمرار مسيرة العلاقات بين البلدين بروح الصداقة الوثيقة .
- الدولتان تتشاوران مع بعضهما في الأمور التى تهم الطرفين.
- لاشيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد الحكومة البريطانية في مساعدة الكويت إذا طلبت مثل هذه المساعدة ، وأن تعتبر هذه المذكرة، مضافاً إليها رسالة الحاكم اتفاقاً بين الكويت والمملكة المتحدة بهذا الشأن وتبقى سارية المفعول إلى أن يقوم أحد الطرفين بتوجيه إخطار قبل ثلاثة أعوام علي إنهائها، وأن تعتبر

(13)F.O. 371/156833 : From British Embassy, Baghdad (Chancery), to Foreign Office, May17 1961.

اتفاقية ٢٣من يناير ١٨٩٩م منتهية اعتباراً من التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م [١٤]، وبذلك حصلت الكويت على استقلالها نتيجة تبادل المذكرات، وقد مهد هذا لانضمام الكويت للجامعة العربية.

ووجه حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم كلمة للشعب بمناسبة الاستقلال، ركز فيها على التعاون الوثيق بين أبناء الأسرة الحاكمة والشعب الكويتي، وعلاقات الكويت الطيبة مع بريطانيا والدول العربية وحرصها على تطويرها وضرورة تأكيد الهوية العربية والدولية بالانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة .[١٥]

وتم تشكيل حكومة دوائر الكويت من كل من :

الشيخ جابر الأحمد : دائرة المالية والاقتصاد، والإسكان، والشئون الإدارية وشؤون الموظفين .

الشيخ صباح السالم : دائرة الصحة العامة .

الشيخ صباح الأحمد : دائرة المطبوعات والنشر، الشؤون الاجتماعية والعمل.

الشيخ عبد الله الجابر الصباح : دائرة المعارف، دائرة العدل .

الشيخ سالم العلي الصباح : دائرة الأشغال، دائرة البلدية .

الشيخ جابر العلي : دائرة الكهرباء والماء والغاز .

الشيخ خالد العبد الله السالم : دائرة الميناء والجمارك .

الشيخ سعد العبد الله السالم : دائرة الأمن العام والشرطة .

الشيخ مبارك الحمد الصباح : دائرة الأوقاف العامة .

الشيخ مبارك عبد الله الأحمد : دائرة البريد والبرق .[١٦]

---

(١٤) جريدة الكويت اليوم الكويتية : بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٦١م.

(١٥) جريدة الكويت اليوم الكويتية : بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٦١م.

(١٦) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٦١م.

ويمكن القول بأن هناك أسباب محلية وعربية ودولية دفعت بريطانيا لإلغاء اتفاقية١٨٩٩م،ومنح الكويت الاستقلال .(١٧) :

أولاً : انتفاء الحاجة إلي هذه المعاهدة التي أبرمتها الكويت لظروف معينه ولأسباب محدودة تمثلت في الأطماع العثمانية وانتهت هذه المعاهدة بانتهاء تلك الأسباب والظروف .

ثانياً : استكمال الكويت لمقومات الدولة الحديثة وعلاقاتها الطيبة مع الدول المجاورة، ولرغبة الكويتيين في أن يكون لهم دور في صنع القرار السياسي .

ثالثاً : نمو التيار القومي في الكويت، وحركات التحرير في المنطقة العربية ضد الاستعمار الذي خلق كرهاً له في الوطن العربي، وتمثل ذلك في العدوان الثلاثي على مصر، والثورة الجزائرية، وكفاح الشعب الفلسطيني، والوحدة السورية المصرية، وبروز شخصية جمال عبد الناصر كقائد قومي عربي في وجه الاستعمار، ووصول المد الناصري إلى الكويت مما دفع هذه العناصر إلى المطالبة بالاستقلال .

رابعاً : ظهور النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتراجع قوة بريطانيا.

ردود الفعل العربية والدولية على استقلال الكويت :

أحدث استقلال الكويت صدى عربياً إيجابياً واسعاً في مختلف بقاع الوطن العربي، حيث توالت التصريحات، والبرقيات، والتعليقات السياسية في الإذاعات والصحف •• ومما عزز هذا التعاطف السريع الرسمي والشعبي مع الاستقلال ،هو

---

(١٧) حسن الرشيدي وآخرون : الكويت من الأمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، الكويت ، دار سعاد الصباح، طبعة أولى ١٩٩٣م، ص ٤٨١.

الحضور القوي لمواقف الكويت المبدئية في أذهان الرأي العام الجماهيري، ومساندتها لمد التيار القومي الجارف الذي كان يمر بحالة من الغليان ،والاحتشاد عالي الوتيرة ضد الاستعمار وأشكاله ورموزه وبقاياه ٠٠ فهنأت إذاعة مكة الكويت على هذا الحدث الكبير، وامتدحت خطوة الحاكم المتمثلة في إلغاء الاتفاقية والحصول على الاستقلال، كما ذكر راديو عمان أن الكويت يمكن أن تلعب دوراً مهما في إقامة علاقات وطيدة بين العرب وإخوانها في الجزء الجنوبي الذين كانوا على علاقات وصلات شديدة الترابط مع الهند.[(١٨)]

وبعث الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة للشيخ عبد الله السالم، أعرب فيها عن آماله في استمرار الدعم الكويتي للأمة العربية وقضاياها المصيرية [(١٩)].

ورحب السودان من خلال برقية أرسلها الرئيس « إبراهيم عبود » باستقلال الكويت واعتراف السودان بها ومباركة انضمامها إلى جامعة الدول العربية.[(٢٠)]

وأرسل حاكم العراق عبد الكريم قاسم رسالة إلى الشيخ عبد الله السالم، أعرب فيها عن سروره لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م، مع الحكومة البريطانية التي وصفها بغير القانونية ، والتى وقعها الشيخ مبارك الصباح دون إذن السلطات القانونية في العراق، واستخدام الحكومة البريطانية لشهود غير حقيقيين من ممثليها وهما «بيرتون» رئيس الخدمة الطبية والممثل البريطاني في البحرين «محمد رحيم»، واعتبر إلغاءها درساً مهماً للحكام العرب ليعرفوا خدع الإمبريالية التى تلعب بمصالح العرب والمسلمين، وفي النهاية تمنى لشعب الكويت التقدم والرخاء.[(٢١)]

---

(18)F.O. 371/156833 : From Sir Travelyan to Foreign Office, Baghdad, June, 23, 1961, (Kuwait Independence)

(١٩) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٦١م.

(٢٠) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦١م.

(21)F.O. 371/156833 : From John Richmond to Foreign Office, Kuwait, 29 June, 1961, (Qasim's message to the Ruler of Kuwait).

وهذه الرسالة كانت بعيدة عن الأعراف الدبلوماسية التي يجب أن تكون في الرسائل والبرقيات بين حكام الدول، ولم يراع فيها اختيار الألفاظ والعبارات التي وجهت لحاكم الكويت.

ورد الشيخ عبد الله السالم على برقية حاكم العراق في برقية يشكره فيها على مشاعره تجاه إلغاء اتفاقية ١٨٩٩م، حيث نوه في البرقية بالخطى الواسعة التي وصلت إليها الكويت في المجال الدولي، مؤكداً مساندة الدول العربية الشقيقة للكويت في استقلالها الذي سيعود بالفائدة على الدول العربية.(٢٢)

من جانبها رحبت الصحف العراقية باستقلال الكويت حيث وصفت صحيفة «المنار» في افتتاحيتها الكويت بدولة الكويت العربية وهنأت الكويت وشعبها بالاستقلال ودورها في دعم القضايا العربية كالقضية الفلسطينية، ومساندة مصر ضد العدوان الثلاثي، والثورة الجزائرية، والوحدة بين مصر وسوريا، وامتدحت الروابط بين الشعبين الكويتي والعراقي بقولها «وقد تكون أواصر الارتباط بين أبناء العراق وبين أبناء الشعب العربي في الكويت بفضل المصاهرة التي ربطت بين كثير من العوائل العربية بين البلدين».(٢٣)

وأشارت صحيفة «العهد الجديد» في مقالة بعنوان «أبرقية أم صرخة الحق ودوي الثورة» ونددت باتفاقية ١٨٩٩م، التي عقدها «الشيخ مبارك» بالباطل والتي رفضها الشيخ «حمود» مما دفع الحكومة البريطانية إلى تهيئة عملائها للتصديق عليها.(٢٤)

ووقعت الصحافة العراقية في بعض الأخطاء والمتناقضات ولعل أهمها :

---

(22)FO 371/156833 From Mr Beaumont to Foreign Office, Kuwait, June23, 1961, (Text of the Ruler's telegram to Qasim)

(٢٣) جريدة المنار العراقية : بتاريخ ٢١/٦/١٩٦١م.

(٢٤) جريدة العهد الجديد العراقية : بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦١م.

أولاً: رفض الشيخ حمود والشيخ جابر شقيقا الشيخ مبارك الاتفاقية يعود إلى خوفهما على أملاك الأسرة في البصرة والفاو.

ثانياً: اتفاقية ١٨٩٩م، عقدها الشيخ مبارك دون إذن من الدولة العثمانية، وهذا دليل على استقلال الكويت وسيادتها، ولو كانت تتبع الدولة العثمانية لاستشارها في بنود الاتفاقية.

ثالثاً: تركيز الصحف العراقية على مسألة القومية العربية ما هو إلا تمهيد لضم الكويت.

وهنأت الولايات المتحدة الكويت باستقلالها ، وتمنت للكويت وشعبها مزيداً من التقدم والرفاهية، واستمرار العلاقات الطيبة بينها وبين الكويت [٢٥]،وبعث حامل أختام الملكة البريطانية الرايت «هيث» برسالة هنأ الكويت على استقلالها، وأشاد بالتطور السريع الذي شهدته، وتمنيات الحكومة البريطانية للكويت بدوام الازدهار والتوفيق.[٢٦]

ورحبت إيران باستقلال الكويت، وأعلنت الحكومة الإيرانية تأييدها لانضمام الكويت للهيئات الدولية. وذكرت صحيفة «إطلاعات» أن التجار الإيرانيين أرسلوا المواد الغذائية إلى الكويت بعد وصول أنباء عن توقف وصول المواد الغذائية من ميناء البصرة إلى الكويت، وغادر سبعون زورقاً بخارياً إيرانياً محملاً بالمواد الغذائية من عبادان وخورمشهر إلى الكويت.[٢٧]

وازاء بروز هذه البوادر غير الودية من حكومة العراق وصحافتها تجاه الكويت إبان إعلان استقلالها كان لابد أن تتشكك الحكومة الكويتية في عدم صدق النوايا العراقية نحو الكويت واستقلالها وذلك لأمور عدة :

---

(٢٥) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٥/٦/١٩٦١م.
(٢٦) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦١م.
(٢٧) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦١م.

أولاً : رفض قاسم الاعتراف بالاتفاق الإنجليزي - العثماني ١٩١٣م الذى سبقت الإشارة إليه ، حيث حدد حدود دولة الكويت مع العراق وإن لم يتم التصديق عليه، وتجاهله للمراسلات التي بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢ ، والتي تم فيها اعتماد الحدود بين البلدين.

ثانياً: الشكوك حول مساندة العراق لطلب الكويت الخاص بالانضمام للجامعة العربية.(٢٨)

ثالثاً : التدخل في شئون الكويت الداخلية، حيث أشارت صحيفة «الثورة» العراقية إلى استقالة مديرالأمن العام الكويتي «الشيخ عبد الله المبارك» من جميع وظائفه الرسمية زاعمة وجود خلافات في الحكومة الكويتية، وأشارت إلى وجود اتصالات بين الشيخ عبد الله المبارك والعراقيين بخصوص ممتلكاته في البصرة.(٢٩) وعاد حاكم العراق عبد الكريم قاسم إلى تصعيد حملته ضد الإمبريالية البريطانية التي يرى «أنها ابتلعت البشرية واستغلت ثروات الدول العربية، وفلسطين والجنوب العربي ،ووصف اتفاقية ١٨٩٩م بالمزيفة». (٣٠)

مؤتمر عبد الكريم قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١م :

عقد حاكم العراق عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في وزارة الدفاع العراقية

---

(٢٨) حسن الإبراهيم: الكويت دراسة سياسة الكويت ، الكويت ، طبعة ثالثة ١٩٨٠م، ص ٢١٥.

(29)F.O .371/156833 : From Sir. Travelyan to Foreign Office, June 23,1961, (Iraq-Kuwait).

وأنظر أيضاً : جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ١٩-٢٠/ ٢/ ٢٠٠٠م، ص ٥ .

(30)F.O. 371/156833 : From Sir. Travelyan to Foreign Office, Baghdad, June21, 1961, (The Arab-World and Isreal).

أشار فيه إلى الحقوق التاريخية للعراق في الكويت، وانتقد الإمبريالية، ووصف اتفاق ١٨٩٩م بأنه اتفاق خائن. ووقع بشكل مزيف من قبل قائم مقام الكويت الشيخ مبارك الصباح والحكومة البريطانية ، مقابل ١٥ ألف روبيه تدفع من قبل المندوب البريطاني في بوشهر، وأن العراق يطالب بجميع حقوقه[٣١]، وقد ركز حاكم العراق في هذا المؤتمر على العديد من الأمور التي تخص البلدين منها :

أولاً : أن مشروعات العراق الأولية في الكويت هي إمدادها بالمياه النقية وبناء المدارس والمستشفيات، وأن شيخ الكويت سوف يعين قائم مقام، وعليه معاملة الشعب العراقي في الكويت معاملة حسنة، وإلا فإنه سينال عقاباً شديداً.

ثانيـــاً : الكويت جزء من العراق وأنها كانت تابعة لولاية البصرة إبان الحكم العثماني.[٣٢]

ثالثـــاً : العراق لن يتنازل عن أية قطعة من أرض الكويت وأنه مصمم على تنفيذ ما يقوله.[٣٣]

رابعـــاً : كلمة الكويت ترجع بأصولها إلى العراق، وتعني الكوت الذي يستخدم كمسمي لبعض المناطق في العراق، من ذلك كوت العمارة، وكوت الزين.[٣٤]

خامساً : تفكير حاكم العراق بعدوان ضد الكويت، واعتقاده بأن الإنجليز وضعوا خططاً عسكرية لمنعه.

---

(31) F.O. 371/156846 : From British Embassy, Baghdad, Sir. Travelyan to Foreign Office, June26,1961, No 635.

(32) F.O. 371/156846 : From Baghdad to Foreign Office, June25, 1961, No 655.

(33) Stocking G: Middle East oil, A study in Political & Economic Controversy, U.K, Vanderbilt Press,. 1972,P234.

(٣٤) عبد الله الغنيم وآخرون : ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الحق التاريخي والإرادة الدولية، الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية طبعة أولي ١٩٩٤م، ص ٥١ .

كما لعبت الصحف العراقية دوراً في إثارة الرأي العام العراقي بنشرها أخباراً ملفقة عن اضطهاد العراقيين المقيمين في الكويت.(٣٥)

وبعثت وزارة الخارجية العراقية مذكرة إلى السفارات العربية جاء فيها: «أن الكويت جزء من العراق وهي حقيقة أكدها التاريخ، ولن يفلح الاستعمار في طمسها»، وأضافت بأن الاستعمار البريطاني حاول التغلغل في البلاد منذ القرن الثامن عشر لأسباب اقتصادية وعسكرية، وأن انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م، هدفه التحرر من السيطرة الأجنبية، وأن الاتفاق الذي عقده شيخ الكويت في يونيو ١٩٦١م، لا يتضمن إنهاء اتفاقية ١٨٩٩م.

كما أذاع راديو بغداد خبر تلقي الرئيس العراقي برقيات تهنئة من قادة الفرق العسكرية والوزراء والهيئات المدنية في العراق تبارك خطوته بضم الكويت، واعتبرت الإذاعة العراقية قرار حاكم العراق بأنه كتأميم شركة قناة السويس المصرية، وربما أكثر، ورفض العراق تصدير أية مواد غذائية للكويت من ميناء البصرة.(٣٦)

وصعدت القوات العراقية من الموقف، حيث قامت بإطلاق النيران من زوارقها البحرية علي بعض السفن الكويتية التي تنقل مواد غذائية للكويت من خلال شط العرب(٣٧)، وقام الرئيس العراقي بجولة بالطائرة على المناطق الحدودية المجاورة للكويت، وأكد بأن الكويت ستعود قريباً للعراق، ورفض الحديث عن أي استفتاء للشعب الكويتي حول الانضمام للعراق. حيث رد على الصحفيين البريطانيين بقوله: «أيجوز أن تصبح مكة المكرمة هندية لان فيها حجاجاً هنوداً. أم أن مكة مدينة

---

(35)F.O. 371/156873 : From Sir. W. Luce to Foreign Office, Bahrain, June27, 1961.

(٣٦) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.

(٣٧) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٦١م.

للسعودية» وسخر من الصحفيين بقوله :«ما رأيكم باستفتاء في مدينة أبردين أو ليفربول البريطانيتين»(٣٨)

وهذه المقارنة لا تمت للواقع بأي صلة، وفيها كثير من المتناقضات فالكويت دولة مستقلة وتتأهب للانضمام للجامعة العربية والأمم المتحدة، في حين أن مدينتي ليفربول وأبردين منطقتان تقعان في نطاق بريطانيا.

وأكد عبد الكريم قاسم بأن العمل سوف يبدأ قبل نهاية عام ١٩٦١م، في حفر قناة عرضها ٩٩ قدماً تمتد من نهر الفرات، وصولاً إلى ميناء الأحمدي في الكويت، لتحويل أراضي الكويت إلى واحات خضراء .(٣٩)

من استقراء الصحف العراقية ، وما جاء في مؤتمر حاكم العراق في وزارة الدفاع العراقية يتضح لنا ما يلي :

أولاً : اتفاقية ١٨٩٩م بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية دليل راسخ على سيادة الكويت وعدم تبعيتها للدولة العثمانية، ولو كانت تتبع البصرة كما يدعي حاكم العراق لاستشارت الدولة العثمانية حول بنود الاتفاقية التي تتعارض بلا شك مع التوجه العثماني نحو الكويت.

ثانياً : حاول عبد الكريم قاسم قلب الحقائق وتزييف التاريخ. وباستقراء التاريخ الحديث نجد أن الكويت أكثر مشروعية تاريخية من دولة العراق الحديث، وذلك لان العراق كان يرزح تحت الحكم الفارسي ، ثم الحكم العثماني، إبان بداية نشأة الكويت حيث أنها بقيت في منأي عن السيطرة الفارسية والعثمانية، خاصة وأن الكويت عقدت اتفاقية ١٨٩٩م، مع الحكومة البريطانية دون أخذ إذن من الحكومة العثمانية.

---

(٣٨) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦١م.

(٣٩) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦١م.

وهي كذلك محاولة لإلغاء الكويت من الخريطة السياسية ، الأمر الذي يشير إلى أن الادعاء العراقي مخالف للواقع ولمبادئ المنظمات العربية والإسلامية والدولية. التي تؤكد علي استقلال الدول الأعضاء وعدم التدخل في شئونها الداخلية والمحافظة على الأمن والسلم.

ثالثاً : هناك عدة ثوابت تؤكد اعتراف العراق بالكويت :

١- مراسلات رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مع حاكم الكويت أحمد الجابر ١٩٣٢م، واعترافه بالحدود الكويتية عند انضمام العراق إلى عصبة الأمم كما سبق أن ذكرنا .

٢- تهنئة عبد الكريم قاسم لحاكم الكويت بعد حصولها على الاستقلال ١٩٦١م.

رابعاً : اختلاف التركيبة الاجتماعية بين الكويت والعراق فالعراق يضم أعراقاً وأجناساً مختلفة : «أكراد - تركمان - آشوريين ، عشائر ، عجم»، وقسم إلى عدة ولايات إبان الحكم العثماني في حين الكويت تتكون أساساً من قبائل عربية وفدت من نجد.

خامساً : التقارب الكبير بين سكان الكويت والبصرة بفضل المصاهرة والعلاقات التجارية وحدها، وهو ليس دليلاً على تبعية دولة لأخرى، وإنما تعود للعلاقات الطيبة، والتبادل التجاري .

سادساً : اعتماد الكويت على أهلها في حمايتها من الأخطار كما في معركة الرقة، والصريف ، وهدية *، وبناء الأسوار .

---

* معركة الرقة ١٧٨٣ م بين الكويتيين وبني كعب، ومعركة الصريف ١٩٠٠م بين الكويتيين وآل الرشيد، ومعركة هدية ١٩١٠ م بين الشيخ مبارك وسعدون باشا زعيم قبيلة المنتفك بالعراق.

سابعـاً : الكويت بلد صحراوي يعتمد على صيد اللؤلؤ والتجارة بشكل أساسي في حين أن العراق يعتمد على الزراعة لوجود أنهار وأراض زراعية شاسعة حتى سميت بأرض السواد لخصوبتها.

ثامنـاً : لقد حاول حاكم العراق عبد الكريم قاسم استغلال التاريخ وقلب الحقائق وتزييفها، واستخدام دعاوى غير قانونية لصرف النظر عن المشاكل الداخلية في العراق، ولو طبقنا فكرة الحق التاريخي، لتغيرت الخريطة السياسية في العالم. ولطالب اليهود بأحقيتهم في خيبر واليمن ولعاد العراق ذاته للسيادة الفارسية والعثمانية في حين أن الكويت كانت مستقلة ولم تخضع لأي حكم عثماني، ومرتبطة باتفاقية حماية مع الحكومة البريطانية.

الصحافة العربية وتصريحات عبد الكريم قاسم

شغلت تصريحات حاكم العراق حيزاً كبيراً من الصحافة العربية التي أعربت عن أسفها واستغرابها في آن واحد لهذه التصرفات التي لا تمت للعروبة والأخوة بصلة. بل إنها تدعو إلى تمزيق الوحدة العربية في وقت العرب فيه بأمس الحاجة إليها لمواجهة الخطر المتمثل بالعدو الإسرائيلي الرابض على الحدود العربية.

وأعربت جريدة «الجمهورية» المصرية عن أسفها للموقف العراقي غير المسئول تجاه الكويت، وأكدت بأن بيان الجمهورية العربية المتحدة يعبر عن مشاعر كل فرد يؤمن بعروبته، ويحرص على مستقبل وطنه الكبير، وأن الجمهورية العربية المتحدة ترجو أن ينتهي الموقف الطارئ على نحو يتفق مع المبادئ العربية .[٤٠]

---

(٤٠) جريدة الجمهورية المصرية : بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦١م.

أما «الأخبار المصرية» فأكدت على أن بيان الرئيس جمال عبد الناصر بخصوص الكويت يمثل إرساء مبادئ عامة ، تحكم العلاقات بين الدول العربية وهي مبادئ مستوحاة من الشعور العام بالبلاد العربية، والمصلحة العليا هي مستقبل الوطن العربي، وأي انحراف عنها هو تمزيق وتشتيت للتضامن العربي وفتح ثغرة يدخل منها الأجنبي.[(٤١)]

أما الصحف اللبنانية فقد استنكرت التهديد العراقي، وأشارت صحيفة «الحرية» إلى أن هدف قاسم من إعلانه ضم الكويت هو دفعها للعودة لأحضان الحماية البريطانية مرة أخرى، ولتحويل الأنظار عن قضية فلسطين، وتخريب الجو العربي، في الوقت الذي تشتد فيه مؤامرات الاستعمار والصهيونية.

وذكرت جريدة «الحياة» اللبنانية، أن مزاعم العراق تهدف إلى استغلال بترول الكويت كتعويض للنفط العراقي بسبب الخلاف الدائر بين الحكومة العراقية، وشركة بترول العراق، ونوهت صحيفة «النصر» السورية إلى أن لشعب الكويت الكلمة الأخيرة في تقرير مصيره.[(٤٢)]

وحذرت الصحف العربية من خطورة التوجه الذي قام به عبد الكريم قاسم لأنه يصب في مجرى التشتيت للجهد العربي الذي يجب أن يتوجه بكامله لخدمة قضية العرب الأولى فلسطين ومواجهة إسرائيل، ومساندة كل دعوة أخوية تهدف إلى وحدة وتقارب الصف العربي، في حين كانت خطوة حاكم العراق ترمي إلى عكس ذلك تماماً وهذا ما حدث بالفعل كما سنرى لاحقاً .

والواقع أن هناك عدة عوامل مجتمعة اقتصادية، سياسية، وشخصية، دفعت

---

(٤١) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٦١م.
(٤٢) عبد الله زلطه : المرجع السابق، ص ١٨١ - ١٨٢ .

حاكم العراق عبد الكريم قاسم للدعوة إلى احتلال الكويت بالقوة نعرضها فيما يلي:

أولاً : الوضع الاقتصادي الصعب في العراق ، حيث لا تساعد عائدات النفط في تمويل المشروعات الإنمائية، ولتعثر الاتصالات مع شركة نفط العراق والمشاكل مع الشركة الأجنبية المؤممة للنفط العراقي، والخوف من مقاطعة الغرب للعراق كما قاطع حكم مصدق في إيران من قبل، ولذلك يصبح النفط الكويتي بديلاً عن النفط العراقي (٤٣)، وللحصول على الموارد المالية التي تساعده على الوقوف في وجه الشركة المؤممة. (٤٤)

ثانيـــاً : دور الاتحاد السوفيتي في تأزيم الموقف، ولاحتضان عبد الكريم قاسم الشيوعيين العراقيين، حيث وجدوا أنها فرصة سانحة لوضع قوتي بريطانيا والولايات المتحدة على المحك ، وظهر قاسم بأنه المنفذ الوحيد لدخول السوفيت إلى المنطقة. (٤٥)

ثالثـــاً : الموارد النفطية حيث تمتلك الكويت كميات كبيرة من احتياطي النفط في العالم، والموقع الاستراتيجي المتميز على الخليج العربي

رابعـــاً : المد الناصري الآخذ في النمو في منطقة الخليج العربي، بينما يرى عبد الكريم قاسم أن الخليج يجب أن يكون امتداداً للنفوذ العراقي.

---

(٤٣) لبيب عبد الساتر : قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر ٣٢٠٠ق.م - ١٩٨٨م، بيروت، دار المجاني ، طبعة أولي ١٩٨٩م، ص ١٣١ .

(٤٤) عادل الهواري : أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن ، الكويت،طبعة أولى ١٩٩٢م، ص٨٢ .

(٤٥) لبيب عبد الساتر : المرجع السابق ، ص ١٣١

خامساً : عقدة الضم التي سيطرت على كبار الساسة العراقيين منذ أيام الملك غازي، ونوري السعيد، وضم الكويت للعراق حتى ولو كان هذا الضم اقتصادياً فقط، وأن الكويت في نظرهم جزء لا يتجزأ من العراق اقتطعه الاستعمار من الوطن الأم.

سادساً : إبعاد الرأي العام العراقي عن المشاكل الداخلية المتمثلة في الأوضاع الاقتصادية السيئة، وعن الصراع الكردي - العراقي في الشمال.

الفصل الثاني

الموقف الرسمي والشعبي الكويتي من التهديد العراقي ١٩٦١م

كان إعلان عبد الكريم قاسم ضم الكويت للعراق بمثابة الصدمة للكويتيين خاصة بعد ثلاث سنوات من قيام انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م، تميزت بالعلاقات الطيبة بين الكويت والعراق، حيث بدأها حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم بزيارة للعراق وتهنئة الرئيس العراقي على نجاح الانقلاب، رغبة في فتح صفحة جديدة من العلاقات القائمة على التعاون والإخاء، ومحاولة لإيجاد حل للمشاكل العالقة بين البلدين خاصة مشاكل الحدود، حيث رحب الشيخ عبد الله السالم بانقلاب ١٤ تموز، ورفض أن تكون الكويت محطة لنزول القوات البريطانية والأمريكية في لبنان لضرب العراق .(١)

ونتيجة للترحيب الكويتي بالثورة ، أرسل وزير الخارجية العراقي «هاشم جواد» في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٨م، رسالة للكويت تركز على التعاون بين البلدين، وتطوير هذه العلاقات لما فيه من مصلحة البلدين. وتحقيقاً لذلك ترى الحكومة العراقية بأن فتح قنصلية أو ممثلية تجارية في الكويت سوف يمكنها من رعاية المصالح العراقية في الكويت.(٢)

كما بعثت وزارة الخارجية العراقية رسالة إلى سكرتارية حكومة الكويت ،

---

(١) ميمونه العذبي الصباح : المرجع السابق ، ص ٤٥٤ .

(٢) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٨٥ .

تضمنت اعتماد مجلس الوزراء العراقي الوثائق والكتب الرسمية الصادرة من المحاكم الكويتية للتصديق عليها طبقاً لقانون التصديق العراقي على المستندات الأجنبية رقم ٧٦/ ١٩٥٦م.(٣)

وفي السادس والعشرين من مارس ١٩٦١م ، خطط العراقيون لبناء مرفأ أم قصر ، وطلبوا اجتماع كل من الحكومتين الكويتية والعراقية للحصول على موافقة الكويت لاستخدام المياه البحرية لإرساء السفن العراقية، ولأغراض الملاحة البحرية (كعلامات وفنارات) وكذلك الأراضي الكويتية ، وضرورة موافقة الحكومة الكويتية عليها ، ووجهت الدعوة لحاكم الكويت الذي أرسل مدير الأمن العام الشيخ «عبد الله المبارك» ليمثله .(٤)

من جانبها رحبت الصحف العراقية المستقلة والوطنية بأخبار إنهاء اتفاقية ١٨٩٩م ، وباركت الكويت على تحقيق استقلالها، وعبرت في مقالاتها عن ترحيبها بعضوية الكويت في الجامعة العربية ، والهيئات الدولية، إلا أنها وصفت تصريح عبد الكريم قاسم عن إلغاء الاتفاقية بأنه وثيقة تاريخية أساسية في تاريخ العلاقات بين البلدين وليست مجرد برقية .(٥)

إن جميع ما سبق ذكره كان بمثابة إشارات إيجابية تصب في توضيح الصورة الأخوية التي تحكم الإطار العراقي الكويتي، كما تؤكد الوضع السيادي والنديّ الذي تتعامل فيه الكويت مع العراق دبلوماسيا في المكاتبات الرسمية.

---

(٣) عيسى مال الله : أزمة الكويت ١٩٦١م، الكويت ،طبعة أولى ١٩٩٨م ، ص ٦٩ .

(4) FO 371/185407 From MS Berthoud to SL Egerton, Baghdad, July 20, 1966

(5) F.O. 371/ 1656833 : From Sir. Travelyan to Foreign Office, Baghdad, June22, 1961.

الموقف الرسمي للحكومة الكويتية من التهديد العراقي ١٩٦١م :

إن ما أثاره عبد الكريم قاسم حول حقوق العراق التاريخية في الكويت إبان مؤتمره الصحفي بوزارة الدفاع العراقية في ٢٥/ ٦/ ١٩٦١م، جرى تفسيره كويتياً وعربياً كنوع من التصعيد السياسي للموقف بقصد اجتذاب تأييد الشارع العربي على خلفية الموقف العدائي للمستعمر الأجنبي كخطوة أولى تمهد لخطوات لاحقة لازالت بذهن حاكم العراق.

وما أن علم الشيخ عبد الله السالم الذي كان يقوم بزيارة إلى لبنان بتصريح عبد الكريم قاسم حتى قطع زيارته على الفور، وعاد إلى الكويت ليجري اتصالات مكثفة مع أركان حكومته، كما أجرى اتصالات أخرى مع ملك المملكة العربية السعودية «الملك سعود» حول ذات الموضوع، وفي اليوم التالي لتصريحات قاسم أذاع راديو الكويت خبراً جاء فيه «أوردت وكالات الأنباء تقارير المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس العراقي، وطالب فيه بضم الكويت، وإذا صحت هذه المعلومات فإن الكويت تعلن بأنها دولة عربية ذات سيادة ، ومن ورائها يقف شعب الكويت يدعم قيادتها».(٦)

ولتصعيد الموقف استدعت وزارة الخارجية العراقية الدبلوماسيين في بغداد وسلمتهم مذكرة رسمية أشارت فيها إلى الحقوق التاريخية للعراق في الكويت، وأنها «جزء لا يتجزأ من العراق ، وأن العراق سيطالب بكل شبر من أراضي جمهورية العراق التي تمتد إلى جنوبي الكويت»، ورفضت انضمام الكويت للجامعة العربية لأنها جزء من العراق.(٧)

ومن الواضح أن هذا القرار الذي اتخذه حاكم العراق كان فردياً وغير مستند

---

(٦) الإذاعة الكويتية : بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٦١م.

(٧) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٦١م.

إلى مرجعية برلمانية أو شعبية أو مؤسسية، خاصة وانه ألغى نهائياً البرلمان السابق بعد قيامه بالانقلاب.

في حين أيد المجلس الأعلى الكويتي الحاكم في عقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية تعترف باستقلال الكويت ، وأيد خطوات الحاكم في إرسال البرقيات لملوك ورؤساء الدول العربية التي أوضحت لهم خطورة الوضع ومعرباً عن آماله في تأييدهم للموقف الكويتي، وحث بيان المجلس الشعب على الدفاع عن وطنه، ومساندة الحاكم استنادا إلى الآية الكريمة (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله إن الله مع المتقين». (الآية ١٩٤ : البقرة)[٨]

واستغربت الحكومة البريطانية ادعاءات حاكم العراق بأن الكويت جزء من العراق، على الرغم من اعتراف الحكومات العراقية السابقة بالكويت كدولة مستقلة تحت الحماية البريطانية وخاصة عند انضمام العراق لعصبة الأمم ١٩٣٢م، مما استتبع المزيد من المشاورات بين الحكومتين البريطانية والكويتية حول هذه القضية. وأكدت بريطانيا دعمها لحاكم الكويت ، وتقديرها للدعم العربي لاستقلال الكويت.[٩] والواضح أن تبادل المذكرات بتاريخ التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م، بين الحكومة البريطانية والكويت كان اتفاقاً بين دولتين مستقلتين، يلزم الحكومة البريطانية بمساعدة الكويت عند الضرورة.[١٠]

وأضافت الحكومة البريطانية بأن الإدعاء العراقي يأتي بعد اعتراف العراق بالكويت ودعمها لانضمام الكويت للهيئات الدولية كالاتحاد الدولي للاتصالات ١٩٥٩م ، وعضوية الكويت في منظمة العمل الدولية في الثالث عشر من يونيو

(٨) بيان المجلس الأعلى الكويتي : بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.

(9)F.O. 371/ 156846 : Rely By Secretray Of State to Lord Alexander Of Hilisborough, June 28, 1961 .

(10)F.O. 371/ 156846 : House Of Lord, Parliametary, Qustion From Lord Alexander to Foreign Office,June28,1961

١٩٦١م، وكذلك في منظمات الصحة العالمية، و«اليونسكو»، والطيران المدني، واتحاد البريد العالمي، والملاحة الدولية [١١]، وأوضح السفير البريطاني في بغداد السير همفري بأن حاكم العراق ينوي تشجيع انقلاب في الكويت، إلا أنه أكد ضرورة أن يقتنع حاكم العراق بأنه في حالة أي هجوم عراقي على الكويت، فإن القوات البريطانية سوف ترد بقوة على هذا الهجوم. [١٢] والهدف الرئيس من ذلك هو:

أولا: إعطاء الطمأنينة والأمن للكويت، وإعطاء انطباع للحكومات باحترام الحكومة البريطانية لالتزاماتها تجاه أصدقائها.

ثانيا: عدم إثارة عبد الكريم قاسم واستفزازه.

إن تلك الظروف الصعبة التي أحاطت أمير دولة الكويت الشيخ عبد الله السالم، لم تترك له خياراً في البحث عن حل مطمئن للأزمة سوى طلب المساعدة من الحكومة البريطانية لمنع التهديد العراقي للكويت. وبما أن تلك المساعدة محصورة بالجانب العسكري، فقد كان من الصعب عليه أن يتردد أو يتأخر لوقت أطول، لأن طبيعة المساعدة تحتاج إلى ترتيب وإعداد ونقل لوجستي وانتشار للقوات بسرعة[١٣]، وهنا أصبح للوقت ثمن قياسي، والخطأ بالحسابات سيكون غالي التكاليف بشكل مؤكد، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التى دفعت أمير دولة الكويت إلى طلب المساعدة من الحكومة البريطانية بالذات!!

(11)F.O. 371/ 156846 : Rely By Secretray Of State to Lord Alexander Of Hill Sborough, June28,1961

(12)F.O. 371/156864 : From H.M.G. to the Ruler of Kuwait, June28,1961, (Tex-Message of Assurance).

(13)F.O. 371/ 156874 : From (Mr Richmond) to Foreign Office, Kuwait, June30,1961

وانظر أيضاً:

Shwadran, Benjamin :The Kuwait Incident in Middle Eastern Affairs, Jan1962, Council for Middle Eastern Affairs, New York, P10

ويمكن إرجاع الطلب إلى عدة عوامل :

أولا: عدم وجود قوات ردع عربية تختص في فض المنازعات العربية في حالة ضم دولة عربية لأخرى ، كما أن تشكيل قوة عربية يحتاج إلى وقت قد يستغله عبدالكريم قاسم في غزو الكويت .

ثانيا: المصالح البريطانية ، والعلاقات المتميزة بين الكويت وبريطانيا منذ اتفاقية ١٨٩٩م ، وحمايتها للكويت من الخطر العثماني ، ومن ثم العراقي .

ثالثا : وجود فقرة في اتفاق التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م ، تنص على الدفاع عن الكويت ضد أي خطر خارجي بناء على طلب الحاكم .

رابعا : الموقع الاستراتيجي للكويت وامتلاكها لاحتياطي نفط كبير .

ومهما يكن من أمر فقد أرسل الشيخ عبد الله السالم للوكيل السياسي «جون ريتشموند» برسالة يطلب فيها المساعدة البريطانية بناء على التحركات العراقية على حدود الكويت، وذلك بناء على المذكرة التي تبادلها مع المقيم السياسي في الخليج العربي «لوس» بتاريخ التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م، وطالبه بإبلاغ حكومته بذلك، وأنه على ثقة من أن الحكومة البريطانية ستتخذ جميع الإجراءات، وتجند جميع الإمكانات التي لديها لردع المعتدين.(١٤)

وبعث الوكيل السياسي في الكويت برسالة لوزارة الخارجية البريطانية تضمنت طلب أمير دولة الكويت للحصول على المساعدة العسكرية البريطانية، ورغبة الأمير في إبلاغ ذلك للمجلس الأعلى الكويتي،على أن يبقى ذلك الأمر سراً بين الحكومتين في الوقت الحالي.(١٥)

---

(14)F.O. 371/ 156874 :From Kuwait (Mr. Richmond) to Foreign Office (Top Secret), Kuwait, June 30, 1961.

(15)F.O. 371/ 156874 : Form (Mr. Richmond) to Foreign Office, June 30, 1961, No 316.

وردت الحكومة البريطانية على التصريحات والتهديدات العراقية بالموافقة على إرسال قوات إلى الكويت بأسرع وقت وضمت طلائع هذه القوات فرقة خاصة بحرية من سفينة جلالة الملكة «بولوراك» Bowlorak، التى ستصل للكويت صباح الأول من يوليو ١٩٦١م [١٦]، وذلك تنفيذاً لاتفاق التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م الذي تتعهد فيه الحكومة البريطانية بصد أي خطر خارجي يهدد الكويت، ولحماية مصالحها في المنطقة وخاصة شركة البترول الدولية البريطانية. وأعرب بعض المسئولين البريطانيين عن رغبتهم في زيارة الكويت للتباحث مع المقيم السياسي في الكويت ومع الحاكم، وللإطلاع والتعرف على الوضع بشكل عام، وإبلاغ أمير دولة الكويت بالإجراءات الاحتياطية العسكرية التي سوف تتخذ .[١٧]

ورحب أمير دولة الكويت بالقوات العسكرية البريطانية، وصدرت الأوامر إلى قادة القوات المسلحة الكويتية، ومدراء المواني بتسهيل الإجراءات للقوات البريطانية، وأن تبقى بولوراك قريباً من الساحل، وعرفت هذه العملية بفانتج "Vantage".[١٨]

وأصدرت دائرة المطبوعات والنشر الكويتية بيانها الأول حيث أشارت إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع العراقية، ومطالبته بضم الكويت باعتبارها تابعة للعراق إبان الحكم العثماني، وأكدت على عدم مشروعية مطامع حاكم العراق، وذكرت في بيانها أن عبد الكريم قاسم سبق أن أرسل عدة كتب رسمية لأمير دولة الكويت منها : الكتاب المرسل بتاريخ الثاني عشر من أغسطس ١٩٥٨م، المتعلق بحرية النقل والتنقل بين البلدين، وتسهيل تصدير المواد الغذائية من العراق للكويت، وترتب على هذا التعاون مطالبة وزارة الخارجية

(16)F.O. 371/ 156874 : Form Foreign Office to Kuwait (Top Secret), June 30,1961, No 475.

(17)F.O. 371/156874 : From (Sir. W. Luce) to Foreign Office, Bahrain, June29,1961,No 375.

(18)F.O. 371/ 156874 : From (Mr. Richmond)to Foreign Office, June 30, 1961, No 322.

العراقية في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٨م، بالتمثيل القنصلي بين الكويت والعراق تعزيزاً للروابط بين البلدين (١٩)، والواقع أن التمثيل القنصلي والتجاري لا يقوم إلا بين الدول ذات السيادة.

كما عقد أمير دولة الكويت مؤتمراً صحفياً أحال الأسئلة التي قدمت له لدائرة المطبوعات الرسمية المختصة بالإجابة وأهم ما تضمنه المؤتمر:

أولا : التأكيد على المراسلات مع الرؤساء العرب، والأمين العام للجامعة العربية، وما قام به الملك سعود من إرسال برقيات للحكام العرب ترفض ادعاءات حاكم العراق.

ثانيا : عدم إثارة الإعلام العراقي رغم ما يقدمه من تمثيليات وتعليقات استفزازية بحق الكويت أملاً في أن يعدل حاكم العراق عن موقفه.

ثالثا : تهدئة الوضع الداخلي وعدم إعلان حالة الطوارئ أو إغلاق الحدود مع العراق.

رابعا: استمرار عملية توزيع الأسلحة على المتطوعين.

خامسا: رفض ادعاءات حاكم العراق، والتأكيد على أن الكويت دولة قائمة ومعترف بها قانوناً، وأن الكويت ماضية في تقديم طلبها للانضمام للجامعة العربية (٢٠)، وقامت إدارة المطبوعات والنشر بدعوة الصحفيين العرب لكي يشاهدوا على الطبيعة الهدوء التام في الكويت، وما يكنه الشعب الكويتي من ولاء للأسرة الحاكمة. (٢١)

وكذلك قرر أعضاء المجلس الأعلى الكويتي إرسال رسالة إلى الملك سعود لإخطاره بتحركات القوات العراقية نحو الكويت، وأن إعلان حالة الطوارئ يجب

---

(١٩) دائرة المطبوعات والنشر الكويتية : بيان رقم ١، بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٦١م.

(٢٠) جريدة الكويت اليوم الكويتية : بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٦١م.

(21)FO 371/156874 From Mr.Richmond to Foreign Office, Kuwait, June29, 1961.

أن يتخذ في موعد لاحق بعد الإعلان الرسمي من الحاكم في طلب المساعدة العسكرية من الحكومة البريطانية، وأن أسرة آل الصباح الحاكمة في الكويت مستعدة لهذه التطورات.[٢٢]

وفي لقاء أمير دولة الكويت مع جريدة «الأخبار» المصرية أشار إلى عدة نقاط:

أولا: الإشادة بموقف الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية من الأزمة.

ثانيا: طلب الكويت المساعدة العسكرية البريطانية، والتعهد بسحبها حال انفراج الأزمة.

ثالثا: الدعم الشعبي الذي تمثل في المظاهرات، وتزايد أعداد المتطوعين لحمل السلاح.

رابعا: رغبة الكويت الصادقة في الانضمام للجامعة العربية والأمم المتحدة.[٢٣]

وعقد رئيس الدائرة المالية الكويتية الشيخ جابر الأحمد مؤتمراً صحفياً أكد فيه بأن الكويت لجأت إلى الحكومة البريطانية مضطرة، وأنها على اتصال بالجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وأكد على قبول الوحدة المبنية على الإرادة الحرة، واستشهد بمقولة الرئيس جمال عبد الناصر «إننا ضد استخدام القوة واحتلال الأراضي».[٢٤]

وهذه المؤتمرات واللقاءات الصحفية لأعضاء الحكومة الكويتية ما هي إلا توضيح لوجهة النظر الكويتية فيما يتعلق بالتهديد العراقي، والأسباب التي دعت

---

(22)FO 371/ 156874 From Mr. Richmond to Foreign Office ,Kuwait, June 30, 1961.

(٢٣) جريدة الأخبار المصرية: بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦١م.

(24)F.O. 371/ 156875 : From Mr. Richmond to Foreign Office ,Kuwait , July2, 1961.

إلى طلب المساعدة من الحكومة البريطانية، والتعهد الرسمي بانسحابهم فور انفراج الأزمة.

وكانت الحكومة الكويتية قد قدمت مذكرة احتجاج رسمية للجامعة العربية ضد التهديد العراقي، وطلبت الحصول على تأييدها في دعم سيادة واستقلال الكويت، وأرسلت رسالة أخرى إلى الرئيس جمال عبد الناصر تقديراً لموقفه المشرف في الدفاع عن سيادة الكويت، وأنها تأمل من الجمهورية العربية المتحدة أن تكون سنداً لها ضد ادعاءات حاكم العراق. ورد الرئيس جمال عبد الناصر بقوله: «إن استقلال الكويت يهمنا لتمثيله لإرادة أهلها».(٢٥)

كما أرسل أمير دولة الكويت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أوضح فيها خطورة الوضع الراهن المهدد للأمن والسلام الدوليين، والذي خلقته الحكومة العراقية، وأهاب بمجلس الأمن ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تكفل استقلال الكويت، وأكد قبول الكويت لأي التزامات بشأن أي اتفاقية سلمية منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.(٢٦)

كما أرسل أمير دولة الكويت رسالة أخرى لمجلس الأمن بشأن التحركات العسكرية العراقية(٢٧)، وأكد بأن الكويت لن تطلب إنسحاب القوات البريطانية حتى تحصل الكويت على ضمان من الأمم المتحدة لحمايتها من أي تهديد عراقي(٢٨)، وبذلك تكون الكويت قد مارست كل ما يكفل استقلالها من خلال القنوات الرسمية، وعبرت رسالتاها للجامعة العربية والأمم المتحدة عن رغبتها في حل الأزمة سلمياً دون اللجوء إلى القوة.

---

(٢٥) جريدة الأهرام المصرية: بتاريخ ٣, ٧, ١٩٦١م.

(26)F.O. 317/ 156874 : From New York to Foreign Office (Sir. Dean), June 30, 1961, No 1070.

(27)F.O. 371/ 156874 : From Foreign Office to Uk mission, New York, July 1, 1961.

(28) F.O. 371/ 156880 : From Mr. Readn to Foreign Office, Kuwait, July 6, 1961.

وناشـدت الحكومـة الكويتيـة الشـعب الكـويتي التـزود بالسـلاح للدفـاع عن الوطن، والذود عن سيادته واستقلاله ، وأن الكويت لن تكون لقمة سائغة في فم حاكم العراق .

وتأسيساً على هذا التصور فإن المساعدة التي طلبتها الحكومة الكويتية من الحكومة البريطانية جاءت بسبب ادعاءات حاكم العراق والتي جعلت الكويت في موقف لا يحتمل التأجيل ، وأنها سبق أن عرضت المسألة على مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية أملاً في حل عربي يعيد الأمور إلى مجاريها [٢٩]، وأصبح الرأي العام الكويتي أكثر قوة رغم الإحباط الكويتي من ضعف التأييد العربي لقضية الكويت في الجامعة العربية .[٣٠]

وقد تذمرت الكويت من الحملة الدعائية لإذاعة «صوت العرب»، وتأرجح وسائل إعلام الجمهورية العربية المتحدة بين نقدها لحاكم العراق ، وبين استنكارها وجود القوات البريطانية ، والتلميح بخطأ دعوة الكويت للقوات البريطانية .. رغم مطالبة الكويت للعرب بمساندتها في إيجاد حل سلمي للأزمة [٣١]، وهذا يعود إلى بروز التيار القومي بشكل واضح في الجمهورية العربية المتحدة ، والموقف العدائي للمستعمر الأجنبي ، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م رغم أنها سمحت بمرور القوات البريطانية عبر قناة السويس.

وفي العاشر من يوليو ١٩٦١م ، وصل إلى القاهرة وفد رسمي كويتي برئاسة رئيس الدائرة المالية الكويتي الشيخ جابر الأحمد، واجتمع في اليوم التالي بالرئيس جمال عبد الناصر، وسلمه رسالة خطية من أمير دولة الكويت تتعلق بتطورات

---

(٢٩) بيان دائرة المطبوعات والنشر الكويتية : بيان رقم ٢ ، بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٦١م.

(30)F.O. 371/ 156880 : From Mr. Richmond to Foreign Office, Kuwait, July 9,1961, No 430.

(31)F.O. 371/ 156880 : From Mr. Richmond to Foreign Office, Kuwait, July 9,1961.

الوضع مع العراق، والرغبة في استمرار دعم الجمهورية العربية المتحدة للكويت[٣٢]، وهذه الزيارة تأكيد للدور الريادي الذي يقوم الرئيس جمال عبد الناصر في خدمة القضايا العربية.

وأصدرت دائرة المطبوعات والنشر الكويتية بياناً ثالثاً ركزت فيه على قضية الحق التاريخي التي يدعيها حاكم العراق وعدم تبعية الكويت للدولة العثمانية، واستدلت على ذلك بما يلي :

أولا : لجوء بعض الهاربين من السلطات العثمانية إلى الكويت كابن الزهير، وابن السعدون وغيرهما من الموظفين العثمانيين، ولو كانت تابعة للحكم العثماني لما استطاعت أن تحمي هؤلاء أو تأويهم .

ثانيا : اعتماد الكويتيين في الدفاع عن أنفسهم وبلادهم ضد بني كعب.

ثالثا : بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لم يطالب العراق بالكويت وتعامل معها كبلد مستقل.[٣٣]

وحاولت وسائل الأعلام العراقية تهييج الرأي العام العراقي بنشرها أخباراً عن تعرض العراقيين الموجودين في الكويت للطرد والتعذيب، مما دفع دائرة الشرطة والأمن العام الكويتية إلى إصدار بيان كذبت فيه هذه الادعاءات، وأكدت على المحافظة على أرواح العراقيين وممتلكاتهم[٣٤]، وانتقدت الكويت وصف حاكم العراق للكويت بأنها قاعدة استعمارية، ونفت الأنباء التي ذكرها الرئيس العراقي بأن الكويت قدمت له مبلغ ٤٠ مليون دينار تدفع سنوياً لقاء اعترافه بالكويت.[٣٥]

---

(٣٢) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٦١م.
(٣٣) دائرة المطبوعات والنشر الكويتية : رقم ٣ ، بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٦١م.
(٣٤) بيان دائرة الشرطة والأمن العام الكويتية : بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦١م.
(٣٥) دائرة المطبوعات والنشر الكويتية : رقم ٤ ، بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٦١م.

إن قراءه دقيقة في عبارات حاكم العراق توضح لنا أن هناك غموضاً حول المعلومات التي أوردها :

أولا : لم ينشر أي وثائق رسمية بخصوص ادعاءاته في الكويت، أوأي أدلة دامغة عن الرشوة التي ستمنح له مقابل التنازل عن الكويت.

ثانيا : وصف الكويت بالقاعدة الاستعمارية هو إهمال وتحجيم لدور الكويت القومي التي لم تقبل وجود قوات أجنبية على أرضها وكانت المرة الأولى والأخيرة التي اضطرت الكويت فيها إلى الاستفادة من الفقرة المتعلقة باستعداد بريطانيا لتقديم المساعدة في اتفاقية الصداقة التي حلت محل اتفاقية الحماية في ١٩ يونيو ١٩٦١م هي مواجهة تهديدات حاكم العراق لها.

الموقف الشعبي الكويتي من الأزمة :

عمت الكويت عاصفة من الغضب الجماهيري تجاه تصريحات حاكم العراق عبد الكريم قاسم، وهب الشعب الكويتي بجميع فئاته للذود عن الوطن، وتقديم التضحيات وتلبية نداء الواجب، ورفض الادعاءات الباطلة لحاكم العراق، وشهدت الكويت مظاهرات شعبية تؤيد وتساند الحاكم، وهتف الناس باستقلال الكويت وسيادتها.

وملأت الجماهير الغاضبة الشوارع هاتفة باسم الكويت وحياة الأمير، واستنكروا تصريحات قاسم، واستمرت المظاهرات عدة أيام، واشتركت فيها النساء، واحتشد الآلاف من أبناء الكويت حول قصر الحكم، ورفعوا أعلام الكويت، وألقى أمير دولة الكويت كلمة شكر فيها الشعب الوفي على وقفته، وطالبهم بالتزام الهدوء، وطالب المتظاهرون بحمل السلاح للدفاع عن الوطن ضد أي مطامع، ووزعت منشورات تهاجم تصريحات الرئيس العراقي وادعاءاته في الكويت.[٣٦]

---

(٣٦) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٦١م.

وأشارت وكالات الأنباء العالمية عن توجه أكثر من ثلاثة آلاف من المتطوعين الكويتيين نحو الحدود محملين بالسلاح، وتم إغلاق الحدود بقرار من حاكم الكويت بعد التهديد العراقي، وازدحمت مدينة الكويت بسيارات النقل التي تحمل الأهالي المسلحين، ووزعت البنادق على الأهالي والمتطوعين في منطقة «الجهراء» (٣٧)، وردد الجميع عبارات «يا بو سالم عطنا سلاح»[٣٨]، في إشارة إلى لقب الشيخ عبد الله السالم «بو سالم».

وقد جاءت هذه التحركات الشعبية رداً صريحاً وقاطعاً على ادعاءات حاكم العراق بأن الكويتيين يؤيدون ضم الكويت إلى العراق، وأكدت في الوقت نفسه الولاء الشعبي للقيادة الكويتية والتفاني في خدمة الوطن، واستمرت المظاهرات الشعبية لليوم الخامس على التوالي، وحمل المتظاهرون لافتات كثيرة تضمنت العديد من العبارات منها :

كلنا جنودك يا عبد الله . الكويت دولة عربية مستقلة .

قوة الشعب من قوة الله . من عندكم السلاح ومنا الأرواح في سبيل الوطن .

ولم يقتصر ذلك على الرجال فقط، بل كان للمرأة الكويتية دور في التظاهرات الوطنية، ودلت على وعي وطني كبير، ومشاركة تامة مع الرجل في الدفاع عن الوطن ، وشارك في هذه المظاهرات العديد من العرب الذين خرجوا إلى الشوارع وتوجهوا لقصر السيف «قصر الحاكم»، وهتفوا بحياة الحاكم الذي أطل عليهم وشكرهم على عواطفهم الجياشة، كما شارك الهنود والباكستانيون وبعض العراقيين الذين رفضوا ادعاءات عبد الكريم قاسم .[٣٩]

---

(٣٧) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦١م.

(٣٨) غانم النجار : مدخل التطور السياسي في الكويت، الكويت، دار قرطاس، طبعة أولى ١٩٩٤م، ص ٦٣ .

(٣٩) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦١م.

ولم يقتصر الدعم الشعبي على الداخل فقط ، وإنما تعداه إلى الخارج حيث عقد الطلبة الكويتيون في القاهرة مؤتمراً أعربوا فيه عن تنديدهم بادعاءات حاكم العراق واستنكروا دخول القوات البريطانية إلى الكويت ، وطالبوا الرئيس جمال عبد الناصر بدعم استقلال الكويت، وحل الخلافات العربية داخل جامعة الدول العربية، وناشدوا الرئيس المصري جمال عبد الناصر سرعة قبول الكويت كعضو في الجامعة العربية ، ودعم قبولها في الأمم المتحدة، وأكدوا بأنهم على استعداد للدفاع عن وطنهم .[٤٠]

ونتيجة للإقبال المتزايد من الشباب الكويتي، تم تخصيص عدة مراكز للمتطوعين للتدريب على استخدام السلاح وهي :

الشامية «مدرسة الشامية» .
الشويخ «مدرسة الغزالي» .
الدسمة «مدرسة فلسطين».
المرقاب «مدرسة المرقاب» .
القبلة «مدرسة الأحمدية» .
كيفان «مدرسة الخليل بن أحمد» .
الفيحاء «مدرسة ابن رشد» .
القادسية «مدرسة سيف الدولة» .
الدعية «مدرسة ابن سينا» .
الصالحية «مدرسة المتنبي».
النقرة «مدرسة عبد العزيز الرشيد».
حولي والشعب «مدرسة حولي المتوسطة».
السالمية والرأس «مدرسة السالمية».[٤١]

وفي غمرة الاحتشاد الجماهيري، كان لابد من تدعيم الصفوف، وتوزيع المهام. فتم تشكيل مؤتمر شعبي، تقوده لجنة عامة، قامت بتوجيه نداء للمواطنين الكويتيين،

---

(٤٠) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٦١م.
(٤١) جريدة الكويت اليوم الكويتية : بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٦١م.

ناشدتهم الالتفاف حول القيادة الكويتية، ودعت المواطنين إلى التطوع وحمل السلاح، وتوافد على الكويت العديد من الصحفيين، ومندوبي وكالات الأنباء العالمية ليشهدوا إيمان المواطنين الكويتيين بقضيتهم وتعبيرهم الصادق عنها .[٤٢]

الصحافة الكويتية والأزمة :

لعبت الصحافة الكويتية دوراً كبيراً في إيضاح زيف ادعاءات الرئيس العراقي، وأوضحت مدى الفقر والبؤس الذي يعيشه الشعب العراقي، وعملت على رفع الروح المعنوية للمواطنين الكويتيين وحثهم على بذل الغالي والنفيس في سبيل الوطن.

فوجهت جريدة «الرأي العام» التى تؤيد الوجود البريطاني في الكويت في افتتاحيتها تساؤلا عن مطامع قاسم ،هل يريد إغراق السجون بالأحرار والوطنيين والأبرياء، أم يريد مزيداً من حمامات الدم الزكي إرضاء لشهواته؟ وسخرت من انتقاده للاستعمار وهو نفسه من خلال تصرفاته يقوم بخدمة الاستعمار، ويدعي خدمة القومية العربية في حين يوجه طعنة لهذه الأمة، ووصفت تصريحاته بأنها تخالف أبسط قواعد العرف الدولي.

وسخرت الافتتاحية من تصريحاته، بأنه سوف يقيم المدارس، والمستشفيات في الكويت ، وتناسى بأن الكويت ترعى النهضة التعليمية في عدد من دول وإمارات الخليج العربي حيث كانت تبني المدارس وترسل إليها المدرسين علي نفقتها، وأن مستشفياتها مفتوحة لكل العرب، في حين مازال الجهل والتخلف متفشياً في العراق دون أن يحرك الرئيس العراقي ساكناً.[٤٣]

---

(٤٢) بيان اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي : بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦١م.
كانت جريدة الرأي العام هي الصحيفة الوحيدة اليومية التي تصدر يومياً في تلك الفترة بالإضافة إلى بعض المجلات الأسبوعية
(٤٣) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٦١م.

وطالبته جريدة الرأي العام بأن يخرج من وراء جدران وزارة الدفاع ويواجه شعب العراق قبل أن يطلب الكويت. وكان من المفروض أن يرسل جيشه إلى إسرائيل التي اعتدت على الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، وأهابت بالشعب الكويتي دخول المعركة بشرف الفداء للوطن الغالي، ووجهت نداء إلى الشعب العراقي بالتحرك لإيقاف عبد الكريم قاسم.(٤٤)

كما انتقدت كل من جريدتي الهدف والرسالة الأسبوعيتين* «اللتين تمثلان وجهة نظر التيار القومي المتنامي في الكويت في تلك الفترة، وكانتا تميلان إلى الحل العربي في إطار الجامعة العربية» حاكم العراق، فذكرت جريدة «الهدف» أن موقع العراق الجغرافي على رأس الخليج قد ساعدها على ممارسة التأثير في شئون المنطقة، واستخدام حاكم العراق لهذه القوة إنما يخدم أهداف الإمبريالية (٤٥)، وعلقت الرأي العام على وجود القوات البريطانية في الكويت، وقوة الجامعة العربية المقترحة بأنهم لا يزالون الكفلاء بالنسبة للأمن الكويتي، وأن تأخر الجامعة العربية في إرسال قوات عربية كافية أعطت تفسيراً بأنها لن تكون قادرة على تقديم حماية كافية للكويت .(٤٦)

في حين اتهمت جريدة الرسالة جريدة الرأي العام بعدم الولاء للكويت والعرب، والتقليل من القوة العربية، واستخدام هذه المناقشات كذريعة لإبقاء التأثير البريطاني في الكويت، ورحبت جريدتا الرسالة والهدف بالاتفاق الذي تم بين حاكم

---

(٤٤) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦١م.

* تعذر علينا الحصول علي أعداد منهما لفقدان أغلبها وحصلنا علي بعض مقتطفات منها من خلال الوثائق البريطانية.

(45) F.O. 371/ 156888 : From British Consulate, Kuwait (Information Section), to Foreign Office, Aug, 27, 1961

(٤٦) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٦١م.

الكويت والجامعة العربية من أجل وضع الخطوط العريضة للقوة العربية، ووصفتاه بأنه صورة صادقة للتضامن العربي.

وحرصت كلتا الجريدتين على تجنب أي هجوم على القوات البريطانية ويرون أن انسحابها قادم لا محالة .(٤٧)

وأشار رئيس تحرير الرأي العام «عبد العزيز المساعيد» بأن نزول القوات البريطانية جاء بناء على طلب أمير دولة الكويت، وانتقد الصحف العربية ذات الطابع القومي التي انتقدت دخول القوات البريطانية إلى الكويت. وقال «لن نقول للقوات اخرجوا حتى نحصل على ضمانات كافية لمنع العدوان». وتساءل لماذا لم تخرج الجمهورية العربية المتحدة قوة الطوارئ الدولية في سيناء؟ وهل في استقدامنا للقوات البريطانية والسعودية ما يؤخذ علينا ؟. ففي بريطانيا قوات أمريكية ، وفي تونس والمغرب قوات فرنسية ، وفي قبرص قوات بريطانية ومع ذلك فهي مستقلة ، وأضاف بأن الكويت استدعت القوات البريطانية مجبرة لمواجهة الخطر من دولة كان ينتظر أن تدعم استقلال الكويت وحريتها.(٤٨)

وأضاف في مقالة أخرى بأن الملايين كانوا يأملون في أن يكون انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م ثورة مجيدة ، وانطلاقة تحرير إلا أنهم صدموا بالأمر الواقع . ولم يشف قاسم غليله من الشعب العراقي بعد أن ملأ السجون بالمعتقلين الوطنيين ليوجه أنظاره نحو إخوان عرب مطمئنين .(٤٩)

وكان لهذا الموقف الشعبي المساند أثره الكبير في نفسية أمير دولة الكويت الشيخ

---

(47)F.O. 371/ 156888 : From British Consulate, Kuwait (Information Section), to Foreign Office, Aug, 27, 1961.

(٤٨) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٦١م.

(٤٩) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٦١م.

عبد الله السالم، ويرى الكثير أن قيام المجلس التشريعي ١٩٦٢م، كان بمثابة هدية من الحاكم للشعب تقديراً على وقفته الصادقة التي عبرت عن تضامن جميع فئات الشعب الكويتي في وجه ادعاءات حاكم العراق، رغم أن الشيخ عبد الله السالم لم يكن بعيداً عن الجو الديمقراطي وأنه من المتعاطفين مع المطالبين بالمجلس التشريعي، بالإضافة إلى أن تأسيس المجلس كان مرحلة من مراحل التطور الديموقراطي في الكويت ، واستكمالها لمقومات الدولة الحديثة.

الفصل الثالث

الموقف الدولي من الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م

كان طبيعياً جداً أن تشغل الأزمة العراقية الكويتية التي أثارها حاكم العراق الرأي العام العالمي، خاصة وأن الكويت بلد حديث الاستقلال، وأن المنطقة لا تحتمل مزيدا من الاحتقان والالتهاب فوق مستودع ضخم للنفط في العالم. ثم إن هناك دولاً ذات وزن ورأي ومصالح وقوة فاعلة لابد لها من أخذ دورها ولن تقف مكتوفة الأيدي ·· وسوف نتناول موقف كل من بريطانيا كدولة معنية رسمياً وملزمة بحماية الكويت وفق اتفاقية الاستقلال، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كدولتين عظميين تقود كل منهما معسكراً عالمياً له وزنه ومصالحه وسياساته التي يسعى لتحقيقها.

أولاً : الموقف البريطاني :

سارعت الحكومة البريطانية بالاهتمام بالأزمة بشكل جدي، تدفعها إلى ذلك مصالحها والتزاماتها وإثبات مصداقية اتفاقياتها مع الدول التي كانت تنضوي تحت إمبراطوريتها العظمي، لذلك كان لابد لها من التحرك للمحافظة على سيادة الكويت واستقلالها.

وكانت الشكوك تساور الحكومة البريطانية حول هجوم عسكري عراقي على الكويت، وضرورة اتخاذ احتياطات عسكرية، ووضع استراتيجية قتالية محددة للتعامل مع القوات العسكرية العراقية، والاعتماد بشكل مباشر على القوات المحمولة جواً من قواعدها العسكرية المنتشرة في قبرص، والبحرين، وعدن،

والشارقة، بالإضافة إلى القوات العسكرية في أفريقيا (كينيا)، وأن تكون هناك مساعدة على الأقل ضمنية من الجمهورية العربية المتحدة .[(١)]

وكانت الحكومة البريطانية ترى بأن موافقة كل من الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية ضرورية عند وضع أي خطط عسكرية، ووضع احتياطات أخرى في حالة رفض كلا الدولتين السماح بذلك. على أساس أن الجمهورية العربية في حالة خلاف دائم مع العراق. خاصة وأن الخطة تعتمد بشكل كبير على إمكانية استخدام المجال الجوي لكل من الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية .[(٢)]

وكانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة قيام الدول العربية بإبلاغ مجلس الأمن فى حالة احتلال العراق للكويت، وكذلك كانت تحرص على مراقبة الحملة الإعلامية التي يستغلها حاكم العراق في الضغط على الدول العربية والمطالبة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا فى حالة مساندة الكويت.[(٣)]

وقد ظهر الموقف البريطاني واضحاً في أزمة الكويت، وأكد صدق التعهد البريطاني بتقديم المساعدة في حالة طلبها من قبل الكويت، واتسم بالسرعة ، فما كاد يمر يوم واحد على إعلان حاكم العراق، حتى أجرى الشيخ عبد الله السالم مباحثات مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت السير جون ريتشموند. ونتيجة لذلك نرى أن الاتصالات التي تمت بين الشيخ عبد الله السالم «وريتشموند» حول الوضع المتأزم قد أعطت فرصة للحكومة البريطانية بتأجيل سحب قواتها من الكويت ، مع

---

(1)F.O. 371/ 156873 : From British Residency, Bahrain, (Mr Ford, Mr. Walmsley) to Foreign Office, March 7,1961.

(2)F.O. 371/ 156873 : From (Mr AR Walmsley) to (JA Ford), Bahrain, 16 March,

(3)F.O. 371/ 156873 : From Sir. H. Travelyan to Foreign Office, Baghdad,27 June, 1961, No 644

وصول تقارير في التاسع والعشرين من يونيو ١٩٦١م، بتحرك القوات العراقية إلى البصرة تمهيداً للهجوم على الكويت.

ووضعت الحكومة البريطانية عدة اعتبارات :

أولا : الحصول على دعم الولايات المتحدة في حالة قيام العراق بعمل عسكري ضد الكويت، وتوضيح خطورة الوضع ، وإطلاعها على آخر التطورات.

ثانيا : الحرص على ألا يكون للعمل العسكري أي آثار سلبية تتمثل في موقف موحد من الدول العربية ضد بريطانيا.

ثالثا : إيضاح وجهة النظر البريطانية بأن الهدف هو استقلال الكويت وسيادتها.

رابعا: أصدرت الحكومة البريطانية بياناً لسفرائها في واشنطن، القاهرة، بغداد، وكذلك إبلاغ زعماء المعارضة فى مجلس العموم البريطاني سراً بحقيقة الوضع في الكويت.(٤)

ويمكن استنتاج الأسباب التي دعت بريطانيا إلى مساعدة الكويت فيما يلي :

أولا : المصالح الحيوية حيث «تزود الكويت بريطانيا بـ ٤٠٪ من النفط ومشتقاته، وحصول الشركات البريطانية على نصيب الأسد في مشروعات البنية الأساسية في الكويت ، ولتزايد الاستثمارات الكويتية ، وارتباط الدينار الكويتي بالجنيه الإسترليني».(٥)

ثانيا : امتلاك الكويت لاحتياطي هائل من الإسترليني في البنوك البريطانية يمثل ثلث الاحتياطي البريطاني من الإسترليني.(٦)

---

(٤) عبد الله زلطة : المرجع السابق ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٥) عبد الرضا أسيري : الكويت في السياسة الدولية المعاصرة .. إخفاقات، وتحديات، الكويت، طبعة أولي ١٩٩٢م، ص ٧٥ .

(٦) حسن الإبراهيم : المرجع السابق، ص ٢١٥ .

ثالثا : الالتزام البريطاني في دعم استقلال وسيادة الكويت، وتقديم المساعدة في حالة طلب حاكم الكويت كما سبق أن ذكرنا، كان أحد العوامل المهمة التي دفعت الحكومة البريطانية للمسارعة في الدفاع عن الكويت.

الخطط البريطانية لحماية الكويت :

أعلنت الحكومة البريطانية حالة الطوارئ العامة من الدرجة الأولى في قواعدها المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط ، والمناطق القريبة منه وجعلتها في حالة تأهب قصوى، وعلقت جميع أشكال الاتصالات مع العراق، بعد وصول تقارير من بغداد تفيد بوجود تحركات عسكرية عراقية نحو حدود الكويت. واتخذت جميع الإجراءات التي تكفل حماية المسافرين القادمين من العراق إلى الكويت، وأوجدت آلية للتعاون بين الجيش الكويتي والقوات البريطانية .[٧]

وعملت القوات البريطانية على الاستفادة من منطقة «الفروانية» في الكويت، وحولتها إلى قاعدة عسكرية جوية للاستخدام العسكري، وأرسلت طاقماً عسكرياً بثياب مدنية لقيادة الدبابات في الكويت، ووضعت قوات عسكرية على الحدود الشمالية للكويت للتعامل مع أي تحرك عسكري عراقي،وإعاقة تقدمه البري ريثما تكتمل كافة الترتيبات العسكرية الأخرى .[٨]

وأدركت الحكومة البريطانية أنه لا بد من التنسيق مع تركيا، فطلبت من الحكومة التركية السماح بمرور القوات البريطانية عبر أراضيها، إلا أن مجلس الوزراء التركي رأى صعوبة تحقيق المطلب الإنجليزي، وخاصة فيما يتعلق بتحليق الطائرات

---

(7)F.O. 371/ 156874 : From Kuwait, Mr Richmond, to Foreign Office, June 30, 1961.

(8)F.O. 371/ 156874 : From Kuwait, Mr. Richmond to Foreign Office, June 1961.30,

البريطانية ، خوفاً من أي عمل انتقامي عراقي ضد الأقلية التركية الموجودة في العراق، إلا أن الحكومة التركية وافقت تحت ضغوط الحكومة البريطانية من أجل تقديم بعض التسهيلات العسكرية مقابل بعض الشروط ومنها:

أولا : أن تتم العمليات الجوية ليلاً، وعلى ارتفاع ٣٠ ألف قدم، وموافاتها بأعداد الطائرات البريطانية، مع الحفاظ على السرية في مسألة مرور الطائرات.

ثانيا : إطلاع الولايات المتحدة علي تحركات الطائرات البريطانية من أجل الحصول على حماية الولايات المتحدة من أي رد فعل عكسى من العراق تجاه تركيا(٩)، ونجحت بذلك بريطانيا في تضييق الخناق على العراق من جهة تركيا.

وأشارت الحكومة البريطانية إلى أن الحامية العسكرية العراقية في البصرة تقع على بعد ستة وعشرين ميلاً، وعلى بعد ساعة من الكويت، ووجهت العراق العديد من دباباتها من بغداد إلى الجنوب(١٠)، وقدرت تحركات الجيش العراقي بعد الإعلان السياسي بأربعة تحركات مع قوة موازية لتقطع الحدود الكويتية - العراقية في ساعة واحدة وهذه التحركات هى:

١- تحضيرات لتحرك المدرعات إلى منطقة البصرة.

٢- تمركز أرضيات السكك الحديدية والناقلات في منطقة بغداد والقادرة على جر الدبابات.

٣- تحرك الدبابات بالسكك الحديدية بالعراق تجاه الجنوب من بغداد.

٤- تحضيرات واستعدادات إدارية لعمليات حربية.

وقد وفقت السفارة البريطانية فى بغداد، والقنصلية العامة في البصرة فى

---

(٩) عبد الله زلطة : المرجع السابق ، ص ١٦٦-١٦٧ .

(10)F.O. 371/156874 : From Foreign Office to New york " United Kingdom Mission," to the United Nations NO2536,July 1,1961.

الحصول علي هذه المعلومات المهمة، وإرسالها علي وجه السرعة إلى وزارة الدفاع البريطانية، وقواتها المتمركزة في الكويت.(١١)

ووضعت الحكومة البريطانية افتراضا بأنه يجب الحصول على إنذار بالعمليات العراقية قبل أربعة أيام على الأقل ، خاصة مع انتشار الجيش العراقي، واعتبرت عناصر الفرقة العراقية الأولى مشاه الأكثر توازناً لشن هجماتهم على الكويت، حيث تنتشر جنوب بغداد على طول الخط من بغداد إلى البصرة. وأن المدرعات العراقية سوف يكون لها دور في العمليات، وسوف تسلك الطرق العامة أو السكك الحديدية من بغداد للتمركز في منطقتي البصرة - الشعيبة .. ولإيقاف التحركات العراقية لابد من:

أولا : منع أو تقييد التحرك من وإلى منطقتي البصرة - الشعيبة، والتركيز على أرضيات السكك الحديدية ، وناقلات الدبابات في منطقة بغداد.

ثانيا : منع حركة المدرعات الثقيلة ووحدات الجنود المشاة من بغداد عن طريق قطع الطرق أو السكك الحديدية.

ثالثا : ضرورة تعطيل مرور السكك الحديدية على طريق بغداد - البصرة.

رابعا: تقييد تحرك السفن العراقية الى ميناء البصرة والشعيبة.

وأصبح واضحاً أن توقيت العراقيين لبدء عملياتهم العسكرية ضد الكويت هو الفترة من أغسطس ١٩٦١م إلى الأول من مارس ١٩٦٢م -أي حوالي ستة أشهر - وأن القوات العراقية المعدة للهجوم والمتمركزة في مناطق العمليات يفترض قيامها بالهجوم ليلاً.(١٢)

---

(11)F.O. 371/156874 : Telegram From Foreign Office to Uk Mission, New york, , 1961, NO 9537.July 1 ,

(12)F.O. 371/ 156873 : Memorndum From British Embassy, Baghdad to Foreign Office, The War Office, (London) 9June, 1961 Kuwait - Iraq Intention (Secret).

في الوقت نفسه واصل حاكم العراق هجومه على الحكومة البريطانية، ووصف إرسالها القوات للكويت بأنه تهديد للعراق من أجل شيوخ الخليج العربي، ولإقامة قاعدة عسكرية واستخدامها ضد العراق.(١٣)

وشكرت الحكومة البريطانية الدول العربية على جهودها في احتواء الأزمة سلمياً، كما أوضحت بأن إرسالها القوات العسكرية للكويت كان بسبب التهديد العراقي، والتزاماً باتفاقية ١٩٦١م،وستبقى حتى زوال الخطر، و تسحب بقرار من أمير دولة الكويت .(١٤)

وبدأ تحرك القوات البريطانية للقيام بمهمة الدفاع عن الكويت، حيث وصلت إلى ميناء بورسعيد المصري في الخامس من يوليو ١٩٦١م، ومنها المدمرة «كامبر دوان» Camber Down، وناقلة الدبابات «سينيتا» Senita، ورست السفن البريطانية قرب مدخل قناة السويس للحصول على المؤن والوقود، واستقبلت عند وصولها الخليج العربي استقبالا هادئا، ثم اقتربت حاملة الطائرات «سنتور» Sen-tor، والمدمرة «فينشر» Fensher من ميناء بورسعيد في وقت لاحق.(١٥)

كما وصلت في اليوم نفسه قوات بريطانية أخرى إلى الكويت، ومنها طائرات «بول وورك»،واثنتا عشرة طائرة نفاثة من طراز هنتر، وأربع عشرة دبابة، و١٢ طائرة نفاثة، و١٠٠ سيارة مصفحة، ووصلت أيضاً طائرة محملة بالجنود البريطانيين من كينيا وهبطت في البحرين، ووضعت خطة لإجلاء المدنيين الأوربيين من الكويت.

وتحركت القوات البريطانية إلى مسافة خمسة أميال من الحدود الكويتية -

---

(13)F.O. 371/ 156886 : From British Embassy Baghdad (Sir. Travelyan), to Foreign Office, July 29, 1961.

(14)F.O. 371/ 156874 : From Foreign Office to Uk Mission New York, July 1,1961, No2536

(15)The Times July 6, 1961.

العراقية رغم العواصف الترابية، وبلغ عددها حوالي خمسة آلاف، وشاركتهم القوات السعودية التى وصل عددها إلى ١٨٠٠ جندي سعودي، وذلك لمواجهة لواءين من الجيش العراقي على طول الحدود، وأكد قائد العملية المارشال تشارلز إيلورثي (Charles Alorthay) بأنه قد اكتملت القوات القادرة على إيقاف أي تحرك عراقي . [١٦]

وفي الخامس من يوليو ١٩٦١م ، اتخذ ٧٠٠٠ جندي بريطاني مواقعهم الدفاعية على طول الحدود الكويتية، بالإضافة إلى القوات البحرية والجوية، و ١٥٠ جندياً سعودياً في نقطة التقاء الحدود الكويتية - السعودية - العراقية [١٧]، وأعطي وصول هذه القوات الضخمة انطباعا بأن الشكوك البريطانية في محلها، وأنها وضعت هذه القوات على أهبة الاستعداد في حالة أي هجوم عراقي على الكويت ويفسر ذلك سرعة تجهيزها وتحريكها.

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي :

ساند الاتحاد السوفيتي العراق في الأمم المتحدة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلي العلاقة القوية بين حاكم العراق عبد الكريم قاسم والاتحاد السوفيتي، حيث كان له دور كبير في احتضان الحزب الشيوعي في العراق وتصفية العناصر القومية كما سبق أن ذكرنا.

وتميز الموقف السوفيتي من الأزمة العراقية - الكويتية بالتناقض، فقد سبق للاتحاد السوفيتي أن وافق على انضمام الكويت للمنظمات الدولية المختلفة كاليونسكو، والطيران المدني، إلا أنه عارض قبول عضوية الكويت في الأمم المتحدة،

---

(١٦) عبد الله زلطه : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(17)Schofield, Richard : Kuwait and Iraq " Historical Clamis and Territorial Disputes", London, 1991,P.106.

واتهم الولايات المتحدة وبريطانيا باختلاق الأزمة وتصعيدها، وطالب بسحب القوات البريطانية من الكويت .[١٨]

والواقع أن الاتحاد السوفيتي وجد في الرئيس العراقي منفذاً للدخول إلى منطقة الخليج العربي، وهو ما كان يحلم به منذ فترة طويلة في الوصول إلى المياه الدفيئة، وبالتالي ترسيخ أقدامهم في المنطقة.

ومن خلال دراستنا للموقف السوفيتي وتشدده ضد الكويت ومساندته القوية للعراق خرجنا بالنتائج التالية :

أولاً : التقارب الكبير بين الاتحاد السوفيتي والعراق بسبب سيطرة الحزب الشيوعي في العراق.

ثانيـــاً : نظرة السوفيت لاتفاق التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م، بأن الكويت مازالت تحت النفوذ البريطاني.

ثالثـــاً : التأثر بالحرب الباردة جعل السوفيت ضد التأييد البريطاني الأمريكي للكويت خاصة وأن تلك الحرب كانت علي أشدها بين الشرق والغرب.

رابعــاً : عدم وجود علاقات قوية بين الكويت والسوفيت.

خامساً : محاولة السوفيت إيجاد موطئ قدم لهم في منطقة الخليج العربي من خلال التقارب مع العراق .. ولذلك فإن الموقف السوفيتي برمته كان سلبياً تجاه القضية الكويتية وإيجابياً بالنسبة للجانب العراقي .

ثالثا :موقف الولايات المتحدة من الأزمة :

ساندت الولايات المتحدة استقلال الكويت، ودعمت الإجراءات العسكرية

---

(١٨) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق ، ص ٥١٧ - ٥١٨.

التي اتخذتها الحكومة البريطانية للدفاع عن الكويت، وصرح مصدر مسؤول باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ترغب في التبادل الدبلوماسي مع الكويت استمرارا للعلاقات الطيبة التي بينهما، وأكد الدعم الأمريكي اللامحدود لانضمام الكويت للأمم المتحدة (١٩)، وأيدوا الإجراءات البريطانية للدفاع عن الكويت، وإن كانوا يرون ضرورة إعطاء الدول العربية فرصة كافية لإقناع حاكم العراق بالعدول عن ادعاءاته بخصوص عائدية الكويت للعراق. (٢٠)

كما احتفظ الأمريكيون بالمعلومات السرية التى أرسلتها لهم الحكومة البريطانية لحين نشر قواتها في الكويت بالكامل (٢١)، وكانت وجهة النظر الأمريكية بأن أي تدخل من الاتحاد السوفيتي في العراق سوف يعقد المسألة رغم استبعادهم لهذا التدخل أو حتى دعوة حاكم العراق عبد الكريم قاسم للاتحاد السوفيتي للتدخل في العراق. (٢٢)

ورداً على سؤال وجهته الخارجية العراقية للسفير الأمريكي في بغداد عن أسباب الدعم الأمريكي للكويت، رد السفير بأنها مبادئ وقيم تؤمن بها الولايات المتحدة بضرورة حماية الكويت واستقلالها، ودعم الإجراءات البريطانية (٢٣)، ورغم أن الولايات المتحدة لم تبعث بقوات إلى الكويت إلا أنها أكدت دعمها لها، وأنها على اتصال بالحكومة البريطانية لدعم قضية الكويت بالأمم المتحدة لارتباطها

---

(١٩) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.

(20)F.O. 371/156876 : From Embassy of United State of America, Mr. W. Wells, (London), to Foreign Office, 30June, 1961.

(21)F.O. 37/156874 : From Foreign Office, Washington, 30June, 1961, No 316.

(22)F.O. 371/156879 : From Sir. H.S. Stephenson to Foreign Office, Washington,3July, 1961.

(23)F.O. 371/156886 : From Sir. Travelyan to Foreign Office, Baghdad, 29 July, 1961, No 1010.

بالكويت بعلاقات حميمة بدأت منذ دخول الشركات الأمريكية للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الكويت منذ الثلاثينيات من هذا القرن، وأهميتها الاستراتيجية، ولكون منطقة الخليج تضم أهم منابع النفط في العالم.

رابعا : الأزمة العراقية - الكويتية في الأمم المتحدة ١٩٦١م :

نتيجة للموقف المحتقن والمتأزم قدمت الكويت طلباً إلى الأمم المتحدة لبحث التهديدات العراقية أولاً، والانضمام إلى الأمم المتحدة ثانياً، آخذة في عين الاعتبار أن قرارات الأمم المتحدة في الأمور المشابهة تكون عادة بالدعوة لإجراء استفتاء عام للسكان المحليين تحت إشرافها، ونتيجة الاستفتاء تقرر مصير البلد أو الإقليم، وربما كانت الكويت تنتظر مثل هذا القرار بل تتمناه من المجتمع الدولي.

هذا الواقع دفع ممثل العراق في الأمم المتحدة عدنان الباجهجي لمعارضة انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة، ومعارضة أيضاً إجراء استفتاء شعبي، مستغرباً إجراء استفتاء في أرض هي جزء من العراق !!معتبراً أن بريطانيا هي التى خلقت هذه المشكلة بمنحها الكويت استقلالها دون الاتفاق مع العراق !!.(٢٤)

وفي أوائل يوليو ١٩٦١م، ألغى مجلس الأمن إجازته الأسبوعية لمناقشة أزمة الكويت، وعلى الرغم من أن المندوب السوفيتي لم يعترض على طلب أمير دولة الكويت للنظر في موضوع الخلاف، إلا أنه شكك في حقيقة الوضع باعتبار أن الكويت مازالت محتلة من قبل البريطانيين . وقد أجاب المندوب البريطاني السير «باتريك» Batreak، بأن الكويت «بلد كامل الاستقلال، وأن وجودنا فيها جاء بناء على طلب الكويت وأن انسحابنا مرهون بانتهاء التهديد العراقي عندما يطلب منا حاكم الكويت ذلك» .(٢٥)

---

(24)Schofield, Richard : Arabian Boundries Disputes, Vol. 5, Iraq -Kuwait II, 1940 - 1992, Oxford, Archive Editions, 1992 , PP. 208-209.

(٢٥) عبد الله زلطه : المرجع السابق ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

وكانت بريطانيا ترى بأنه من الأفضل لأمير دولة الكويت أن يطلب من رئيس مجلس الأمن طلب انعقاد المجلس قبل وصول القوات البريطانية إلى الكويت فى حين أن أمير دولة الكويت أرسل رسالة حول الخطوط العريضة اللازمة لمجلس الأمن يشرح فيها خطورة الوضع، ومن شأن هذا أن يؤثر على انعقاد المجلس خاصة مع وجود حالة مشابهة وهي حالة لبنان ١٩٥٨م، عندما بادر الرئيس اللبناني «كميل شمعون» بطلب اجتماع المجلس، وتمت الاستجابة لطلب الحكومة اللبنانية لحماية الوحدة والاستقلال .[٢٦]

وطالبت الحكومة البريطانية المجلس بعقد جلسة عاجلة طالما لديهم معلومات موثوقة عن نوايا العراق تجاه الكويت، وأن يعين أمير دولة الكويت مندوباً متمرساً ذا خبرة سياسية يعمل على تقوية القضية الكويتية في مجلس الأمن[٢٧]، وأعربت أيضاً عن أملها في مساندة الحكومتين الفرنسية والأمريكية بإعطاء الدعم السياسي الكامل، وهما الدولتان اللتان ستطلعهما بريطانيا على تحركاتها ، وضرورة المحافظة على سرية وصول القوات البريطانية إلى الكويت.[٢٨]

وفي خضم اللعبة السياسية التي تدور في أروقة الأمم المتحدة، حرصت الحكومة البريطانية على اتباع أسلوب هادئ تدعو فيه جميع الأطراف إلى المحافظة على السلام. مع تجنب إدانة العراق - ولو ضمنياً - لأن ذلك سوف يعقد الموقف، ويدفع العراق إلى عدم التراجع عن ادعاءاته. كما رأت بريطانيا ضرورة توضيح موقفها للمجلس في محاولة منها للحصول على الدعم السياسي لوجهة نظرها حتى

---

(26)FO 371/156874 From Sir Dean to Foreign Office, New York , 29 June, 1961, No 1008.

(27) F.O. 371/156874 : From Sir. Dean to Foreign Office, New York, 29 June, 1961(United Kingdom Mission to the United Nations).

(28)F.O. 371/156874 : Telegram From Foreign Office to Washington, 30June, 1961, No. 4394.

تتمكن من اتخاذ الموقف الذي تريده دون إحراج لها ولشركائها في مجلس الأمن(٢٩)، والهدف هو خلق لوبي أمريكي - بريطاني ضد السوفيت المنحازين إلى جانب العراق، وذلك انطلاقاً من مصالحهم الحيوية.

ولقد واجه طلب الكويت الرفض في مجلس الأمن رغم موافقة الأعضاء على الاستقلال باستثناء السوفيت الذين استخدموا حق الفيتو(٣٠)، بحجة وجود قوات بريطانية الأمر الذي لا يجعلها مستقلة من وجهة نظر بلادهم.

وجاء الرد الكويتي على الحجة السوفيتية يوضح استقلال الكويت وعدم تابعيتها للدولة العثمانية منذ وصول أسرة الصباح إلى الكويت .. وعلى مدى قرنين ونصف لم يتدخل أحد بشؤونها، بل نالت اعترافاً بعدم تابعيتها للدولة العثمانية من مدحت باشا والي العراق العثماني، ثم إنها وقعت اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩م، بمحض إرادتها، ولم تكن تلك إلا براهين دامغة على عدم ارتباط الكويت بالعراق والدولة العثمانية.

ولقد أراد مندوب العراق أن يجمع بين مصلحة بلاده ومصلحة الجمهورية العربية المتحدة الرافض لأي وجود أجنبي على الأرض العربية، فطلب من مندوب الجمهورية العربية المتحدة «عمر لطفي» أن يتقدم بطلب إلى الأمم المتحدة يدعو فيه إلى إنسحاب القوات البريطانية من الكويت، ورد عمر لطفي بالموافقة على الطلب شريطة إضافة فقرة تدعو العراق إلى عدم التدخل بشؤون الكويت الداخلية.(٣١)

---

(29)F.O.371/156874 : From Sir Dean to Foreign Office, New York, 30 June, 1961 (United Kingdom Mission to the United Nations).

(30)El Bahrna Hussein : The Legal Status of the Arabian Gulf States , Study of their International Relations Problems, University of Manchester Press, 1968, PP. 252-253.

(31)FO 371/156877 : From Sir. Crccia to Foreign Office, Washington, 4 July , 1961, No 1624.

وفي محاولة لوضع مجلس الأمن أمام مهماته، طرح المندوب الكويتي «عبد العزيز حسين» سؤالاً عن الخطوة التالية التي يريد المجلس اتخاذها، لأنه لا يجوز له أن «يترك الموضوع معلقاً خاصة وأن الكويت لا تستطيع أن تشعر بالأمان حتى تحصل علي الاعتراف بها كدولة مستقلة». وبناء عليه فإنها تطلب من المجلس أن يتخذ قراراً بهذا الخصوص ويدعم استقلالها والاعتراف بها.

مؤكداً مرة ثانية أن الكويت لم تكن جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وعزز ما يؤكد استقلال الكويت قبولها في العديد من المنظمات الدولية ١٩٥٩م، كاليونسكو والبريد العالمي والطيران والعمل الدولية واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية، وأكد أن الكويت لن تطلب انسحاب القوات البريطانية من الكويت حتى تحصل علي ضمانات كافية من الأمم المتحدة لمنع أى هجوم عراقي عليها .[٣٢]

وفي الخامس من يوليو ١٩٦١م، رفض الممثل العراقي جلوس الممثل الكويتي قبل أن تصبح الكويت عضواً في الأمم المتحدة، وأيده في ذلك مندوب الاتحاد السوفيتي. في حين امتنعت عشر دول عن التصويت، وأكد المندوب السوفيتي عدم وجود قوات عراقية في الكويت ، وطالب بانسحاب القوات البريطانية منها.

وأيد مندوب ليبيريا اللجوء للحل السلمي وأيد جهود الجامعة العربية لحل الخلاف، وذلك بناء على اقتراح قدمته الجمهورية العربية المتحدة، في حين أوضح المندوب الفرنسي إلى أن مخاوف أمير دولة الكويت لها مايبررها، في حين طلب المندوب السوفيتي بأن تنسحب القوات البريطانية من الكويت، وأن الاتحاد السوفيتي يرغب في إجراء تعديلات على الاقتراح البريطاني الخاص باستقلال الكويت وسيادتها.[٣٣]

---

(32)Schofield, Richard : Arabian , OP. Cit. , PP . 211-212 .

(٣٣) عبد الله زلطه : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

إلا أن مجلس الأمن لم ينجح في اتخاذ قرار حاسم على خلفية الفيتو السوفيتي في جلسة السابع من يوليو ١٩٦١م، ونتيجة لذلك تحولت القضية إلى الجامعة العربية(٣٤)، واتضح للحكومة البريطانية أن القضية الكويتية - العراقية ذات أهمية ثانوية عربياً، وأن القضية المهمة لكل العرب هي مسألة إبعاد القوات البريطانية الموجودة في الكويت .(٣٥)

وقد كانت الشكوك تدور حول الموقف البريطاني واتباعها سياسة مزدوجة، ويفسر ذلك بسرعة الإنزال العسكري البريطاني، الذي يوحي لحكام الخليج بوفاء بريطانيا لالتزاماتها تجاه حلفائها وأصدقائها، ويعمق الإحساس لديهم بأنهم معرضون للتهديد من العراق وإيران.(٣٦)

ومما لا ريب فيه أن الحكومة البريطانية لعبت دوراً في حماية الكويت ويؤيد ذلك :

أولاً : الالتزام البريطاني بحماية الكويت بناء على اتفاق التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م، كما سبق أن ذكرنا .

ثانياً : يستبعد الرأي القائل بإتباع الحكومة البريطانية سياسة مزدوجة تقوم على تحريض حاكم العراق والدفاع عن الكويت في الوقت نفسه، وذلك بسبب التوجه الشيوعي لحاكم العراق، ويستدل على كره قاسم للبريطانيين بتدمير السفارة البريطانية في ١٤ تموز ١٩٥٨م.(٣٧)

---

(34)Macdoland, R. W.: The League of Arab States, London 1965, P. 236.

(35)F.O. 371/156879 : From Sir. Travelyan to Foreign Office, Baghdad, 8 July, 1961, No 874 .

(٣٦) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٧٥.

(٣٧) وليد محمد الأعظمي : ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، بغداد ، المكتبة العالمية ، طبعة أولى ١٩٨٩م ، ص ٢١٧ .

ثالثا : كان بإمكان الحكومة البريطانية عدم منح الكويت الاستقلال أو تأخير ذلك، ناهيك عن أن المباحثات البريطانية - الكويتية حول استقلال الكويت تمت بسلام وهدوء، واحترام متبادل .

رابعاً : المصالح الحيوية لعبت دوراً كبيراً في حماية بريطانيا للكويت نتيجة وجود ثروة هائلة من النفط في الكويت، والاستثمارات الكويتية في بريطانيا.

وبسبب الموقف السوفيتي المتشدد، فشل مجلس الأمن فى اتخاذ قرار حاسم يحسم الخلاف الكويتي العراقي، ونجحت بالتالي مساعي الجمهورية العربية المتحدة لتحويل القضية إلى الجامعة العربية. ورغم ذلك فقد ظل موقف الحكومة البريطانية ثابتاً تجاه التهديدات العراقية للكويت.

ففي تلك الفترة أعلن المقيم السياسي في الخليج العربى، بأن قرار إرسال القوات البريطانية إلى الكويت، يعود إلى طلب حاكمها الشيخ عبد الله السالم، وأن سحبها يعتمد على تراجع الرئيس العراقي عن مطالبته بالكويت، وبناء على قرار من أمير دولة الكويت لسحب هذه القوات، ورحب بدور الجامعة العربية لحل الخلاف ونوه إلى أن الحكومة البريطانية على علم بمطامع الرئيس العراقي في الكويت منذ ١٩٥٨م، وتأكدت شكوكها من غضب الرئيس العراقي من الإشاعات التي ترددت بأن الكويت على وشك الانضمام إلى رابطة دول الكومنولث فى أبريل ١٩٦١م.[٣٨]

وترى الحكومة البريطانية بأن قاسماً لم يعد قوياً بالشكل الذي يهدد الكويت، لضعف تدريب الجيش العراقي الذي يتكون من تجهيزات مختلفة منها الروسية، والأمريكية،والبريطانية،وشككت في قدرته على مهاجمة الكويت[٣٩]، بالإضافة

---

(38)The New York Times : 6 July, 1961.

(39)F.O. 371/156873 : From (Colbarns D. M. I.) War Office to British Embassy Kuwait, 9 June, 1961.

إلى الموقف العربي الرافض لاحتلاله الكويت، وربما تكون خطوة قاسم القادمة إثارة المشاكل الداخلية فى الكويت .(٤٠)

ورغم فشل مجلس الأمن فى اتخاذ قرار حاسم لحل الأزمة الكويتية العراقية، وتولي الجامعة العربية مسئولية الدفاع عن الكويت من خلال إرسال قوات عربية حلت محل القوات البريطانية التي انسحبت فى أكتوبر ١٩٦١م، إلا أن الموقف السوفيتي لم يتغير، واستمر في استخدام حق الفيتو ضد انضمام الكويت للأمم المتحدة لأنه يري أن الكويت واقعة تحت تأثير السياسة الخارجية البريطانية.(٤١)

والحقيقة أن احتمال إثارة عبد الكريم قاسم للمشاكل الداخلية في الكويت من وجهة نظر بريطانيا، لم يأت من فراغ. بل من إحساسها العميق الملموس من تنامي التيار القومي الوحدوي في الكويت ، الذي يرفض تحت أي مبرر وجود قوات بريطانية علي أرضه .. إلا أن جميع الأطراف كانت تأخذ بعين الاعتبار مدى الإحراج الذي كان يحيق بموقف الشيخ عبد الله السالم، وقلة الخيارات المتاحة أمامه في ظل غياب قوة عربية جاهزة قادرة على الردع وحسم الأمور، ولهذا لم يكن على المريض إلا تناول الدواء المر ، والاستعانة بالبريطانيين.

---

(40)F.O. 371/156843 : From Sir Travelyan to Foreign Office, Baghdad, 27 June, 1961, No 40 .

(41) El Bahrana Hussien : Op. Cit. , P. 251.

الفصل الرابع

الموقف العربي من الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م

بادرت الكويت بعد استقلالها بطلب الانضمام إلى الجامعة العربية ، وأوكل الشيخ عبد الله السالم مهمة تقديم هذا الطلب إلى مدير المعارف الكويتي «عبد العزيز حسين»، الذي سلمه بدوره إلى الأمين العام المساعد للشئون السياسية للجامعة العربية بشكل رسمي بتاريخ الثاني والعشرين من يونيو ١٩٦١م[١] ، ولاقى هذا الانضمام ترحيباً من الأمانة العامة وتشجيعاً كبيراً من الدول العربية التي كانت تأمل الإفادة من الدعم الكويتي لقضايا التنمية فيها على خلفية مواقف الكويت القومية الداعمة للحقوق العربية والمساندة لها .

ورغم الصدمة التي أصابت الدول العربية من جراء إعلان عبد الكريم قاسم بأن الكويت جزء من العراق [٢]، فإن ذلك لم يؤثر على آلية سير الطلب الكويتي، حيث أن المادة الأولى من ميثاق الجامعة تنص على :«أن جامعة الدول العربية تتكون من الدول العربية المستقلة، ولكل دولة الحق في الانضمام إذا قدمت طلبها »[٣]، ولكن العراق واصل تصعيد الأزمة وكرر إعلانه بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق،وأنه سيواصل جهوده لإعادة الكويت إلى العراق.[٤]

وفى تلك الفترة تلقى ملك الأردن، الملك حسين، برقية من أمير الكويت لدعم

---

(١) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٦١م.

(2)Macdoland, Op Cit, P 235

(٣) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٦١م.

(٤) عبد الرحيم عبد الهادي : أزمات الكويت والعراق أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها ، القاهرة ، نهضة الشرق،طبعة أولى ١٩٩٥م ، ص ٢٥.

استقلالها في وجه ادعاءات حاكم العراق، وكان رد الملك حسين إيجابياً، وأكد أمير دولة الكويت الدعم الأردني لبلده، وأن الأردن سيبقى نصيراً للحق.(٥)

ويشير السفير البريطاني في بغداد السير همفري بأن الأردن قدم اقتراحاً لعبد الكريم قاسم يهدف إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين الكويت ، والعراق، والأردن، وكانت الحكومة الأردنية تهدف من ذلك إلى الحصول على دعم العراق ضد أي تهديد خارجي، والدعم المادي من الكويت.إلا أن عبد الكريم قاسم رفض المشروع بشدة فاتجه الأردن بنظره نحو الكويت بتأييد ودعم استقلالها.(٦)

إلا أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار قضاء النظام الحاكم في العراق على الأسرة الملكية الهاشمية ١٩٥٨م، ولرغبة الأردن في تحسين علاقاته مع الكويت بعد حالة من الفتور إثر فشل محاولة ضم الكويت للاتحاد الهاشمي ١٩٥٨م قبيل انهيار الحكم الملكي.

وفي الخامس والعشرين من يونيو ١٩٦١م، قدمت الكويت مذكرة أخرى طالبت فيها بسرعة النظر في طلب الكويت الانضمام للجامعة العربية، وأعلن الأمين العام«عبد الخالق حسونه» بأنه سيواصل جهوده لحل الخلاف بين الكويت والعراق.(٧)

موقف الدول العربية من إعلان حاكم العراق :

أعرب الملك سعود عن قلقه تجاه توتر العلاقات الكويتية العراقية وأكد بأن «الكويت والسعودية بلد واحد وما يمس الكويت يمس المملكة السعودية»(٨)، وبعث

---

(٥) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٦١م.

(6)Humphry Travelyan : The Middle East in Revolution, London, 1965, P. 197.

(٧) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.

(٨) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.

راجع أيضاً : حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق ، ص ٤٩٨ .

الملك سعود برسالة للرؤساء العرب ذكر فيها : «أعتقد أنكم تشاركونني الأسف فيما أصدره رئيس الحكومة العراقية من تصريحات بخصوص ضم الكويت وأن ما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية وكل أملي في العمل على وقف هذا الفتق». (٩)

وكذلك أذاع راديو مكة برقية الملك سعود إلى حاكم العراق ناشده فيها بتغليب الحكمة ومصلحة العرب، في وقت يحتاجون فيه إلى التماسك ، وأضاف:«إنني أترك لوطنيتكم وبعد نظركم تقدير الموقف ،وأرجو ألا تعرض الأمة العربية لألم يؤثر فينا» وأضاف بأن إسرائيل استغلت الأزمة فى حشد قواتها على الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة «سوريا». (١٠)

وقد اتخذت الحكومة السعودية موقفاً إيجابياً إذ أرسلت وفداً عسكرياً إلى الكويت مكوناً من ستة ضباط في الأول من يوليو ١٩٦١م، لدراسة الوضع العسكري فيها ولبحث التسهيلات العسكرية من الكويت للقوات السعودية، وتم بحث تزويد الكويت بطائرات مقاتلة سعودية، ورأوا بأنها غير متاحة حالياً وعرضوا بدلاً منها جنوداً . (١١)

ويمكن أن نرجع الموقف السعودي المشرف لعدة أسباب :

أولاً : العلاقات الأخوية والعميقة بين الشعبين والقيادتين .

ثانيا : معارضة المملكة العربية السعودية للمد الشيوعى فى العراق ، وسيطرته على النظام الحاكم . (١٢)

---

(٩) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.

(١٠) عبد الله زلطة : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(11)F.O. 371/156877 : From British Embassy Kuwait " Mr Richmond", to Foreign Office, No 340, 2 July, 1961

(١٢) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق ، ص ٥٠٢ .

ثالثا : اتفاقية الدفاع المشترك بين الكويت والمملكة العربية السعودية ١٩٤٧م.

رابعاً : الخوف على المصالح الإقليمية والنفطية السعودية ، ولاعتبارها الكويت بمثابة البوابة الشرقية للملكة العربية السعودية.

وكذلك أبدى الرئيس جمال عبد الناصر اهتماماً كبيراً بأزمة الكويت وحددت الجمهورية العربية المتحدة موقفها فى ٦ نقاط :

أولاً : « الوحدة العربية الشاملة هي أمانة التاريخ العربي إلى المستقبل العربي»، تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات أو أطراف أجنبية.

ثانيـــاً : لا تقبل الجمهورية العربية المتحدة منطق الضم، وإن كانت على استعداد لبذل كل جهدها لتأمين منطق الوحدة الشاملة.

ثالثـــاً : ترى بأن الوحدة الشاملة تعبير اجتماعي عن إرادة شعبية قائمة على الاختيار الحر .

رابعـــاً : إن الجمهورية العربية المتحدة ترى أن من واجب الشعوب العربية الكبيرة أن تكون سنداً يعزز قدرة الشعوب العربية الصغيرة .

خامساً : تؤمن الجمهورية العربية المتحدة أن الشعب العراقي يملك من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينه وبين شعب الكويت ما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية ، وأن هذا الشعب يملك قوميته العربية بقدر ما يملك شعب الكويت هذه القومية.

سادساً : ترجو الجمهورية العربية المتحدة أن ينتهي هذا الموقف الطارئ على نحو يتسم مع المبادئ العربية». (١٣)

---

(١٣) هنري لورنس : اللعبة الكبري ، المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة : عبد الحكيم الأزبد، ليبيا، الدار الجماهيرية، طبعة أولى ١٩٩٣م، ص ٢٢٣- ٢٢٤ .

وانظر أيضاً : علي كريم : عراق ٨ شباط ١٩٦٣م ، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم .. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، بيروت، دار الكنوز الأدبية، طبعة أولى ١٩٩٩م ، ص ٢٣٣.

ولقد جاء بيان الجمهورية العربية المتحدة على خلفية اعتبار الرئيس جمال عبد الناصر أن عبد الكريم قاسم واقع تحت السيطرة السوفيتية والحزب الشيوعي معاً. بدليل أن عبد الكريم قاسم قام بتصفية العناصر القومية والوطنية التى كان يعتبرها جمال عبد الناصر امتداداً طبيعياً لأفكاره وشعاراته، خاصة وأن عبد الناصر استطاع في تلك الفترة أن يحجم دور الشيوعيون في مصر، مع إبقائه على العلاقات الحسنة مع السوفييت.

وبهذا يكون الرئيس المصري قد نجح في تكوين قوة ضغط عربية لإفشال مخططات الرئيس العراقي [١٤]، وأدى ذلك إلى استغراب عبد الكريم قاسم من هذا الموقف وأصدرت الجمهورية العراقية بياناً ناشدت الشعب العراقي أن «يتخذ من مبادئ النضال العربي ملهماً ومرشداً»، وأصدرت بياناً آخر في أوائل يوليو ١٩٦١م، أكدت فيه أن «مصير الأمة العربية يعلو على أي مجد شخصي وعلى أي معاهدة أو وثيقة قديمة، واستغربت رفض الجمهورية العربية المتحدة ضم الكويت إلى العراق بينما يطالبون بالوحدة العربية، وأكدت على أن الوحدة من كرامة الوطن العربي» [١٥].

وبالملاحظة العابرة يدرك القارئ البسيط مدى التناقضات التي حملتها فكرة البيان .. فإرادة الشعوب تأتي بالحوار والمباحثات وبأسلوب ديمقراطي يعتمد على استفتاء شعبي جماهيري. ولا تكون بالضغط والإكراه، وأساليب العنف وحشد الجيوش.. فهذه إجراءات مرفوضة ،وغير منطقية ، ولا تخدم إرادة الشعب ورغبته.

وهذا الاستنتاج البسيط كان يدعمه ويرعاه رؤية وموقف أهم القوى العربية الوحدوية في تلك الفترة وهي الجمهورية العربية المتحدة حيث كان الرئيس جمال

---

(١٤) حسن قايد الصبيحي : الكويت ١٧٥٦-١٩٩٢م ،ابحار في السياسة والتاريخ ، الإمارات ، طبعة أولى ١٩٩٣م، ص ١٥٥.

(١٥) عبد الرحيم عبد الهادي : المرجع السابق ، ص ٣٧.

عبد الناصر الزعيم القومي ذا إيمان عميق بفكرة الوحدة العربية التي تستند إلى إرادة شعبية حرة لا تمارس عليها أي ضغوط، خاصة وأن عبد الناصر يدرك فاعلية المد القومي في صفوف الشعب الكويتي ومدى أهمية دعم الكويت للقضايا العربية، كمساندتها للقضية الفلسطينية، وموقفها الرافض للعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م، والمناهض لنزول القوات الأجنبية في لبنان ١٩٥٨م، ودعمها المادي والمعنوي للثورة الجزائرية.

ويمكن تفسير موقف الجمهورية العربية المتحدة بعدة عوامل:

أولاً : رفض الوجود البريطاني بسبب الموقف العدائي للدول الاستعمارية خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م.

ثانيا : تنافس الرئيس جمال عبد الناصر مع الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم على الريادة فى الوطن العربي.

ثالثاً : يمكن الرد على اتهام العراق الجمهورية العربية المتحدة بأن دعمها للكويت يعود إلى أسباب وأهداف مادية، باستعراض المواقف المصرية من القضايا العربية قبل الوحدة مع سوريا ، والتى تسير فى النسق نفسه الذى وقفت فيه مع الكويت.

وأصدرت نقابة المحامين المصريين بياناً رفضت فيه ادعاءات حاكم العراق وأكدوا دعمهم لاستقلال الكويت، وبعث رئيس مجلس الأمة المصري «أنور السادات» برقية إلى أمير دولة الكويت الشيخ عبد الله السالم يعرب فيها عن الاستعداد لتقديم أي مساعدة للكويت، ودعم استقلالها ضد مطامع الرئيس العراقي.(١٦) ورغم أن الجمهورية العربية المتحدة طالبت بانسحاب القوات البريطانية من الكويت، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس جمال عبد الناصر من السماح

---

(١٦) عبد الله زلطه : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

بعبور قوات بريطانية من قناة السويس إلى الخليج العربي، احتراماً من الرئيس جمال عبد الناصر للرغبة الكويتية في الاستعانة بالقوة التي تحفظ استقلالها وسيادتها ولو كانت غير عربية .[١٧]

كما أكدت الحكومة القطرية دعمها ومساندتها للكويت، وأرسل أمير قطر الشيخ «أحمد بن علي آل ثانى» برقية إلى الشيخ عبد الله السالم أكد فيها على السيادة الكويتية، ووقوف قطر بكل إمكانياتها إلى جانب الحق الكويتي في وجه العراق، وأيدت البحرين الحاكم والشعب الكويتي في حقه في الاستقلال وأكدت دعمها للكويت للمحافظة على استقلاله.

وبعث أمير البحرين برقية إلى المقيم السياسي في الخليج وليام لوس يعرب فيها عن تقديره للتحرك البريطاني، وأكد استعداده لعمل ما يمكن عمله لمساعدة الكويت والتي تربطها بالبحرين علاقات طيبة، ودعمهم لأي خطوات كويتية تمكنها من المحافظة علي استقلالها.

أما الحكومة اللبنانية فقد طالبت بحل الأزمة انطلاقاً من مبادئ الأخوة العربية، ثم تغير الموقف اللبناني إلى تأييد للكويت بعد تمسك الرئيس العراقي بادعاءات تبعية الكويت للعراق .[١٨]

كما رفض القوميون العرب في أنحاء الوطن العربي ادعاءات حاكم العراق بأحقيته في الكويت[١٩]، وأصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في بيروت بياناً بتاريخ السادس عشر من يوليو ١٩٦١م، رفضت ادعاءات عبد الكريم قاسم تجاه الكويت، واعتبرتها طعنة موجهة ضد الأمة العربية في وقت يتطلب تضافر الجهود لمواجهة العدو الإسرائيلي، وانتقد البيان أيضاً مواقف حاكم

---

(١٧) جريدة الأحبار المصرية : بتاريخ ١٩٦١/٦/٣٠

(١٨) عبد الله زلطه : المرجع السابق، ص ٢١٣-٢١٤.

(١٩) عبد الرحيم عبد الهادي : المرجع السابق، ص ٣٣.

العراق السلبية تجاه القضايا العربية، وأيد الحزب الوحدة العربية القائمة على القبول الشعبي.(٢٠)

الأزمة الكويتية العراقية في الجامعة العربية ١٩٦١م :

حاولت جامعة الدول العربية إيجاد حل للأزمة المفاجئة بين الكويت والعراق، وتم وضع اقتراح بقيام الأمين العام للجامعة «عبد الخالق حسونة «ومساعده» سيد نوفل» بزيارة الكويت والعراق للنظر فى حل سلمي[٢١]، إلا أن الرئيس العراقي صعد الموقف، وأعلن بأن الكويت جزء من العراق رغم وجود الأمين العام في العراق وأكد بأن العراق سينسحب من الجامعة العربية إذا قبلت الكويت فيها، وطالب بإلغاء الاجتماع المزمع عقده للنظر في الطلب الكويتي، وكانت الجامعة قد أجلت النظر في الطلب الكويتي حتى يمكن إيجاد حل للأزمة، ولإعطاء الفرصة للأمين العام فى جولته فى العراق، والكويت،والسعودية.[٢٢]

ورغم الموقف العراقي المتصلب، فإن ذلك لم يثن الجامعة العربية من مواصلة جهودها من خلال أمينها العام وأمينها المساعد، والذي أجرى اتصالات مكثفة مع الرئيس العراقي وأمير دولة الكويت بهدف تصفية الأجواء العربية. إلا أن تصعيد الرئيس العراقي للموقف، ومواصلة ادعاءاته بتبعية الكويت للعراق صعب من مهمة .

---

(٢٠) القيادة القومية للبعث ١٩٥٥-١٩٦٢م : نضال البعث، الجزء الأول،بيروت دار الطليعة، طبعه أولى ١٩٧١م ،ص ٢٦٠.
وأنظر أيضاً : علي خيون : دبابات رمضان، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، طبعة أولى ١٩٨٨م، ص ٤١ .

(21) F.O. 371/156874 : From British Embassy Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office,June 30, 1961.

(٢٢) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٦١م.

الأمين العام. لذلك وضعت الأزمة العراقية - الكويتية الجامعة العربية أمام اختبار حقيقي لإثبات مدى قدرتها على حل القضايا العربية وضرورة اتخاذ خطوات لإيجاد مخرج للأزمة.

وكان الأمين العام عبد الخالق حسونة ومساعده سيد نوفل قد وصلا إلى بغداد فى الأول من يوليو ١٩٦١م، للتباحث مع الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم وواجها موقفاً متصلباً كما ذكرنا، ورفض قاسم انضمام الكويت لعضوية الجامعة العربية. واجتمع الأمين العام مع وزير الخارجية العراقي هاشم جواد وبعض المسئولين عن الشؤون السياسية والدبلوماسية في وزارة الخارجية العراقية، ودار الحديث حول الوسائل السلمية التي يمكن اتباعها لحسم الموقف الراهن.

وفي الرابع من يوليو١٩٦١م، وصل الأمين العام إلى الكويت وقابل أمير دولة الكويت الذي أبدى تعاوناً لحل الأزمة عربياً، وزار أيضاً المملكة العربية السعودية وقابل الملك سعود للتباحث حول الأزمة الطارئة ومحاولة إيجاد مخرج لها.(٢٣)

وأكد السفير السوداني في بغداد بأن محادثات الأمين العام مع المسئولين العراقيين وصلت إلى طريق مسدود. وظهرأن هناك اختلافاً كبيراً فى وجهات النظر. ورغم ذلك فإن الطرفين سيواصلان جهودهما لإيجاد حل فى نطاق الجامعة العربية والأمم المتحدة .(٢٤)

وباءت محاولات الأمين العام بالفشل، وفى الوقت الذي يواصل فيه الأمين العام جهوده عقدت الجامعة العربية اجتماعها الأول فى الرابع من يوليو ١٩٦١م، لإيجاد حل للأزمة، ولم يحضر الممثل العراقي، ثم تحولت الجلسة إلى سرية، ثم

---

(23)Macdoland R.W.: OP. Cit., P. 236.

(24)FO 371/156878 From British Embassy Baghdad (sir Travelyan), to Foreign Office July 4, 1961.

اجتمع المجلس مرة ثانية في اليوم نفسه لمناقشة الطلب اللبناني لتأجيل الاجتماع حتى ينهي الأمين العام المساعد مشاوراته فى الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية. ووافق المجلس على تأجيل الاجتماع إلى الأربعاء الثاني عشر من يوليو ١٩٦١م.[٢٥]

وفي هذه الفترة كان الأمين العام يواصل اتصالاته وجهوده لحل المشكلة وواجه تصلباً عراقياً وأكد العراقيون على حقهم المسلوب في الكويت، فى حين واجه الأمين العام موقفاً كويتياً مرناً، أكد استعدادها للتفاوض سلمياً مع العراق في إطار الجامعة العربية وطالبت الكويت ببعض الشروط:

أولاً: أن يسحب الرئيس العراقي ادعاءاته بعائدية الكويت للعراق، وتعترف الحكومة العراقية باستقلال الكويت . وتوثيق ذلك عربياً ودولياً.

ثانياً: تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية ترسل إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية الموجودة فيها .[٢٦]

وفي السادس من يوليو ١٩٦١م، بدأ الحكام العرب اتصالاتهم لإيجاد مخرج للأزمة، وأرسلت تسع دول عربية «الجمهورية العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، لبنان، تونس، المغرب، اليمن، السودان، الأردن، ليبيا» ترفض تأجيل اجتماع مجلس الجامعة العربية دون النظر في طلب الكويت، وأيدت دخول الكويت لعضوية الجامعة العربية مقابل ما يلي:

أولاً: إبعاد القوات الأجنبية من الكويت.

ثانياً: رغبة الكويت في الانضمام لمعاهدة الدفاع العربي المشترك بعد قبول عضويتها في الجامعة العربية.

---

(٢٥) عبد الله زلطة: المرجع السابق، ص ٢١٦ .

(٢٦) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ٧٨ - ٧٩ .

وتحقيقاً لذلك أرسلت الكويت وفداً رفيع المستوى إلى الجامعة العربية لمزيد من التشاور(٢٧)، وكان الإجماع العربي على أن أي حل عربي للأزمة مرتبط بالدرجة الأولى بانسحاب القوات البريطانية من الكويت، وحاولت الحكومة العراقية عرقلة جهود الجامعة العربية في احتواء الأزمة ومحاولة شق الصفوف، ووجه وزير الخارجية العراقي هاشم جواد عدة أسئلة للجامعة العربية تتعلق بالكويت والعراق، وأهمها: متى ستخرج القوات البريطانية من الكويت؟.(٢٨)

واقترح المندوب التونسي «محمود شرشور» تأجيل مناقشة انضمام الكويت لمزيد من الدراسة، أما السعودية فقد صوتت ضد قرار التأجيل، وأكد مندوب الجمهورية العربية المتحدة د. «محمد الزيات» رفض التأجيل بسبب مطالبة الأعضاء مراجعة حكوماتهم وأن التأخير قد يعقد المسألة ولابد من إرسال قوات عربية لتحل محل القوات الأجنبية في الكويت.

وفي المقابل كان المندوب العراقي يحاول عرقلة انضمام الكويت وعقد اجتماعاً جانبياً في الثاني عشر من يوليو ١٩٦١م، مع المندوب التونسي محمود شرشور والمندوب الأردني «محمد الجنيدي» في محاولة منه لتعطيل مناقشة الموضوع، وفي الثالث عشر من يوليو ١٩٦١م، عقد اجتماع آخر للجامعة العربية ووضع رئيس المجلس، والمندوب التونسي محمود شرشور مشروعاً يتركز على:

أولاً : يلتزم العراق بعدم استخدام القوة العسكرية ضد الكويت.

---

(٢٧) تكون الوفد الكويتي من رئيس الدائرة المالية الشيخ جابر الأحمد الصباح، رئيس الديوان الأميري عزت جعفر، نصف اليوسف، يوسف الغنيم، أحمد اليوسف، بدر نصر الله .أنظر: جريدة الرأي العام الكويتية ٨/ ٧/ ١٩٦١م.

(28)F.O. 371/156879 : From British Embassy Baghdad (Sir. Travelyan), to Foreign Office, July 8, 1961.

ثانيـــاً : تتعهد الكويت بسحب القوات البريطانية الموجودة فيها.

ثالثـــاً : ضم الكويت للجامعة العربية.

رابعـــاً : دعم استقلال الكويت وضمها للجامعة العربية ومساعدتها في الانضمام للأمم المتحدة .

خامساً : التأكيد علي حرية الكويت في الاتحاد مع أي دولة عربية استناداً إلى ميثاق الجامعة العربية.[٢٩]

وفي العشرين من يوليو ١٩٦١م، عقدت الجامعة العربية اجتماعاً مهماً بعد أن فشلت جهود المصالحة التي بذلها الأمين العام في زيارته الميدانية للعراق والكويت والسعودية وبعد أن استشار ممثلو الجامعة حكوماتهم حول الأزمة، حيث قدمت الكويت في هذا الاجتماع مذكرة ركزت فيها على ضرورة سحب الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ادعاءاته المتكررة بأن الكويت جزء من العراق.

وقد اتسمت أجواء الاجتماع بإرهاصات إيجابية لصالح الكويت ، فقد استنكرت الجمهورية العربية المتحدة أي احتلال عسكري لأى بلد، ووافقت على انضمام الكويت للجامعة العربية .كما أكدت الأردن على ضرورة حل الأزمة حتى لا تستغلها إسرائيل التى بدأت بتحويل مجري نهر الأردن لأراضيها.[٣٠]

وفي الاجتماع نفسه أصدر مجلس الجامعة قراره الحاسم رقم ١٧٧٧/ ٣٥ المستوحى من مشروع القرار الذي أعده الأمين العام للجامعة والمندوب التونسي وقد نص على ما يلي :

أولاً : تتعهد الحكومة الكويتية بسحب القوات البريطانية من أراضيها فى أقرب وقت ممكن.

ثانيـــاً : تلتزم الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت إلى العراق.

---

(٢٩) عبد الله زلطة : المرجع السابق، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٣٠) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ١٣/ ٧/ ١٩٦١م.

ثالثــــاً : تأييـد كل رغبـة تبديهـا الكويت لـلوحـدة أو الاتحـاد مع أي دولة من دول الجامعة العربية طبقاً لميثاق الجامعة.

رابعــــاً : الترحيب بالكويت عضواً في الجامعة العربية، ومساعدتها فى الانضمام للأمم المتحدة.

خامساً : تلتزم الدول العربية بالمساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبهـا ويعـهـد المجلس إلى الأمين العـام بوضع هذا القـرار مـوضع التنفيذ.[٣١]

في المقابل قاطع المندوب العراقي كلمة رئيس المجلس واعتبر قبول الكويت انتهاكاً لميثاق الجامعة العربية، كونها جزءاً من العراق ، واتهم أمير دولة الكويت بتقديم رشوة داخل الجامعة العربية للوقوف إلى جانب الكويت، وأن الحكومة العراقية سوف ترد على ذلك وانسحب الوفد العراقي من القاعة[٣٢]، ولم يحدد المندوب العراقي مصدر هذه المعلومات ولم يظهر أيضاً أي وثائق رسمية تؤكد صحة ما ذكره.

واعتبر العشرون من يوليو ١٩٦١م، يوماً تاريخياً بالنسبة للكويت حيث وافق المجلس على عضويتها في الجامعة العربية ودعم استقلالها، ورحبت الكويت بالانضمام لاتفاقية الدفاع العربي، وتعهدت بسحب القوات البريطانية .[٣٣]

وتم تعيين عبد العزيز حسين مندوباً دائماً في الجامعة العربية رغم المحاولات

---

(٣١) بطرس غالي : الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الثقافة والعلوم، طبعة أولى ١٩٧٧م، ص ٨٧ .

وانظر أيضاً : عبد الله الغنيم وآخرون : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٣٢) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٦١م.

(33)Macdoland , R.W. Op. Cit., P. 237.

العراقية المتكررة لتأجيل قبول الكويت، وأرسل حاكم العراق عبد الكريم قاسم «د.عبد الحسين القطيفي» وهو رجل قانوني متمرس ومعه بعض المستشارين العراقيين إلى القاهرة، حيث حاولوا استمالة وفدي اليمن والمغرب، وأوضح لهما بأن الكويت بالنسبة للعراق كقضية موريتانيا بالنسبة للمغرب، ومشكلة الجنوب العربي بالنسبة لليمن، إلا أنه لم يحقق نجاحاً يذكر، ورد الممثل اليمني في الجامعة بعدم وجود شبه بين هذه القضايا ومشكلة الكويت مع العراق، ورغم المحاولات العراقية المتكررة إلا أنها قوبلت بالفشل لاقتناع الوفود العربية بعدالة قضية الكويت، وزيف ادعاءات حاكم العراق.

ودخل ممثل الكويت عبد العزيز حسين وأمامه لافتة الكويت وبجانبه العلم الكويتي وهنأته الوفود العربية، وشكر الجامعة العربية على دورها في دعم استقلال الكويت وبعثت الجامعة إلى رئيس مجلس الأمن، وسكرتير عام الأمم المتحدة وثيقة ضم الكويت للجامعة العربية لوضعها كوثيقة رسمية.[٣٤]

أما ردة فعل حاكم العراق فقد استغرب قبول عضوية الكويت بالجامعة وإرسال قوات عربية إلى الكويت، وأشار في حديث صحفي بقوله «المفروض أن الجامعة العربية تساند كل مسعى لتوحيد قطرين عربيين أو أكثر لا أن تقف ضده، وتكرس جهودها لخلق كيانات عربية لا تتوافر فيها مقومات الدولة الحديثة القادرة على إدارة شؤونها»[٣٥]، وسحب العراق ممثليه من الجامعة العربية، وقرر سحب كل سفرائه من كل دولة تعترف بالكويت بهدف خلق مزيد من الضغط على هذه الدول.[٣٦]

---

(٣٤) عبد الله زلطة : المرجع السابق، ص ٢٤٦ .

(٣٥) حسن العلوي : أسوار الطين في عقدة الكويت وأيدلوجيا الضم، بيروت، دار الكنوز الأدبية، طبعه أولى ١٩٩٣م ، ص ٩٥.

(٣٦) أديث وائي وآخرون : العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، الجزء الأول، ترجمة : عبد المجيد القبيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات ، طبعة أولى ١٩٩٧م ، ص ٤٣٥ .

والواقع أن عقدة الضم فرضت نفسها على عقلية حاكم العراق فلم يعد يميز بين الوحدة باختيار الشعوب وإرادتها وبين الضم بالقوة، وهو ما يخالف المبادئ التي قامت عليها الجامعة العربية والتى لم تعارض قيام الوحدة بين مصر وسوريا بل أيدتها ودعمتها لانها جاءت بناء على رغبة الجانبين، أما الكويت فقد استكملت مقومات الدولة الحديثة ودعم العراق قبل ذلك عضويتها فى كثير من الهيئات الدولية كما سبق أن ذكرنا.

وفي العاشر من سبتمبر ١٩٦١م، بدأ وصول القوات العربية المشتركة إلى الكويت، وأكتمل وصولها فى الثالث من أكتوبر ١٩٦١م، وتألفت هذه القوات مما يلي:

١٢٨١ جندياً سعودياً
٧٨٥ جندياً أردنياً
١١٢ جندياً سودانياً
١٥٩ جندياً مصرياً

وأصدر الأمين العام للجامعة العربية بعض القرارات الخاصة بإنشاء الهيئة التنفيذية لهذه القوات، وإنشاء صندوق لتمويل هذه القوات[٣٧]، أما أمير دولة الكويت فقد التزم بتعهده بسحب القوات البريطانية فى اليوم نفسه الذي وقع فيه اتفاقية الدفاع العربي المشترك، حيث انسحبت القوات البريطانية بالكامل فى العاشر من أكتوبر ١٩٦١م ، خاصة وأن القادة البريطانيين كانوا غير متحمسين لبقاء قواتهم فى الكويت ، ورحبوا بإرسال قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية ، وضرورة وجود احتياطات أمنية ضد أى تحرك عراقي ضد الكويت مستقبلاً .[٣٨]

---

(٣٧) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق، ص ٥١١.
(٣٨) بطرس غالي : المرجع السابق، ص ٨٨ .

ووجه الأمين العام للجامعة العربية إلى قوات أمن الجامعة العربية المرسلة إلى الكويت خطاباً طالب فيه بالمحافظة على استقلال الكويت، وسلامة أراضيه، وأكد الخطاب الذى وجهه للقوات العربية على «أن أهل الكويت إخوة عرب في قسم من وطننا العربي وأنكم تقفون على الحدود العربية الكويتية- العراقية ضيوفاً على البلدين القريبين وهدفكم التمهيد لعودة العلاقات الأخوية الطبيعية بين الكويت والعراق». (٣٩)

وتم وضع بعض الترتيبات الإدارية والعسكرية للقوات العربية فى الكويت.

وعهد بقيادة هذه القوات إلى كل من :

اللواء	/عبد الله العيسى	قائد القوة	من السعودية.
الزعيم	/خالد الصحن	نائباً للقوة	من الأردن.

وتتكون هيئة أركان القوات المشتركة من :

العقيد أ /ح	كامل الدباغ	رئيساً.
العقيد أ /ح	أحمد شريف	مديراً للعمليات.
المقدم أ /ح	عبد الستار أمين	معاوناً له.
المقدم /	بشير حسن	مديراً للشئون الفنية.
الرائد/	سليمان الماضي	مديراً لإدارة التموين. (٤٠)

إلا أن القوات العربية لم يدم بقاؤها حيث قررت الحكومة المصرية في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٦١م، سحب قواتها بعد قيام انقلاب فى سوريا انفصلت على أثره الجمهورية العربية المتحدة . (٤١)

---

(٣٩) عيسي مال الله : المرجع السابق، ص ١٢٠ .

(٤٠) المرجع نفسه، ص ١١٩ .

(٤١)بطرس غالي : المرجع السابق، ص ٨٩ .

وعلى الرغم من إرسال القوات العربية إلى الكويت. إلا أن حاكم العراق استمر في ادعاءاته بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن تراب الكويت وسكانه وكل شبر منه عراقي وأن لديه وثائق رسمية تؤكد أن الكويت تابعة للبصرة، ووصف الحدود الكويتية بأنها مصطنعة، وانتقد الدعم العربي للكويت ووصف الداعمين بالمأجورين.(٤٢)

لقد كان عبد الكريم قاسم مدركاً مدى قوة الرأي العام العربي الرسمي والشعبي، وحاول جاهداً أن يستميل كل أو بعض هذا الرأي ولم ينجح، ولم يكن وجود قوات الجامعة العربية على الأرض الكويتية إلا تمثيلاً للرأي العربي الداعم للكويت .. وربما لم تكن هذه القوات تملك القوة العسكرية الرادعة لكنها تملكَ الوجود المعنوي الضاغط، مما جعل حاكم العراق يطلق تصريحات التهديد والوعيد.

وفي الرابع من ديسمبر ١٩٦١م، تعرض عبد الكريم قاسم لمحاولة اغتيال فألقى خطبة إثر العملية هدد فيها بإشعال حرب شاملة في الشرق الأوسط لا تبقي ولا تذر إذا بقيت الكويت منفصلة عن العراق. كما هدد هاشم جواد وزير خارجيته بإعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع كافة الدول العربية المعترفة بالكويت.(٤٣)

واستغلت الحكومة العراقية وجود عشر سفن كويتية في ميناء البصرة العراقي منتصف ديسمبر ١٩٦١م، فاستولت عليها في محاولة لتصعيد الموقف مع إرغام قادة السفن لتبديل أوراقها الكويتية بأوراق عراقية، كما جمدت حكومة قاسم أموال الكويتيين في البنوك العراقية مما دفع الكويت إلى تقديم احتجاج لجامعة الدول العربية، وقام وفد كويتي بزيارة القاهرة للتباحث مع مسؤولي الجامعة حول ما آلت إليه الأوضاع.(٤٤)

---

(٤٢) جريدة الأخبار المصرية : بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٦١م.

(٤٣) عبد الرحيم عبد الهادي : المرجع السابق، ص ٤٥.

(٤٤) عبد الله زلطة: المرجع السابق، ص ٢٦١.

ويمكن القول إن الجامعة العربية نجحت في احتواء الأزمة إيجابياً وتمثل ذلك في عدة أمور :

أولاً : تشكيل قوة عسكرية لأول مرة بهدف خلق توازن بين الكويت والعراق، وهي تجربة جديدة على الساحة العربية للحفاظ على الأمن الإقليمي.

ثانياً : مع أن موقفها في البداية اتسم بالبطء في معالجة القضية مقارنة بمجلس الأمن، فإنها نجحت في اتخاذ قرار حاسم أتاح المجال للعرب لحل الأزمة، من حيث عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء فوري.

ثالثاً : انطلق الحل العربي من مبادئ العروبة والأخوة واعتبر أن عملية الضم فيها تهديد للسلام العربي، وقد تخلق وضعاً أمنياً مخيفاً.

رابعاً : عدم السماح للغرب بالتدخل في القضايا العربية وكان الوجود البريطاني من أهم الأسباب التي أدت لتكوين هذا الجيش العربي.

خامساً : نجاح العرب في حل هذه الأزمة ضيع الفرصة على إسرائيل لاستغلال الخلاف العربي.

وهكذا نجحت الجامعة العربية فى اتخاذ موقف حازم في هذا الامتحان الذي تعرضت له، ووقفت الدول العربية أعضاء الجامعة موقفاً موحداً صان لها قوتها ودورها فى حل القضايا العربية.

الفصل الخامس

أثر ادعاءات عبد الكريم قاسم على العلاقات بين البلدين من ١٩٦٢ - ١٩٦٣ م.

توتر العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦٢م :

على الرغم جهود الجامعة العربية في احتواء الأزمة الكويتية - العراقية ١٩٦١م، وإرسال قوات عربية إلي الكويت لتهدئة الوضع، وحمايتها من أي تهديد عراقي، فقد استمر النظام الحاكم في العراق في ادعاءاته المتكررة وتهديده المستمر للكويت، فمع نهاية ١٩٦١م قدمت الكويت احتجاجاً للأمم المتحدة تطالب العراق بوقف الحملات الإعلامية التي تشنها الحكومة العراقية على الكويت، وفي الوقت نفسه قدمت العراق احتجاجاً على تزايد القوات البريطانية في الشرق الأوسط.[١]

وقد تضمن الاحتجاج العراقي للأمم المتحدة الإجراءات الاحترازية التي وضعتها بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، مثل نقلها لحاملة طائرات، وفرقاطتين، وسفينتين للنقل الثقيل، إلى جانب تحركاتها العسكرية في الخليج العربي، من خلال قواعدها العسكرية في كينيا، وعدن، والشرق الأوسط.

وشدد الاحتجاج العراقي على خطورة التحركات البريطانية على الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي، والعواقب التي تترتب عليها وما ستؤدي إليه من زعزعة السلام في المنطقة مجدداً، وتهديد الأمن الخليجي كما حدث في الأزمة الكويتية العراقية في يونيو من العام نفسه، وما صاحبها من حملة عدائية موجهة

---

(1)F.O. 371/162898 : From U.K. Mission New York (Sir. PDean) to Foreign Office, 29 Dec, 1961.

للعراق آنذاك حتى تبقي بريطانيا على مركزها كقوة سياسية واقتصادية في منطقة الخليج العربي.

أما الكويت فقد أوضحت في رسالتها لمجلس الأمن التهديدات العراقية التي أطلقها رئيس وزراء العراق، ووزير خارجيتها، والحملة الإعلامية التي تشنها من خلال وسائلها الإعلامية التى ركزت على وجود القوات العسكرية البريطانية، وتهييج الرأي العام العراقي ضد الكويت، مما أدى إلى زيادة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وأكدت الحكومة الكويتية بأنها سوف تتخذ جميع الإجراءات التى تكفل الحماية لشعبها ووطنها [٢]، وطالبت مجلس الأمن بمراقبة الوضع للحفاظ علي الأمن الإقليمي. [٣]

من جانبها أكدت الحكومة التركية بأنها حصلت على تقارير من سفارتها في بغداد توضح استعدادات حاكم العراق لمهاجمة الكويت في السادس من يناير ١٩٦٢م [٤]، وفي الوقت نفسه أكد السفير الأمريكي في أنقرة تقرير السلطات التركية. [٥]

في حين استبعدت بعض الأوساط الغربية وقوع أي هجوم عراقي على الكويت لعدة أسباب :

أولاً : كثرة المشاكل الداخلية في العراق وخاصة في الشمال.

---

(2)F.O. 371/162898 : From U.K. Mission, New York, to foreign Office, 29 Dec, 1961, No 402.

(3)New York Times 30 Dec, 1961

(4)F.O. 371/162915 : From Sir. Drnaly, to Foreign Office, Washington 2 January, 1962, No 8.

(5)F.O. 371/162915 : From Sir. Ormsby-Gore to Foreign Office, Washington, 2Jan, 1962.

ثانياً : الاضطرابات الطلابية في كليات جامعة بغداد بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً : استبعاد وقوع أي هجوم عراقي في ظل الاحتياطات البريطانية.(٦)

في ظل هذه التقارير غير المطمئنة أرادت حكومة الكويت تفعيل الدور العربي مجدداً، ووضع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أمام مسؤولياتهم. فقدم سفيرها في القاهرة عبد العزيز حسين مذكرة إلى الأمين العام للشئون السياسية لجامعة الدول العربية في الأول من يناير ١٩٦٢م، يشرح فيها ضرورة إبلاغ الحكومات العربية باتخاذ الإجراءات التي تكفل إعادة الأمن والسلام في المنطقة(٧)، مؤكداً على تفضيل ورغبة الكويت في الخيار العربي للحل الذي يتفق ومنطلقات الجامعة العربية. مما حدا بالجامعة إلى تعميم المذكرة الكويتية علي سفراء الدول العربية لإبلاغ حكوماتهم بخطورة الموقف.

وفى المسار الموازي بدأت وسائل الأعلام الكويتية تفند ادعاءات الرئيس العراقي، حيث ذكرت الإذاعة الكويتية في الثالث من يناير ١٩٦٢م، بأن صوت حكومة قاسم أصبح منبعاً للسباب والشتيمة والافتراء الرخيص، ووصفت طموحاته بأنها « أضغاث أحلام وبقايا أوهام».(٨)

وأوضح السفير الكويتي في القاهرة «عبد العزيز حسين» عبر إذاعة القاهرة حقيقة الوضع فى الكويت في ظل التهديد العراقي مشيداً باهتمام الرئيس جمال عبد الناصر بدعم استقلال الكويت وحمايتها من أي تهديد عراقي.(٩)

---

(6)F.O. 371/162898 : From British Embassy Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office, 30 Dec,1961.

(٧) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ١/ ١/ ١٩٦٢م.

(٨) الإذاعة الكويتية : بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٦٢م.

(9)F.O. 371/162915 : From British Embassy Washington D.C. (A.R. Walmsley), to Foreign Office, January 3, 1962

على الجانب الآخر، صعد عبد الكريم قاسم من لهجة التهديد ضد الكويت، وأكد في مؤتمر نقابات عمال البترول في بغداد: «بأننا في طريقنا إلى الكويت، وأننا ضد الحرب ولكننا سنضطر إليها في النهاية لإنقاذ إخواننا في هذا الجزء السليب»، واستدعت الحكومة العراقية سفراءها فى كل من اليابان، والأردن، وإيران بعد قبول هذه الدول أوراق اعتماد السفراء الكويتيين فيها.[١٠]

وبجانب الحملة الإعلامية الكويتية لتفنيد الادعاءات العراقية، تم اتخاذ بعض الإجراءات العسكرية من قبل الجيش الكويتي لمواجهة هذه المتغيرات، حيث اتخذ مواقع دفاعية ليلة ٢٩/ ٣٠ ديسمبر ١٩٦١م ونشر قواته كالتالي:

أولاً : قوة حدودية تتكون من ١٦ مركزاً، يحتوي كل منها على عشرة جنود مع سيارات جيب مجهزة بلاسلكيات على مسافة تمتد شرق مطربه إلى منطقة سفوان.

ثانيـــاً : قوة محمولة على عربات مدرعة مكونة من (١٤٠ من الجنود المشاة وكتيبة مشكلة حديثاً من ٥٠٠ مقاتل مع آليات متحركة فى مرتفع المطلاع جنوب البصرة).

ثالثـــاً : وضع ثمانية ضباط وآليتين متحركتين، شرق الحدود الكويتية مع البصرة.

رابعـــاً : وضع عدد ثمانية ضباط، وعشرين مدرعة فى منطقة الجهراء.

خامسـاً : سرية فرقة خاصة، سرية مشاه خاصة في المطار المؤقت فى الفروانية.

سادساً : وضع القوات السعودية فى مواقع متقدمة بدلاً من القوات الأردنية، وسرية من المشاة السودانيين في مرتفعات المطلاع شرق طريق الكويت - البصرة.[١١]

---

(١٠) عبد الرحيم عبد الهادي: المرجع السابق،ص ٤٦.

(11)F.O. 371/162915 : From British Embassy Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office 2 Jan, 1962.

سابعــاً : انسحاب وحدة المشاة ، ووحدات العربات المدرعة من منطقة القضاعية إلى منطقة الكيلو ٤٠.

ثامنــاً : تحرك سريتين إلى المطار الجوي الجديد في منطقة الفروانية.

تـاسعاً : إرسال قوات الجامعة العربية إلى الحدود الكويتية العراقية.(١٢)

الموقف البريطاني والسوري إزاء التهديدات العراقية للكويت ١٩٦٢م :

أولا : الموقف البريطاني :

حاولت الحكومة البريطانية أن تتخذ بعض التدابير العسكرية الاحترازية من خلال قواعدها المنتشرة فى الشرق الأوسط على النحو التالي حيث أرسلت إلى قادتها العسكريين فى اليمن (عدن)، والبحرين تحذيراً في رأس السنة الميلادية، خاصة مع ورود تقارير عن محاولات عراقية للقيام بهجوم مفاجئ على الكويت واحتلال حقول النفط الكويتية خلال الأيام الأولى من عام١٩٦٢م، وتزامن ذلك مع الخطاب العسكري الذي سوف يلقيه حاكم العراق فى يوم الجيش العراقي.

ووجهة نظر بريطانيا حول الخطاب تتلخص فى :

١- وضع رسوم جديدة على شركة النفط الأجنبية العاملة في العراق.

٢- تأجيل الهجوم على الكويت رغبة في السلام.

ووضع خبراء الشرق الأوسط البريطانيون احتمالاً بقيام العراق بشن هجوم على الكويت خلال الأيام العشرة الأولى من ١٩٦٢م، وصعوبة مواجهة ذلك من قبل الكويت التي تتولى الدفاع عنها قوات عربية غير متكافئة مع قوة الجيش العراقي.

ويعتقد الخبراء العسكريون البريطانيون أن نجاح العراق فى احتلال الكويت

---

(12) F.O. 371/162915 : From British Embassy Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office 2 Jan, 1962.

يعتمد على نجاحهم في احتلال المطار الجوي في الكويت، ولذلك فإن السيطرة على المطار من قبل البريطانيين في خلال ٢٤ ساعة، سيسهل المهمة.(١٣) ورغم ذلك فقد ظل القادة البريطانيون في الشرق الأوسط مستبعدين أية عملية عسكرية عراقية لاحتلال الكويت.(١٤)

أما جريدة التايمز البريطانية The Times فقد ذكرت بأن الساسة البريطانيين يرون أن الهجوم العراقي ليس سوى تخمينات، وأشار المارشال الجوي البريطاني تشارلز الوروثي Charls Alorthy القائد المسئول عن القوات البريطانية فى عدن بأنه يمكن الحصول على قوات كافية من القواعد البريطانية القريبة في حالة الضرورة.(١٥)

كما أعلن وزير الدفاع البريطاني جون بروفومو John Brofomo بعد تفقده الخدمات والتجهيزات العسكرية فى القاعدة البريطانية في البحرين، استعدادات القوات البريطانية لإرسال قوات إلى الكويت لصد أي هجوم عراقي إذا طلب أمير دولة الكويت ذلك، وأن التهديد العراقي للكويت يتطلب وجوداً بريطانياً قريباً من المنطقة كتحريك بعض القوات لمسافة ٣٠٠ ميل شمال منطقة الخليج العربي.(١٦)

ومن خلال التحركات العسكرية البريطانية، أجرت جريدة «أخبار اليوم» المصرية مقابلة مع أمير دولة الكويت بهذا الخصوص،حيث أشار الشيخ عبد الله السالم إلى خطورة التهديدات العراقية للكويت، وأن الوضع على الحدود لا يزال متوتراً كما كان خلال الشهور الماضية، ويصعب على أي إنسان سليم أن يصدر تصريحات وتهديدات كالتي يصدرها عبد الكريم قاسم والتي تتكرر باستمرار في

(13) Glasgow Herald 3 Jan, 1962.

(14) Glasgow Herald, Daily Telegraph 4Jan, 1962.

(15)The Times, 4 Jan, 1962.

(16) The Guradian, 10 Jan, 1962.

خطبه، وأضاف بأن قاسماً إذا أراد تنفيذ تهديداته فعليه الدخول في حرب ضد قوات الأمن العربية والجيش الكويتي القادرين على رد أي عدوان من العراق.

وأنه ما قام بهذه الأفعال إلا ليحول أنظار الشعب العراقي عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة في العراق والأفضل له «أن يرجع إلى حكم العقل والمنطق والتاريخ».

ورداً على سؤال حول التحركات العسكرية البريطانية أكد أمير دولة الكويت عدم توجيه أي طلب رسمي لبريطانيا، واستغرب الموقف السوفيتي المعارض لقبول الكويت في الأمم المتحدة ومساندتهم لحاكم دكتاتوري كحاكم العراق.(١٧)

وأثارت إجابة أمير دولة الكويت «أننا لم نوجه أي طلب رسمي لبريطانيا» ردود أفعال قوية في الصحف العربية المعارضة للوجود البريطاني في الكويت، مما جعل الشيخ عبد الله السالم يبعث برسالة إلى الحكومة البريطانية يستنكر فيها ما نقلته بعض الصحف من تشويه ومبالغة حول المقابلة الآنفة الذكر، أملاً أن تتفهم الحكومة البريطانية قراره بعدم الرد على هذا السؤال، كما ضمن رسالته شكره للموقف البريطاني.(١٨)

كما أرسل مكتب العلاقات الخارجية بوزارة الخارجية البريطانية برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية أوضح فيها أهمية المصالح البريطانية والأمريكية في الكويت وضرورة الدفاع عنها، وأن ذلك يتطلب أن تظل الحكومة البريطانية قريبة من منطقة الخليج العربي لتكون قادرة على الدفاع عن الكويت(١٩)، مما يظهر مدى التعاون

(17)F.O. 371/162915 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office, January 20, 1962. (Text of interview given by His Highness Amir of Kuwait, to a representative of "Akbar al Yaum" Egypt to Foreign Office,.

(18)F.O. 371/162915 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office, Jan 17, 1962.

(19)F.O 371/162916 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office,28Jan, 1962.

والتنسيق بين الحكومتين نظراً لمصالحهما المشتركة فى الكويت منذ بداية الأزمة في يونيو ١٩٦١م.

وفى هذا الصدد أشار القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة في الكويت «دايتون ماك » Daiton Mac بأن مصالح الولايات المتحدة تتطلب بأن تكون القوات البريطانية على أهبة الاستعداد لأي هجوم عراقي على الكويت.(٢٠)

واعتمدت القوات البريطانية بشكل كبير على السلاح الجوي الملكي البريطاني لمواجهة أي تحركات عسكرية عراقية، واعتبر القادة العسكريون البريطانيون أن القوات العربية التى حلت محل القوات البريطانية فى أكتوبر ١٩٦١م لن تكون قادرة على صد أي هجوم عراقي ، وأصدرت القيادة البريطانية إنذاراً لقادة المواصلات والاحتياطي الاستراتيجي للجيش البريطاني في البحرين وعدن بإلغاء إجازات آلاف من الجنود في يوم رأس السنة الميلادية(٢١)، وطالب الطيارون العسكريون البريطانيون بأن يكون لهم دور واسع فى العمليات العسكرية.(٢٢)

في المقابل أبدى أمير دولة الكويت رضاه عن التعاون الجاري بين الحكومتين البريطانية والكويتية، وأكد بأنه وفى لالتزاماته نحو الحكومة البريطانية لأنه على ثقة تامة من مساندتهم وصداقتهم .(٢٣)

وفي هذا الوقت يبرز للمتابع تساؤل مشروع : طالما أن الكويت دعت إلى الحل العربي للأزمة وقبلت به، خاصة وأنه اكتمل وصول القوات العربية في أكتوبر عام ١٩٦١م، فلماذا أبقت على اتصالات وثيقة مع البريطانيين لطلب مساعدتهم إذا ما تطلب الأمر ذلك، أليس في ذلك ازدواجا في التصرف؟!

---

(20)F.O. 371/162916 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office, Jan28,1962.

(21) Daily Telegraph 21 Feb, 1962.

(22) Daily Telegraph 20 Feb, 1962.

(23)F.O. 371/162917 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Richmond), to Foreign Office, 15April, 1962.

إن الرد على تلك الإشكالية، تفسره بعض الأحداث والمتغيرات المهمة التي طرأت على الساحة العربية من جهة والتي يفرضها واقع الأزمة من جهة ثانية، متمثلة في النقاط الثلاث التالية :

أولاً : إن القوات العربية الموجودة في الكويت، ضعيفة العدد والعدة وغير قادرة على صد الهجوم العراقي، وأن القبول بهذا الوضع الشكلي، يجعل النتائج غير مضمونة، وبالتالي فإن العاقبة سوف تكون وخيمة للغاية فيما إذا حدث هجوم عراقي.

ثانياً : إن الانفصال الذي حدث بين مصر سوريا ، وتفتت أوصال الوحدة بينهما، جعل مصر تسحب قواتها المرابطة في الكويت، مما زاد الوضع سوءا.

ثالثاً : إن بداية قيام الثورة اليمنية أواخر ١٩٦٢م، والإطاحة بحكم أسرة حميد الدين أحدث شرخاً فى الالتزام العربي تجاه الكويت، حيث انصرفت مصر بكافة ثقلها لمساندة رجال الثورة اليمنية إعلاميا وعسكرياً، كما انصرفت المملكة العربية السعودية لمساندة القبائل الموالية للإمام بالطريقة نفسها تقريباً. رغم أن المملكة العربية السعودية أبقت بعض قواتها في الكويت. مع العلم أن السعودية ومصر كانتا تشكلان ظهيراً قوياً للحق الكويتي، ولذلك كله اضطرت الكويت لطلب المساعدة العسكرية من بريطانيا عام١٩٦٢م.

ثانياً : الموقف السوري :

في ١٩٦١م انفصلت الوحدة بين مصر وسوريا عن طريق انقلاب عسكري قام به ضباط سوريون احتجاجاً على ممارسات عبد الحكيم عامر، نائب الرئيس جمال عبد الناصر في دمشق، وعينوا حكومة مدنية برئاسة خالد العظم، كما عينوا هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وكان على الحكومة الجديدة أن تتبع سياسة خاصة تتماشى والظروف المحيطة بها. فسعت لاتخاذ بعض الإجراءات لتهدئة الوضع بين

الكويت والعراق، محاولة اتباع الوسائل الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر وهذا ما سنعرفه بعد قليل .

وحظي الانقلاب السوري الذي نجح بتفكيك الوحدة مع مصر بمباركة وارتياح الدول الغربية التي لم تكن راضية عن سياسة عبد الناصر وخاصة بريطانيا . وأعاد الانقلابيون السوريون تسمية «الجمهورية العربية السورية» لبلادهم بدلاً من «الإقليم الشمالي.» فى حين احتفظت مصر بمسمى «الجمهورية العربية المتحدة ».

وكان على القادة السوريين الجدد أن يبحثوا لهم عن دور سياسي مستقل ومعارض لخط عبد الناصر. وبما أن سوريا تشترك مع العراق بحدود جغرافية طويلة وعلاقات تاريخية مديدة ، فقد وجدت لنفسها مكاناً في الأزمة العراقية الكويتية، لتدلي بدلوها ضمن وسط سياسي غاية في الصعوبة، وكان عليها أن تساير عدوين مختلفين لعبد الناصر (العراق وبريطانيا) وعليها أيضاً مسايرة الرأي الرسمي العربي الرافض لاحتلال الكويت والرافض للوجود البريطاني، وعليها قبل هذا وذاك إرضاء الجبهة الداخلية المطالبة بعودة الوحدة مع مصر.

وعلى الرغم من إبداء رغبتها في عدم التدخل في شؤون أية دولة عربية، إلا أنها قدمت ورقة فيما يعتبر أنه وساطة ركزت فيها على النقاط التالية المتعلقة بالخلاف الكويتي العراقي :

أولاً : عدم استخدام القوة العسكرية لحل المشاكل والخلافات بين الدول العربية الشقيقة .

ثانياً : طالبت الجامعة العربية بالتدخل لتسوية الخلافات بين الكويت والعراق.

ثالثاً : أي تحول عن هذه المبادئ سوف يعطي الفرصة للقوات الأجنبية للتدخل في القضايا العربية.(٢٤)

---

(24)F.O. 371/162915 : From British Embassy, Damascus(Mr. Clark), to Foreign Office, Dec30,1961.

كما أعربت الحكومة السورية في الوقت نفسه عن قلقها بشأن حاملة الطائرات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط وشكوكها بدوافع الحكومة البريطانية[٢٥]، ووضعت اقتراحا لحل الأزمة الكويتية العراقية يتضمن بعض النقاط التالية :

أولاً : أن تحصل الكويت على نوع من الاستقلال .

ثانياً : أن يكون للكويت مقعد سكرتارية في الجامعة العربية .

ثالثاً : أن تكون الكويت بنكاً للتنمية في الوطن العربي.

رابعاً : أن يسقط حاكم الكويت عن نفسه لقب أمير ويعود إلى لقبه السابق «الشيخ».

ورفضت الكويت هذا الاقتراح لتعارضه مع سيادتها[٢٦]، كما رفض حاكم العراق عبد الكريم قاسم هذه الاقتراحات خاصة وأن الوزير العراقي هاشم جواد الموجود في دمشق لم يرفض أو يقبل هذه الاقتراحات.[٢٧]

نستنتج من ذلك أن الاقتراح السوري كان ضعيفاً وفيه كثير من الغموض، ويتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها خاصة بعد قبولها عضواً فى الجامعة العربية ،ولقد تزامن اقتراح الحكومة السورية لحل الخلاف الكويتي العراقي مع وقت كثرت فيه الأزمات العربية كتفتت الوحدة بين مصر وسوريا، والثورة الجزائرية ضد الفرنسيين، وبداية إرهاصات الثورة الفلسطينية ، وهي تعد محاولة غير موفقة من الحكومة السورية الانفصالية لتعزيز وجودها على الساحة العربية فى حل القضايا العربية. وهكذا فقد فشل الاقتراح السوري فى أن يجد قبولاً من الكويت والعراق.

---

(25)F.O. 371/162915 : From British Embassy, Damascus(Mr. Clark), to Foreign Of. fice, Jan2, 1962.

(26)FO 371/162898 From British Embassy, Baghdad (D. J. B.), to Foreign Office, Feb21,1962.

(27)F.O. 371/162898 : From British Embassy, Baghdad (Robey), to Foreign Office, Feb21, 1962.

وعلى الرغم من الجهود العربية لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية ، فقد واصل حاكم العراق تهديداته ضد الكويت، وأكد لصحيفة «العهد الجديد» العراقية بأن العراق عازم على استعادة الكويت التي حولتها الحكومة البريطانية إلى «قاعدة للإمبريالية للسيطرة على إمارات الخليج العربي، ولضرب العراق». واستغرب غياب الدعم العربي للعراق في هذا النزاع، وأكد أن الكويت جزء من العراق ستعود إليها مهما كانت الظروف والأحوال ، وأن العراق قد يتخذ خطوة بإعلانه الانسحاب من الجامعة العربية رغم اعترافه بأهداف الجامعة العربية النبيلة.(٢٨)

ومن الملاحظ أن منطق حاكم العراق عبد الكريم قاسم يدعو إلى الاستغراب ففي الوقت الذي يمتدح أهداف الجامعة ومبادئها التي تنص علي عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء، يرفض قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية ويستمر فى تهديده لسيادتها واستقلالها.

على الجانب الآخر رفضت الكويت هذه الادعاءات العراقية، وأرسل وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد برقية إلى مجلس الأمن يحتج على تصريحات وزير الصحة العراقي في الحادي عشر من مارس ١٩٦٢م، عندما ذكر فى مؤتمر الأطباء في بغداد بأن :«الكويت أصبحت ثمرة ناضجة ونحن سوف نحصدها في الوقت المناسب !» وكذلك أشار رئيس الوزراء العراقي فى الرابع عشر من مارس ١٩٦٢م إلى الكويت :«بأنها الجزء المسروق من العراق» وأكد وزير الخارجية الكويتي «أن الكويت سوف تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لتحمي أمنها».(٢٩)

كما بعث وزير الخارجية الكويتي برسالة أخرى إلى الأمين العام لجامعة الدول

---

(28)F.O. 371/16898 : From British Embassy, Baghdad (Sir Roger Allen),to Foreign Office5 March, 1962.

(29)F.O. 371/162898 : From Sir. Dean, to Foreign Office, New York, 17 March, 1962.

العربية أعرب فيها عن استيائه من تصريح وزير الصحة العراقي، وكذلك تصريح رئيس الوزراء العراقي في المؤتمر الرابع لاتحاد عمال السكك الحديدية في الرابع عشر من مارس ١٩٦٢م، وأوضح الوزير الكويتي بأن مثل هذه التصريحات تشكل خرقاً للسلام فى المنطقة ، وأن الكويت سوف تتخذ كافة التدابير اللازمة لسلامتها .[٣٠]

كما طلب العراق من سفرائه في اليابان وإيران بالمغادرة احتجاجاً على اعتراف كل من إيران، واليابان بالكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وسحب سفيره من لبنان احتجاجاً على التبادل الدبلوماسي، في حين أكدت لبنان بأن العلاقات الدبلوماسية جاءت بعد أن أصبحت الكويت عضواً فى الجامعة العربية.[٣١]

ويذكر إسماعيل العارف الذي كان وزيراً للأعلام في حكومة قاسم في مذكراته التي نشرها في لندن ١٩٨٦م،حول وجود اتصال سري بين الشيخ عبد الله السالم أمير دولة الكويت الكويت وعبد الكريم قاسم بوساطة وكيل المالية الكويتي «أحمد السيد» لإيجاد حل للمشكلة الكويتية - العراقية وكانت الفكرة إقامة اتحاد فيدرالي بين الكويت والعراق يتضمن ما يلي : -

- يحتفظ كل منهما باستقلاله الذاتي ضمن الاتحاد.
- توحيد الجيش والتعليم والتمثيل الدبلوماسي.
- عدم التدخل في الشئون التجارية .
- استقلال ميزانيتي الدولتين .
- دعم الكويت للاقتصاد العراقي بمبلغ ١٥٠ مليون دينار للخطة الاقتصادية الخمسية.

---

(30)F.O. 371/162898 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Richmond) to Foreign-Office,March 18, 1962.

(٣١) أوريل دان : العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣م) ترجمة : جرجيس فتح الله ، الجزء الأول، السويد، دار بنز للنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص ,٤٣٩

وفي المقابل يحصل الكويتيون على تسهيلات تجارية واستثمارية وتملك للعقار في العراق، واستصلاح للأراضي في منطقة «العمارة» العراقية. ورفض قاسم الفكرة في البداية ثم وافق عليها، وطبقاً لرواية إسماعيل العارف جرت المفاوضات في أبريل ١٩٦٢م وشكل حاكم العراق وفداً برئاسة السفير العراقي في تشيكوسلوفاكيا «قاسم حسن» وتكون وفد الكويت من جاسم القطامي وعادل الجراح من الخارجية الكويتية، وعقد الاجتماع الأول في زيورخ في سويسرا في مايو ١٩٦٢م، وكانت المفاوضات ترسل بالشفرة لبغداد، وكان أبرز ما دار بين الوفدين :

أولاً : إعلان قيام اتحاد فيدرالي بين الكويت والعراق.

ثانياً : يتولى العراق الشئون العسكرية والتعليم والتمثيل الدبلوماسي.

ثالثاً : دور الكويت في المساهمة في التنمية الاقتصادية .

رابعاً : إمداد الكويت بالمياه العذبة من نهري دجلة والفرات . (٣٢)

ويؤكد إسماعيل العارف موافقة عبد الكريم قاسم على هذه المقترحات إلا أن الوفد الكويتي عاد بسبب خطاب قاسم في ذكرى تأسيس الجيش العراقي في السادس من يناير ١٩٦٣م، حيث هاجم أمير الكويت مما دفع الحكومة الكويتية إلى مطالبة الوفد الكويتي بالعودة، وبعد ذلك بأسبوع أعيد الاتصال بالكويت بعد تقديم الاعتذار ، فوافق شيخ الكويت على عودة المفاوضات على أن تعقد في الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٣م، إلا أن حدوث انقلاب ١٤ رمضان ١٩٦٣م وإعدام قاسم أدى إلى إلغاء المشروع. (٣٣)

---

(٣٢) إسماعيل العارف : أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وتأسيس الجمهورية العراقية، لندن، طبعة أولى ١٩٨٦م، ص ٣١٠- ٣١٣ .
وأنظر أيضاً : خليل إبراهيم حسين : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

(٣٣) إسماعيل العارف : المرجع السابق، ص ٣١٤ -٣١٥ .

والواقع أن رواية إسماعيل العارف يكتنفها بعض الغموض ويتضح ذلك في:

أولاً : هذا الاتحاد الفيدرالي بين الكويت والعراق يتعارض مع سيادة الكويت ويعتبر تدخلاً في شئونها الداخلية .

ثانياً : أن الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الذي تأسس ١٩٦٢م، تلعب دوراً في تنمية اقتصاديات الدول العربية دون الحاجة إلى مطالبة العراق بذلك .

ثالثاً : سبق للكويت أن رفضت كثيراً من المشروعات العراقية، حيث كان تشترط ترسيم الحدود بين البلدين عند طرح أي مشروع للتعاون الاقتصادي .

رابعاً : إصرار الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بأن الكويت جزء من العراق، ورفض أي نوع من الفيدرالية، ويتضح ذلك جلياً في موقفه من المشروع السوري لاحتواء الخلاف الكويتي العراقي .

خامساً : لم تشر المصادر الكويتية إلى أي نوع من هذه المحادثات .

ويمكن القول أن الطريقة التي أدار بها عبد الكريم قاسم حكمه قد هيأت الفرصة لانقلاب ٨ من فبراير ١٩٦٣م لعدة أسباب أهمها :

أولاً : وضع العديد من الأشخاص غير المؤهلين الذين استغلوا مناصبهم لتحقيق غايات وأهداف شخصية أضرت بمصالح الشعب العراقي ، وجعلته يفقد الأمان.[٣٤]

ثانياً : يشبه بعض الكتاب العراقيين العراق في عهد قاسم بالسجن الكبير حيث

---

(٣٤) باقر ياسين : تاريخ العنف الدموي في العراق (الوقائع - الدوافع - الحلول) ، بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، طبعة أولى ١٩٩٩م ، ص ٣١٨.
وانظر أيضاً : خليل إبراهيم حسين : المرجع السابق ، ص ١٤ .

أصدر أمراً بمنع العراقيين من مغادرة العراق ، أو التنقل بين مدنه المختلفة دون تصريح من الأمن العام .(٣٥)

ثالثـــاً : استخدم قائد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م ، القسوة والهراوة في التعامل مع الشعب العراقي ولم يأخذ الشعب دوره في ممارسة الحياة السياسية والاقتصادية، وعدم توافر دولة المؤسسات التى تتيح للشعب فرصة المشاركة في العملية السياسية.

رابعـــاً : تحويل جانب كبير من الدخل القومي للجوانب العسكرية .

خامسـاً : عدم وجود دستور دائم ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

سادسـاً : محاولات الاغتيال المتكررة تدل على عدم وجود رضى شعبي عنه.

سابعــاً : استخدام منطق القوة في التعامل مع الأكراد والتغاضي عن حقوقهم .

ثامنـــاً : علاقته المتردية مع الدول العربية ،والتى تمثلت في محاولة ضم الكويت بالقوة، ولوجود تنافس حقيقي بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر حول الريادة في الوطن العربي .

انقلاب ٨ من فبراير ١٩٦٣م في العراق :

مع بداية ١٩٦٣م حدثت بعض المستجدات على الساحة العراقية تمثلت في قيام انقلاب ٨ من فبراير ١٩٦٣م، حيث ظلت رغبة المناهضين لسياسة عبد الكريم قاسم من الضباط والقوميين العرب تتزايد في إزاحة هذا النظام وتم إبلاغ عبد السلام عارف* بضرورة الوجود منذ الساعات الأولى لإعلان الثورة في دار الإذاعة

---

(٣٥) هلال ناجي : أضواء على حكم قاسم، بيروت، دار الكرنك، طبعة أولى ١٩٩٢م ، ص ٥٣.

* عبد السلام عارف : ولد في ١٩١٦م ، في محافظة الأنبار ، ينتمي إلى عشيرة الجميلة ،اتسم بالجرأة والقوة ، كان شخصاً متديناً، ثم تحول إلى طاغية ، ساهم في ثورة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١م ، وفي ثورة عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨م في العراق.

أنظر : أحمد فوزي : عبد السلام عارف سيرته .. محاكمته .. مصرعه، بغداد، الدار العربية للنشر، طبعه أولى ١٩٨٩م، ص٦،٧،١٥.

العراقية في الصالحية بالكرخ مع منفذي الانقلاب.(٣٦)

وقامت الطائرات العسكرية في الثامن من فبراير ١٩٦٣م، بالهجوم على وزارة الدفاع حيث يقيم قاسم، وفى اليوم نفسه استسلم مع بعض ضباطه للانقلابيين وتم إعدامهم رمياً بالرصاص، وصدر البيان الأول حيث أكد على إنهاء حكم قاسم الذي قسم البلاد ، وأوضح بأن هدف الثورة هو تحقيق الوحدة الوطنية، وتم تنصيب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية مع ترقيته إلي رتبه مشير، وشكلت الحكومة وغالبيتها من البعثيين برئاسة أحمد حسن البكر* القوة الفاعلة في حزب البعث.(٣٧)

وتم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وأهم من شارك فيها :

- عبد السلام عارف : رئيساً مؤقتاً للجمهورية .
- أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء .
- علي صالح مهدي : وزيراً للداخلية.
- صالح مهدي عماش : وزيراً للدفاع .
- طالب حسين الشبيب : وزيراً للشؤون الخارجية.
- عبد الستار عبد اللطيف : وزيراً للمواصلات .(٣٨)

---

(٣٦) المرجع نفسه ، ص ٧.
(٣٧) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق ، ص ٣٥٢.
* أحمد حسن البكر : ولد في ١٩١٤م في تكريت ، ينتمي إلى فخذ البيكات ، من قبيلة البوناصر، كان القوة الدافعة لحزب البعث، أسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، اشترك في محاولة اغتيال قاسم ١٩٥٨م، وأصيب برصاصة في رجله.
أنظر : حنا بطاطو : العراق ٠٠ الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة :عفيف الرزاز، بيروت، دار الأبحاث العربية، طبعة أولى ١٩٩٢م، ص ٣٩٩.
(38)F.O. 371/170429 : From (Sir. R Allen), to Foreign Office, Baghdad 8 Feb,1961.

موقف الكويت من انقلاب ٨ من فبراير ١٩٦٣م :

بعد قيام انقلاب ٨ من فبراير في العراق، بدأ النظام الحاكم في العراق في إصدار بيانات مطمئنة بالنسبة للكويت مما دفع الحكومة الكويتية إلى عدم تقديمها طلباً بإحلال قوات عربية بديلة تقديراً للموقف العراقي، وتم انسحاب القوات العربية المتبقية في الكويت والتي سبق أن أرسلتها الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٦١م، وذلك اعتباراً من العشرين من فبراير ١٩٦٣م .(٣٩)

وقد اتخذت القيادة الكويتية موقفاً طيباً تجاه النظام الجديد في العراق حيث بعث الشيخ عبد الله السالم ببرقية تهنئة إلى الرئيس عبد السلام عارف بمناسبة نجاح الانقلاب، ورد عبد السلام عارف على برقية الشيخ عبد الله ببرقية تضمنت عبارات الترحيب والود .(٤٠)

ورغم ذلك فقد وضع الجيش الكويتي في حالة تأهب، خاصة مع توقع وصول اللاجئين من العراق براً وبحراً، والسماح للطائرات العراقية بالهبوط في مطار الكويت سلمياً، وأرسل ولي العهد الكويتي رسالة للسفير البريطاني في الكويت في مساء الثامن من فبراير يعرب فيها عن رغبته في الاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق حتى يحصل بالمقابل على اعتراف عراقي بالكويت، وأذاع راديو الكويت البيانات الصادرة عن نظام الحكم الجديد في العراق، والترحيب الكويتي، وقد منعت كثرة الأمطار في الكويت فى تلك الفترة خروج مظاهرات كبيرة العدد واقتصر على بعض مظاهرات التأييد الصغيرة .(٤١)

---

(٣٩) الكويت وجوداً وحدوداً : المرجع السابق ص ١٢٣.

(40)Schofield, Richard : Kuwait ,Op. Cit., P. 116.

(41)FO371/170429 From British Embassy, Kuwait (Mr Richmond), to British Embassy Baghdad, 10Feb, 1963.

وكان الرأي العام الكويتي شديد البهجة بهذا الانقلاب، أملا في فتح صفحة جديدة مع العراق. وطلب السفير البريطاني في الكويت من أمير دولة الكويت الموجود في «بومباي» عدم الاستعجال بإرسال برقية الاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق، وأن يكون ذلك بالاشتراك مع الدول العربية.[٤٢]

وفي فبراير ١٩٦٣م، جرت أكبر المظاهرات الطلابية في الكويت، ورفعت فيها أعلام الكويت، والعراق، والجزائر، ومصر، وامتدحت هذه المظاهرات حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم، وجمال عبد الناصر، وعبد السلام عارف، ورددت العبارات التي تمجد القومية العربية[٤٣]، مما يعطي انطباعاً عن رغبة الكويت الأخوية في التعامل مع الجيران ويعكس قوة التيار القومي بالكويت.

الاعتراف العراقي بالكويت ١٩٦٣م:

بعد نجاح الانقلاب في إقصاء عبد الكريم قاسم، بدأت الحكومة العراقية بالتفكير في اتخاذ موقف معتدل تجاه الكويت، ويشير وزير الشئون الخارجية العراقي في حكومة البعث ١٩٦٣م «طالب شبيب» في كتاب أصدره ١٩٩٩م، بوجود محادثات كويتية عراقية في القاهرة ١٩٦٣م، حضرها وزير الخارجية الكويتي الشيخ «صباح الأحمد» ومدير مكتبه عادل الجراح، وبعض أعضاء الحكومة العراقية ومنهم وزير الخارجية العراقي حازم جواد، ووزير الدفاع صالح مهدي عماش، ووزير الشئون الخارجية طالب شبيب.

وظهرت فكرة إقامة فيدرالية بين الكويت والعراق من قبل الجانب العراقي،

---

(٤٢) حامد البياتي: أسرار انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م في العراق في الوثائق السرية البريطانية، لندن، دار الرواد للنشر، طبعة أولى ١٩٩٦م، ص ٤١.
(٤٣) المرجع نفسه، ص ١٨٧ - ١٨٨.

واستندت في ذلك على استعانة الكويت بأشخاص من جنسيات عربية توظفهم في سفاراتها، حيث لم يكن قد تأسس جهاز حكومي فعلي. فكان الموظفون في المكاتب الحكومية سوريين، وعراقيين، وفلسطينيين . وكان الرد الكويتي «هل تستكثرون علينا ونحن جيرانكم أن نكون دولة ولها سفارات»، ولم تصل المباحثات إلى نتيجة .[٤٤]

وبعد هذه المباحثات بيوم توجه كل من وزير الشئون الخارجية طالب شبيب، ووزير الداخلية «صالح مهدي»، إلى الكويت، وجرت مباحثات مطولة حاول فيها الكويتيون استغلال هذه الزيارة للحصول على وثيقة اعتراف عراقي بالكويت ، خاصة مع التوجه السوفيتي بعدم استخدام الفيتو ضد طلب الكويت للانضمام للأمم المتحدة .

ولذلك فكرت القيادة العراقية فى الحصول على مكاسب معينة للعراق. واجتمع وزير الشئون الخارجية العراقي طالب شبيب في يونيو ١٩٦٣م، في لبنان بوزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد في أحد المطاعم الصغيرة، واتفقا على أن تقدم الكويت قرضاً بقيمة ثلاثين مليون دينار كويتي للعراق، وبفائدة تبلغ ١٪ تبدأ بالاستحقاق بعد عشر سنوات، مع تبرع كويتي لأسر شهداء ثورة الرابع عشر من رمضان ١٩٦٣م في العراق .[٤٥]

وترتب على الموقف العراقي تغيير فى الموقف السوفيتي في مجلس الأمن وقبوله لعضوية الكويت التي قدمت طلبها في السابع من مايو ١٩٦٣م، وتمت الموافقة عليه لتصبح الكويت الدولة رقم ١١١ في الأمم المتحدة [٤٦]، واعتلى وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد مقعد الكويت وألقى كلمة ركز فيها على مبادئ

---

(٤٤) علي كريم : المرجع السابق ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٤٥) المرجع نفسه ، ص ٢٣٧ - ٢٣٩.

(46)El Bahrna Hussein : Op. Cit., P. 251.

السلام والتعاون والأخاء، ومساندة الكويت للدول التي تسعى لاستقلالها، وطالب بوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني [٤٧]،ومن الطبيعي أن ندرك ببساطة أن هذا التغير في الموقف السوفيتي جاء بعد فقدان حليفهم السابق عبد الكريم قاسم الذي دعم الحزب الشيوعي في العراق.

وأدركت القيادة العراقية أنها فقدت الفيتو السوفيتي الذي كان يشهر سنوياً بوجه الطلب الكويتي.[٤٨]

وبعد نجاح انقلاب ٨ من فبراير ١٩٦٣م وسيطرة حزب البعث على الحكم فى العراق، بدأ اتصال الكويتيين بالعراقيين. ويذكر عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقية «هاني الفكيكي»، مسألة ترسيم الحدود بين البلدين، حيث أثار وزير الشئون الخارجية العراقي طالب شبيب، ووزير المواصلات عبد الستار عبد اللطيف، ووزير الخارجية حازم جواد، مسألة الكويت والخلاف معها والاعتراف بها كدولة، ورأى حزب البعث ضرورة إلغاء اتفاق ١٩ يونيو١٩٦١م، الموقع بين الكويت و بريطانيا للاعتراف بالكويت، وعقد اتفاقيات اقتصادية وعسكرية وسياسية مع الكويت.[٤٩]

واستجابة لذلك وصل الوفد الكويتي إلى بغداد بدعوة من رئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر وذلك في الرابع من أكتوبر ١٩٦٣م، وتكون الوفد الكويتي من:

---

(٤٧) خالد ضاحي الخلف : المغامرتين العراقيتين لاحتلال الكويت بقيادة الملك غازي بن فيصل ١٩٣٩م ، اللواء عبد الكريم قاسم ١٩٦١م، تفاصيل أزمة الصامتة ١٩٧٣م، الكويت ، طبعة أولى ١٩٩٩م، ص ١٢٢.

(٤٨) جريدة الزمان، لندن : بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٩٩م.

(٤٩) هاني الفكيكي : أوكار الهزيمة، قبرص، طبعة أولى ١٩٩٣م ، ص ٢٠٢-٢٠٣.

- الشيخ صباح السالم الصباح* ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.
- الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة
- خليفة خالد الغنيم وزير التجارة .
- عبد الرحمن سالم العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

أما الوفد العراقي فتكون من :

- اللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء .
- صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.
- محمود الحمصي وزير التجارة .
- محمد كياره وكيل وزارة الخارجية .(٥٠)

واتفق الطرفان على ما يلي :

١- تعترف الجمهورية العراقية باستقلال الكويت وحدودها طبقاً لكتاب رئيس الوزراء العراقي «نوري السعيد» بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٣٢م، والذي وافق عليه حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر بكتابه المؤرخ ١٠/ ٨/ ١٩٣٢م.

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الداخلية والمصالح المشتركة.

---

* صباح سالم بن مبارك الصباح : ولد في الكويت ١٩١٥م، وحكم الكويت من ١٩٦٥-١٩٧٧م، عمل رئيساً لدائرة الشرطة ١٩٣٨م، ووزيراً للخارجية ١٩٦٢م وقع اتفاق ١٩٦٣م بين الكويت والعراق، وأسند إليه تشكيل الوزارات التالية الثانية في يناير ١٩٦٣م، الثالثة ١٩٦٤م، الرابعة في ١٩٦٥م.

انظر : يوسف الشهاب : الكويت عبر التاريخ ، الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٩٢م، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥٠) حسن شكري : الكتاب الأبيض في محكمة التاريخ ، لندن ، طبعة أولى ١٩٩١م، ص ٨٣ ٨٤ .

وانظر أيضاً : Schfield,Richard : Arabian, OP. Cit., PP. 352-353.

وراجع أيضاً : جريدة الكويت اليوم الكويتية : بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣م.

٣- تعزيز الحكومتين للتعاون الثقافي والتجاري والاقتصادي بين البلدين.

على أن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، وتضمنت مقدمة اتفاقية ١٩٦٣م، ضرورة أن تعمل الكويت على إلغاء اتفاق ١٩/ ٦/ ١٩٦١م مع الحكومة البريطانية .[٥١]

وجاء الاعتراف العراقي باستقلال الكويت وحدودها طبقاً للخطاب الموجه من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد المؤرخ ٢١/ ٧/ ١٩٣٢م والتعريف المتفق عليه للحدود «من تقاطع وادي العوجا بالباطن ومنها إلى جهة الشرق بامتداد خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض جنوب سفوان ومن هناك تجاه الشرق ماراً بجنوب سفوان، جبل سنام، أم قصر، إلى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله وأن جزر وربة، وبوبيان، ومسكان، وعوهة، وفيلكا، وكبر ، وقاروه ، وأم المرادم كلها تخص الكويت».[٥٢]

وكان هناك شرط آخر للاعتراف العراقي هو عقد اتفاقيات عسكرية وسياسية مع الكويت [٥٣]، وقامت الكويت بتسجيل هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة تحت بند ١٠٢، وكذلك تسجيلها في الجامعة العربية.[٥٤]

وتم الاتفاق على تعهد العراق بتزويد الكويت بحاجتها من مياه شط العرب بحوالي مائة وعشرين مليون جالون يومياً، وتبع ذلك توقيع اتفاقية اقتصادية وتجارية تم بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين.[٥٥]

---

(٥١) محمد رشيد الفيل : المرجع السابق، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(52)F.C.O. 8/6257 : From (Mr. Chancery), to Foreign Office, Bahrain, Jan 28, 1967.

(٥٣) هاني الفكيكي : المرجع السابق، ص ٣٠٣.

(54)Abdel Rehim Ahmed et al : The Legendary Claims of Iraqi Historical Rights in the State of Kuwait, Cairo, the Kuwaiti Information Center, 1990, P. 49.

(٥٥) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ١١٣ .

وعلى الرغم من ذلك فلم تنفذ الكويت بعض بنود الاتفاقية وأهمها بند التزود بالمياه العذبة من شط العرب، وهو مشروع سبق للكويت أن رفضته في الخمسينيات، لخطورة الاعتماد على مصدر واحد مما قد يجعلها عرضه للابتزاز.

وعلى الرغم من أن البعض يرى أن اتفاقية أكتوبر ١٩٦٣م تفتقر إلى عدد من الإجراءات الرسمية والدستورية في العراق[٥٦] إلا أن ذلك لايعني عدم اعتراف العراق بها من خلال السلوك اللاحق المتمثل في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين باعتبارهما بلدين مستقلين. وأن هذا الادعاء لا ينقص من قيمة الاتفاقية ذلك أن مجرد التقاء إرادة البلدين بواسطة رئيسي الدولتين أو رئيسي وزراء كل منهما تصبح الاتفاقية نافذة وسارية المفعول طبقاً للقانون الدولي.

وكان من نتائج ذلك الاتفاق :

أولاً : الاعتراف العراقي باستقلال الكويت، وتسجيل ذلك فى الأمم المتحدة والجامعة العربية ليأخذ الصبغة العربية والدولية، ولكي يكون وثيقة دامغة على الاعتراف العراقي بالكويت.

ثانياً : لم تضع تلك الاتفاقية حلاً نهائياً للحدود بين الكويت والعراق، واعتبرت بمثابة هدنة، وظهر واضحاً أن العراقيين يسعون لتهدئة الأوضاع في الوقت الحالي على أقل تقدير، ويستدل على ذلك بالمشاكل على الحدود التى ظهرت بعد موت عبد السلام عارف.

ثالثاً : أعقبت هذه الاتفاقية فترة هدوء نسبي بين الكويت والعراق وهي فترة حكم عبد السلام عارف ١٩٦٣ - ١٩٦٦م.

---

(٥٦) محمد رشيد الفيل : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

الباب الثاني

أثر توتر العلاقات على الوضع الداخلي والخارجي لكل من الكويت والعراق في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٧٣م

الفصل الأول : الوضع الداخلي والخارجي للعراق والكويت في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٣ م

الفصل الثاني : قضايا الحدود والمباحثات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٢م

الفصل الثالث : مشكلة الصامتة ١٩٧٣م

الفصل الأول

الأوضاع الداخلية والخارجية في الكويت والعراق

في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٣م

قبل الخوض في مسألة تفاصيل الحدود الكويتية العراقية ، سوف نتعرض بإيجاز إلى الأوضاع الداخلية في البلدين، والعلاقات الخارجية لكل من الكويت والعراق. حيث أن متانة وتوازن السياسة الخارجية، أو بلبلتها وعدم استقرارها وثباتها، تكون انعكاساً وامتداداً للأوضاع الداخلية.

ولقد شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٣م، العديد من الأحداث في المنطقة،أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على سير العلاقات بين الكويت والعراق.

(أولاً) العراق:

واجه العراق في الفترة الممتدة من ١٩٦٣ - ١٩٧٣م ، بعض المشاكل التي كان لها تأثيرها على أوضاعه الداخلية وعلاقاته الخارجية وتمثلت في:

أولاً : عدم الاستقرار السياسي.
ثانياً : المنافذ البحرية العراقية.
ثالثاً : المشكلة الكردية.

أولاً : عدم الاستقرار السياسي في العراق :

عبد السلام عارف ١٩٦٣-١٩٦٦م:

نجح انقلاب الثامن من فبراير ١٩٦٣م، في القضاء على حكم عبد الكريم

قاسم، وصدر البيان الأول الذي وجهه الرئيس عبد السلام عارف للشعب العراقي، حيث أكد على نجاح الثورة في القضاء على عدو الشعب وزمرته المتهورة، التى سخرت موارد البلاد لمصالحها الخاصة، وأن هدف الثورة يتمثل في :

- رفع المستوي المعيشي للشعب العراقي.
- تأمين مستقبل الأجيال العراقية.
- العمل على تحقيق الوحدة وتعزيز الديمقراطية .
- فرض سيادة القانون[١] .

واستخدم حزب البعث الدين كوسيلة لكسب الشعب العراقي، وذلك من خلال التركيز على موقف بعض الاحزاب من الدين ليظهروا أمام الشعب العراقي بمظهر المحافظين على الإسلام، ولجأوا إلى تمزيق المصاحف واتهام الأحزاب الأخرى بذلك [٢]، رغم أن الجذور التأسيسية لحزب البعث تقوم على الفصل بين الدين والحياة ، أي تبني النهج العلماني. ثم رأى حزب البعث أنه بحاجة إلى مساندة من الرئيس جمال عبد الناصر دون وجود امتداد ناصري له في العراق [٣]، خاصة وأن انقلاب ٨ من فبراير وجد دعماً عسكرياً من مصر وسوريا ،حيث استخدم الانقلابيون السلاح المصري الذي وصل عن طريق الأراضي السورية ، وكانت مصر على علم مسبق بوجود خطه مسبقة لإسقاط قاسم [٤]، وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى العداء بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد الكريم قاسم الذي حارب بعنف أى محاولات للمد الناصري فى العراق.

---

(١) علي كريم : المرجع السابق: ص٦٧ .
(٢) حسن العلوي : العراق، مرجع سبق ذكره ، ص١٣ .
(٣) جريدة الزمان، لندن : ٣١/ ١٢/ ١٩٩٨م.
(٤) علي كريم : المرجع السابق ، ص ٢٨٢-٢٨٣ .

كما كانت الحكومة السورية قلقة حول درجة موالاة النظام الجديد فى العراق للناصرية، وضرورة تطوير العلاقات بين سوريا والعراق، ولم تقف في وجه مواصلة النظام الحاكم العراقي السير في طريق الوحدة العربية، لكن دون تبعية حقيقية لجمال عبد الناصر (٥).

ورأى حزب البعث بعد نجاح انقلاب الثامن من فبراير ١٩٦٣م ضرورة إعادة العلاقات مع مصر، والتأكيد على أهمية الوحدة العربية لمواجهة التحديات الإسرائيلية خاصة مع دعم عبد الناصر لحزب البعث لخلافه السابق مع حاكم العراق عبد الكريم قاسم، وقام مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي ميشيل عفلق* بزيارة بغداد واستقبل بالترحاب من قبل السلطة الحاكمة، وقال «إننا نثق بثورة العراق، ونحن متأكدون إنها ستساعد على إقامة الدولة العربية» (٦).

ورغم نجاح عفلق في دعم حزب البعث في العراق وتعزيز مكانته في بداية الأمر، إلا أن عبد السلام عارف قام باستخدام العنف ضد حزب البعث فيما بعد، وشن حملات ملاحقة لأعضائه فى العام نفسه واتهمهم بعدم الشرعية (٧)، حيث شعر بتطاول العناصر البعثية والوحدوية فى أمور الحكم أكثر من اللازم فانقلب عليهم.

وقد نجح عبد السلام عارف في القيام فيما يمكن أن نسميه الانقلاب الداخلي والسيطرة على زمام الأمور. وتم تشكيل مجلس قيادة ثورة من العسكريين فقط،

---

(٥) حامد البياتي : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

* ميشيل عفلق : ولد في ١٩١٠م، يعتبر من أهم القادة المؤسسين لحزب البعث العربي الاشتراكي، وصفه أنصاره بالمثالي ، وأعداؤه بالخرف، طالب بالوحدة الفورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ثم تغير موقفه.

أنظر : حسن العلوي : العراق دولة المنظمة السرية، لندن، طبعه أولى ١٩٩٥م، ص ٦٥-٦٦ .

(٦) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٧) احمد فوزي : عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

واعتقل رئيس الوزراء أحمد حسن البكر ، وطرد صالح مهدي عماش إلى القاهرة، وأعلن عبد السلام عارف بأنه يهدف إلى عودة العلاقات مع مصر، ودعم الوحدة العربية [٨].

وفيما يخص علاقاته مع مصر فقد ظهر هناك تناقض كبير، ففي الوقت الذي بدأت أجهزة الأعلام العراقية بالإساءة لجمال عبد الناصر فى كل مناسبة بوازع من الرئيس عبد السلام عارف، ومنع نشر أخبار بارزة عنه فى وسائل الأعلام العراقية[٩]، قام عبد السلام عارف فى العام التالى (١٩٦٤م) بتوقيع اتفاق وحدة مع مصر ودراسة مجلس الرئاسة المشترك المقترح بين البلدين.[١٠]

ويمكن القول بأن عبد السلام عارف قد اتبع سياسة مزدوجة تجاه مصر ففى الوقت الذي يدعو فيه إلى التعاون معها، يوجه لها الانتقادات من خلال وسائل الإعلام العراقية، ويبدو أن شكوك عبد السلام عارف كانت تحوم حول الرئيس جمال عبد الناصر بالتدخل فى شؤون العراق الداخلية.

وفيما يتعلق بعلاقاته مع الكويت ،فقد سبق أن ذكرنا في فصل سابق الاتفاقية التي وقعت بين البلدين فى أكتوبر ١٩٦٣م والتي اعترف فيها العراق بالكويت واستقلاله، وتم تبادل المذكرات الرسمية بين البلدين بهذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وهو الحليف السابق لقاسم، فقد توترت العلاقات نتيجة للخلافات بين حزب البعث والشيوعيين حيث وضع حزب البعث في بداية الثورة قيوداً فكرية وسلوكية على أعضاء الحزب الشيوعي، ومنعهم من العمل في مصانع الدولة ودفعهم إلى الأحياء الشعبية ومحاصرتهم وتعطيل

---

(٨) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .
(٩)أحمد فوزي : عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٨ .
(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٦ .

مصالحهم، وطلب السفير الروسي في العراق عدم مهاجمة الاتحاد السوفيتي وزعيمه خروتشوف، مذكراً أن الاتحاد السوفيتي لم يتعرض لشخص عبد السلام عارف عندما ينتقد أو يهاجم سياسة العراق، وكان الاتحاد السوفيتي قد أوقف شحنة أسلحة للعراق في إحدى الموانى السوفيتية بسبب انقلاب ٨ من فبراير ١٩٦٣م، ثم أعادها للعراق بعد أن أوضح عبد السلام عارف بأنه ليس لديه نوايا عدوانية ضد الشيوعية. (١١)

وكان الاتحاد السوفيتي قد أعرب عن تذمره من النظام الجديد في العراق لمحاربته الشيوعيين هناك، ولجأ إلى إثارة الإذاعة الشيوعية الإيرانية في شرق ألمانيا للأكراد وتشجيعهم على الاستمرار في تمردهم ضد حزب البعث(١٢)، وعلى الرغم من ذلك فإن ما قام به حزب البعث من ضرب للشيوعيين في العراق لم يكن له تأثير كبير على علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي خاصة وأن التجهيزات العسكرية العراقية تعتمد بشكل أساسي على السلاح السوفيتي.

أما مع الغرب فقد طالب الرئيس جمال عبد الناصر العراق الإفادة من المشروع الأمريكي المسمى الغذاء من أجل السلام ٠٠، على الرغم من رفض الأمريكان السماح للعراق بالشراء بالعملة المحلية كما فعلوا مع المصريين نظراً لامتلاك العراق عملات صعبة تساعده على الشراء لكونه بلداً نفطياً. (١٣)

ويمكن أن نستنتج مما سبق رغبة عبد السلام عارف في مد جسور التعاون مع الكويت (الاعتراف)، والاتحاد السوفيتي (التسليح)، والولايات المتحدة (الغذاء)، ومصر (الدعم)، ورغبة عارف في التركيز على إصلاح الأوضاع الداخلية.

---

(١١) علي كريم: المرجع السابق، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
(١١) حامد البياتي: المرجع السابق، ص ١١٥- ١١٦.
(١٣) علي كريم: المرجع السابق، ص ٢٨٨.

وعلى العكس من ذلك فقد توترت العلاقات العراقية الإيرانية، إذ أنه مع تسلم عبد السلام عارف أوراق اعتماد السفير الإيراني لدى العراق «مهدي بيراسته» في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٦٤م، غضب عبد السلام عارف بشدة حين نقل السفير طلب شاه إيران بضرورة زيادة الاهتمام بالأماكن المقدسة والشيعة في العراق، فرد الرئيس عارف «نحن مهتمون بها أكثر منكم، وقل لشاهك إن شيعة العراق عرب كرماء وليس شاه إيران وصياً عليهم»، وقال له انتهت المقابلة !!وترتب على ذلك سحب إيران لسفيرها بعد هذه الحادثة ، وتوترت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[(١٤)].

ومع ذلك أخذت الصحافة العراقية بالاعتدال ،خاصة في حكم العارفين (عبد السلام و عبد الرحمن) تجاه إيران بسبب عودة التمرد الكردي.[(١٥)]

أما فيما يتعلق بعلاقاته مع دول الخليج العربي فقد بدأ العراق بالتقرب نحو منطقة الخليج، وقام بالاتصال بإمارات الخليج العربية بهدف تعزيز العلاقات الثقافية والتجارية معها. كما قامت بعثة تجارية عراقية بجولة في الخليج العربي١٩٦٦م، كما دعا العراق قادتها لزيارة بغداد في الفترة من ١٩٦٥-١٩٦٨م، في حين كانت علاقاته مع المملكة العربية السعودية يكتنفها الحذر والشكوك، بسبب موقف العراق المؤيد للتدخل المصري في اليمن، وموقفه الواضح والمؤيد تجاه الحركة الشعبية لتحرير عمان.[(١٦)]

أما على المستوى الداخلى فقد قام عبد السلام عارف بمحاولات لتعديل المسار الاقتصادي، وتطوير الإدارة العراقية ، وامتلاك الدولة للمؤسسات ،حيث قام بتأميم

---

(١٤) أحمد فوزي : عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ,٣٨.

(١٥) بسمة قضائي، أيوب الرياشي : أمن الخليج، باريس، مؤسسة الدراسات والمشاريع الانمائية، طبعة أولى ١٩٩٣م، ص ٦١ .

(١٦) المرجع نفسه، ص ٦١ .

البنوك وشركات التأمين، والمصانع الكبرى، وأعلن قيام الاتحاد الاشتراكي كحزب وحيد في البلاد ، وحلت الأحزاب الرئيسية وهي(الحزب العربي الاشتراكي، وحركة الوحدويين الاشتراكيين ، والوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون)، واعتقل بعض المعارضين لحكمه من أعضاء حزب البعث الذين استمروا في محاولاتهم للإطاحة به.[١٧]

وعلى الرغم من أن التأميم شمل الجهاز المصرفي والمشروعات الصناعية الكبرى والتجارة الخارجية، وتنظيم العلاقات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، إلا أنه واجهته بعض الصعوبات أهمها :

- افتقار العراق إلي خطة اقتصادية واضحة للتنمية.
- فشل سياسة الإصلاح الزراعي .
- عدم تحقيق خطوات ملموسة لحل مشاكل الري والتعاونيات.[١٨]

وحاولت الحكومة العراقية تعديل الأوضاع الداخلية من خلال بعض الإجراءات منها :

- ملكية الدولة للمؤسسات الاقتصادية.
- تطوير الزراعة ووسائل الري.
- دعم الصناعات الثقيلة وإدخال التقنيات الحديثة إليها.
- الاهتمام بالخدمات الاجتماعية وتطويرها.
- تطبيق الاشتراكية[١٩] .

وفي أواسط أبريل ١٩٦٦م، توفي عبد السلام عارف في حادث طائرة، وقتل

---

(١٧) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق، ص ٣٦٣- ٣٦٤ .
(١٨) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق، ص ٥٥٧ .
(١٩) حامد البياتي : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

معه جميع الطاقم واحترقت جثثهم وتفحمت[٢٠]، وكانت الشكوك تدور حول دور الأكراد فى عملية اغتياله.[٢١]

عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨)م.

تولى الحكم خلفاً لعبد السلام عارف وامتاز حكمه بتهدئة الأوضاع الداخلية ووضع عدة لجان مشتركة للنظر في الأوضاع الداخلية ، وأشرك عبد الرحمن عارف البعثيين في الحكم ، مما أتاح لهم بالتعاون مع مجموعة من ضباط الجيش في ١٧ تموز ١٩٦٨م السيطرة على الحكم .[٢٢]

ويذكر فى هذا الصدد أن ثورة قامت في سوريا بتاريخ الثامن من مارس ١٩٦٣م، بعد ثورة العراق بشهر واحد أطاحت بحكومة الانفصال السورية بجهود ضباط بعثيين، وناصريين ،ثم اختلف البعثيون مع الناصريين، وأطاحوا بهم واستأثروا بالحكم ، وأخذوا ينسقون مع بعث العراق إلا أن موقفهم من الوحدة مع مصر أدى إلى اختلافهم فانفصل كل فريق عن الآخر وبدأ يتبع سياسة خاصة.

ولقد حاول عبد الرحمن عارف أن يقيم علاقات دافئة مع الدول العربية فى محاولة لدمج الصف العربي إزاء التهديدات التي كانت تواجه الأمة آنذاك والمتمثلة في المعاناة العربية من هزيمة ١٩٦٧م، والتهديد الإسرائيلي وسيطرته على الأراضي التي احتلها والوضع القلق في اليمن وشمال العراق، وعدم الاطمئنان إلى سياسة الشاه.

---

(٢٠) فيصل حسون : مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، لندن، دار الحكمة، طبعة أولى ١٩٩٥م، ص ٣٣ .

(٢١) لبيب عبد الساتر : المرجع السابق، ص ١٣٢ .

(٢٢) المرجع نفسه، ص ١٣٢ .

وفى هذا الإطار أشار عبد الرحمن عارف في لقاء مع الصحف الكويتية، بأن العلاقات الوثيقة بين الكويت والعراق تساعد على تلطيف الأجواء العربية، وتدعم الخطوات السليمة تجاه إقامة الوحدة العربية، كما أجاب على سؤال حول الاتحاد بين سوريا،والعراق، ومصر، بأن هناك قيادة سياسية موحدة تضع الأسس اللازمة للوحدة، وأن هناك خطوات قد تحققت فى هذا المجال دون أن يحددها.

وفي التفاتة إلى الوضع الداخلي أشار عبد الرحمن عارف إلى قيامه بإجراء انتخابات عامة، ووضع دستور دائم للبلاد بدلاً من الدستور المؤقت* وأشار إلى أن شمال العراق ينعم بالهدوء والاستقرار، منوهاً إلى إدراك الحكومة العراقية لطبيعة المشكلة الكردية. كما أشاد بالعلاقة الطيبة التي تربط العراق بفرنسا وأبدى رغبته فى تعزيزها [٢٣]، وأعرب عن أمله فى أن تحل الأزمة اليمنية ودياً.[٢٤]

وبخصوص عقد القمة العربية فقد ذكر رئيس الوزراء العراقي آنذاك طاهر يحيى أن العراق والكويت يسعيان لموقف مشترك، وأن العراق سيساند «عقد مؤتمر» قمة عربي إذا ما قررت الجامعة العربية ذلك، وأشار بأن لدى العرب إمكانيات هائلة لمواجهة الصهاينة، وأن الجمهورية العراقية تساند الدور الكويتي فى البناء والتنمية العربية ، ودعم عقد القمة العربية فى الخرطوم .[٢٥]

---

* الدستور المؤقت : العراق جمهورية ديمقراطية تحت النظام الاشتراكي، الشعب مصدر السلطة ، تقسيم الجمهورية إلى وحدات على أساس الإدارة المركزية وغيرها من التنظيمات الاجتماعية والسياسية.

أنظر : مجيد خدوري : العراق الاشتراكي، بيروت، الدار المتحدة للنشر، طبعة أولى ١٩٩٥م، ص ٢٩٥-٢٩٦ .

(23) F.C.O. 8/627 : From Kuwait British Embassy, Kuwait (Mr. Arthur) ,to Foreign Office, 9 January, 1968 (Tahir Yahiya's visit to Kuwait) .

(24) F.O. 371/185407 : From British Embassy, Kuwait (C.C.R. Battiscombe),to Foreign Office,12 Dec, 1966,.

(25)F.C.O.8/627 : From British Embassy, Kuwait (Mr.Arthur) ,to Foreign Office, 7 January, 1968, (Tahir Yahiya's visit to Kuwait).

كما ألقى رئيس الوزراء الأسبق «د.عبد الرحمن البزاز» محاضرة في جامعة الكويت فى فبراير ١٩٦٨م ، حيث أشار إلى مسئوليات الأمة العربية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية ، وأعرب عن أسفه لاستمرار بعض الخلافات بين الدول العربية ودعا إلى قوة عربية موحدة للسياسات الخارجية، ووسائل الإعلام العربية وأكد على ضرورة تعزيز الصداقات مع دول العالم وخص بالذكر فرنسا ، وقال «ليس بالضرورة أن نعادي إنجلترا والولايات المتحدة ، وأننا متشوقون لصداقتهم بقدر صداقتنا للاتحاد السوفيتي».(٢٦)

وفيما يخص علاقة العراق مع إيران قام عبد الرحمن عارف ببعض الخطوات التى من شأنها تخفيف حدة التوتر مع إيران ، ومنها وقف الأعمال العدائية سواء أكانت حشوداً عسكرية أم إعلاماً ، وتشكيل لجان مشتركة بين الطرفين للنظر في القضايا العالقة واستكانت الأمور أكثر بعد زيارة عبد الرحمن عارف لإيران فى مارس ١٩٦٧م .(٢٧)

وعلى الرغم من جهود عبد الرحمن عارف للمصالحة والوئام والاستقرار. إلا أن بعض المصادر العراقية تعتبره رجلاً ضعيفاً، قليل الاهتمام بالسياسة الخارجية قياساً على اهتمامه بالسياسة الداخلية، وتميزت الحكومة العراقية في عهده بالضعف على المستوى العسكرى والسياسي، ولم يستند إلى أي قاعدة جماهيرية بسبب استبعاده للتنظيمات السياسية، فيما يؤخذ عليه اشتراكه في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، بشكل رمزي (٢٨)، وهذا يعود إلى وجود قسم كبير من الجيش العراقي في الشمال لمواجهة الأكراد.

---

(26)F.C.O.8/627 : From British Embassy, Kuwait (D. S. Balthewrick), to Foreign. Office, Feb, 1968.

(٢٧) لبيب عبد الساتر : المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٢٨) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق، ص ٣٦٨ .

ومع أن عبد الرحمن عارف قد نجح في تهدئة علاقاته مع جيرانه كإيران، والكويت، ومبدياً رغبته في التعاون مع الغرب، والولايات المتحدة، إلا أن طابع الحكم الفردي ظل السمة السائدة لحكمه في العراق. وهذا الوضع استمرار لأسلافه السابقين، خاصة أنه منع الأحزاب من ممارسة نشاطها، في حين كان حزب البعث يمارس نشاطه حتى تمكن من إسقاط عبد الرحمن عارف نفسه في ١٧ تموز يوليو ١٩٦٨م. أي بعد نكسة حزيران (يونيو) بحوالي ١٣ شهراً تقريباً اثر انقلاب عسكري بقيادة عبد الرزاق النايف، وعدد من ضباط القصر أو الثوريين العرب كما سموا أنفسهم وهم (إبراهيم الداود، وسعدون غيدان) وتم احتلال الإذاعة ووزارة الدفاع، وأذيع البيان الأول عن الانقلاب وتضمن إيجاد حلول للمشكلة الكردية، ووعود بحياة ديمقراطية للمواطنين مع تحديد المسئولية عن هزيمة العرب ١٩٦٧م، واستقبل العراقيون البيان بلامبالاة بعد أن يئسوا من نزاعات الضباط.(٢٩)

وبسبب خلافات الضباط الآنفة الذكر تم استبعاد عبد الرزاق النايف، وإبراهيم الداود في ٣٠ يوليو ١٩٦٨م، وتكونت حكومة جديدة من :

أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء. / مروان عبد الغفور: نائباً لرئيس الوزراء.
صالح مهدي عماش : وزيراً للداخلية. / عبد الكريم الشيخلي : وزيراً للخارجية.
حردان عبد الغفور : وزيراً للدفاع. / أمين عبد الكريم : وزيراً للمالية.
مهدي الدولعي : وزيراً للعدل. / محمد عبد الستار : وزيراً للتربية.
أنور عبد القادر : وزيراً للشئون الاجتماعية. / جواد هاشم : وزيراً للتخطيط.
عزت مصطفي : وزيراً للصحة. / عبد الله السلوم : وزيراً للثقافة.
محمود شيت : وزيراً للمواصلات. / رشيد الرفاعي : وزيراً للبترول.

---

(٢٩) حنا بطاطو : المرجع السابق، ص ٣٩١

وصدر البيان الأول وأوضح بأن هدف الثورة هو «وضع حد لنظام الأمين، واللصوص، والجواسيس، وعملاء الإمبريالية والصهاينة.»(٣٠)

ويلاحظ المتابع لأحداث العراق كثرة البيانات، والشعارات الرنانة عند وقوع أي حركة انقلابية بقصد كسب تعاطف الجماهير العراقية، ووضع العديد من الأطروحات التي تقدم للعراقيين الكثير من الآمال والطموحات دون ترجمتها إلى واقع حقيقي.

واتبع البعث منذ وصوله إلى الحكم ١٩٦٨م، العنف والقسوة ضد معارضيه، ولذلك استمر فى عمليات الإعدام والاعتقالات للقضاء على أي معارضة للحزب، ومطاردة أفرادها ، وإضعافها.(٣١)

وبدأ مجلس قيادة الثورة وهو أعلى جهاز بضم عدداً من القياديين فى الحزب،والجيش، والحكومة، وتكون في البداية من خمسة أعضاء ثم ازداد عددهم إلى خمسة عشر عضواً في ١٩٦٩م، وشغل ضباط الجيش خمسة مقاعد(٣٢)، وشغل التكارتة* في ١٩٦٨ - ١٩٦٩م، ثلاثة من أصل خمسة مقاعد، وكان أحد اهتمامات حزب البعث هو تحويل الجيش إلى حزب عقائدي أي تسييس الجيش وسيطرة أعضاء الحزب عليه كأعضاء عاملين، ومدربين، وموالين من الدرجة الأولي وعمد القادة البعثيون إلى محاولة كسب الشعب من خلال الاعتراف

---

(٣٠) المرجع نفسه ، ص ٣٦٩-٣٧١ .

(٣١) سمير خليل : جمهورية الخوف (العراق تحت حكم صدام)، رؤية من الداخل، ترجمة : قاسم عبده قاسم ، القاهرة ، طبعة أولى ١٩٩١م ، ص ٧٥ .

(٣٢) حنا بطاطو : المرجع السابق، ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

* يقصد بالتكارته الضباط الذين ينتمون إلى منطقة تكريت العراقية، والتي منها تسلم عدد كبير من العسكريين حزب البعث في العراق.

بالحقوق الكردية، ومنع طرد الفلاحين من أراضيهم، وإدخال التأمين الصحي والاجتماعي لهم ، وتخفيض أسعار المعدات الزراعية.(٣٣)

ونجح انقلاب ١٧ من تموز (يوليو) فى تحقيق بعض الأهداف التي تنسجم مع الأهداف التى أعلنها حزب البعث أهمها :

١- وضع قيود على عمل الشركات الأجنبية في العراق.
٢- تعديل الأوضاع الاقتصادية ، وتطوير الزراعة.(٣٤)

ولتحقيق الدعم الشعبي للحزب على المستوى الداخلي، أصدر حزب البعث فى الخامس من سبتمبر ١٩٦٨م، عفواً عاماً عن كافة المسجونين السياسيين وأعاد فى الثامن عشر من الشهر نفسه جميع الموظفين المدنيين الذين سبق طردهم بسبب بعض الشكوك التي تدور حول وجود نشاطات سياسية لهم.

ولم يقتصر العفو على المواطنين فى الداخل، وإنما شمل الشيوعيين العراقيين في المنفي. إلا أن البعث لم يظهر أي استعداد للسماح بحرية تعدد الأحزاب، أو تقديم تنازلات أخرى.(٣٥)

وشهد عام ١٩٦٩م، مجموعة كبيرة من الإعدامات للعراقيين الذين اتهموا بالتآمر والجاسوسية، وذلك في أيام ٢٠ من فبراير، ١٤ من أبريل، ٣٠ من أبريل، ١٥ من مايو، ٢١ من أغسطس، ٢٥ من أغسطس، ٨ من سبتمبر، ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٩م، وكان ضحاياها من المسلمين والمسيحيين واليهود العراقيين، وأشار البكر إلى «أن يداً واحدة تقف وراء كل هذه الجرائم » لكنه لم يحدد وجهة معينة بعينها ، وأشاد بدور حزب البعث في كشف المؤامرات.(٣٦)

---

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٤١٠ .
(٣٤) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق، ص ٣٧٣ .
(٣٥) حنا بطاطو : المرجع السابق، ص ٤١٤ .
(٣٦) سمير الخليل : المرجع السابق، ص ٧٣ .

وعلى الرغم من حدوث تغييرات في المناصب الوزارية في الوزارة نفسها أو في وزارة تالية فإن حركة الإعدامات ظلت مستمرة حيث أعدم عدد كبير من ضباط الرمادي من قبل التكارته، وأعدم في عام ١٩٦٩م ثلاثة وخمسون عراقياً بتهمة التجسس، وأعدم في يناير ١٩٧٠م، اثنا عشر مدنيا، وتسعة وعشرون ضابطاً لتورطهم في انقلاب فاشل [٣٧]، وطرد حردان عبد الغفور في أكتوبر ١٩٧٠م، من منصبه كوزير للدفاع ، وطرد نائب الرئيس العميد صالح مهدي عماش في سبتمبر ١٩٧١م، ووزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي، وقتل وزير الدفاع حماد شهاب، وجرح وزير الداخلية سعدون غيدان في الثلاثين من يونيو ١٩٧٣م. [٣٨]

ويتضح مما سبق افتقار العراق إلى الاستقرار الداخلي بسبب عدم وجود قبول شعبي للأنظمة العراقية المتتالية، التي استخدمت الهراوة لأحكام قبضتها على الحكم، وانعكاس ذلك على علاقاته الخارجية.

العلاقات الخارجية للعراق من ١٩٦٨ - ١٩٧٣م :

كان متوقعاً أن يؤدي استلام حزب البعث فى العراق إلى مواجهة مع إيران، حيث تبني الشاه محمد رضا بهلوي فكرة إقامة حلف أمني مع الدول العربية المطلة على الخليج كبديل للبريطانيين بعد انسحابهم من منطقة الخليج العربي في عام ١٩٦٨م، ورفضت المملكة العربية السعودية الفكرة جملة وتفصيلاً، وعقدت إيران بعض الاتفاقيات حول الجرف القاري مع الكويت ، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، وأظهرت دعمها للأنظمة الخليجية ضد أي تمرد داخلي، ومن ذلك إرسالها قوات إيرانية إلى ظفار فى سلطنة عمان. [٣٩]

---

(٣٧)حنا بطاطو : المرجع السابق، ص ٤٠٥ .

(٣٨) المرجع نفسه، ص ٤٠٩ .

(٣٩) حسن العلوي : أسوار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

وأعلنت إيران رفضها في أبريل ١٩٦٩م لاتفاقية شط العرب لعام ١٩٣٧*،ومنع رفع العلم العراقي على البواخر وأعقب ذلك تزايد الاشتباكات الحدودية في ١٩٧٢م،واستمرار الدعم الإيراني للتمرد الكردي(٤٠)،واتضح لحزب البعث أن الانقلاب الفاشل فى العراق قد تلقى دعماً من حكومة الشاه.(٤١)

وحاولت القيادة العراقية منذ وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨م، إقامة امتداد لها فى منطقة الخليج، من خلال زيادة عدد العراقيين في الخليج العربي وإقامة العديد من الأنشطة الثقافية، ورفع شعار القومية لمواجهة الإيرانيين، وتحقيقاً لذلك أنشأت جمعية في البصرة تساعد على نشر الفكر البعثي.(٤٢)

ويلاحظ المتابعون للأحداث أن الشعارات العراقية التى رفعها حزب البعث عن العروبة والقومية، لم تكن ذات رصيد على أرض الواقع، حيث كان يرتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد السوفيتي، ففي ١٩٧١م، اقترض ٨٠ مليون دولار لتمويل مشروعات نفطية وكهربائية.(٤٣) هذا القرض كان ممكن تمويله عربياً لو كانت سياسة العراق متوازنة مع الدول العربية.

وعلى الصعيد القومي يلاحظ المتابعون أن مشاركة العراق في حربي

---

* اتفاقية شط العرب ١٩٣٧م، بين العراق وإيران : الهدف منها وضع حد بصورة نهائية لمشكلة الحدود بين البلدين، و بقاء شط العرب مفتوحاً للسفن التجارية لجميع البلدان، وتحسين طرق الملاحة ، ومنع التهريب، وكافة الأمور الملاحية المتعلقة بشط العرب.

أنظر : مصطفي النجار : التاريخ السياسي لمشكلة الحدود في شط العرب، البصرة، مطبعة الموانى العراقية، طبعة أولى ١٩٧٤م، ص ٢٧٤ .

(٤٠) بسمة قضائي ، أيوب الرياشي : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٤١) حنا بطاطو : المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

(٤٢) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ٣٧٢ .

(٤٣) حنا بطاطو : المرجع السابق، ص ٤٢٠ .

١٩٤٨م،١٩٦٧م، مع إسرائيل كان محدوداً ثم إن القوات العراقية الموجودة في الأردن لم تقم بأية مبادرة لحماية الفلسطينيين إبان مذبحة أيلول ١٩٧٠م، وهناك أسئلة كثيرة طرحت حول دور القوات العراقية التى شاركت في حرب ١٩٧٣م، على الجبهة السورية وأهمها تأخرها في المشاركة، ودخولها شوارع دمشق حاملة صور الرئيس والشعارات العراقية وعدم انضباطها في التنسيق مع قيادة الجبهة، وأخيراً تأخرها في الجاهزية لمدة خمسة أيام والذي استوجب تأخير هجوم معاكس كانت القوات السورية قد رتبت له لاستعادة الجولان، ولكن قرار وقف إطلاق النار منعها من ذلك، وكان يمكن تنفيذ هذا الهجوم لولا تباطؤ تجهيز الفرقتين العراقيتين الذي تبين فيما بعد أنه كان مقصوداً، وكانت حجة العراق هي إشراكه فرقتين فقط و أن جيشه منشغل مع الأكراد في الشمال. (٤٤)

وفي إطار الصعيد القومي أيضاً فقد شذ العراق عن الإجماع العربي ولم يطبق القرار الصادر من منظمة الدول العربية المصدرة للبترول التي عقدت اجتماعاً في الكويت ١٩٧٣م، القاضي بمنع تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل خلال حرب ١٩٧٣م. (٤٥)

ثانياً : المنافذ البحرية العراقية على الخليج العربي :

طالب العراق الكويت بتوسيع المنافذ البحرية العراقية على الخليج العربي رغم امتلاكه منفذين اثنين الأول هو شط العرب وتشترك إيران مع العراق في السيطرة على بعض أجزائه، والآخر هو خور عبد الله حيث يشترك فيه مع الكويت، ويدعى العراق أن هذا الوضع جعله يصدر نفطه عبر موانى سوريا وتركيا مما جعله واقعاً

---

(٤٤) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ٤١٨ - ٤١٩ .

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٤١٩ . نقلاً عن Desert Shield To Desert Storm ,Hiro, Dilip, The Second Gulf War, NewYork, 1992,P. 25.

تحت رحمتهما، وقد يتعرض إلي إغلاق خطوط الأنابيب في حالة اتخاذ قرار سياسي لايتفق ورغبة كلا الحكومتين. (٤٦)

وعلى الرغم من امتلاك العراق للعديد من الموانى إلا أنه ادعى أن الجغرافيا السياسية فرضت عليه بعض القيود مما دفعه إلى أن يتجه بنظره نحو الكويت مستخدماً مرة بعض الادعاءات التاريخية بأحقيته في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيين، ومرة أخرى قومية بتأجير الجزيرتين لمواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج. وكانت المطالبة بموانى كويتية إنما هي ترجمة لحقيقة أطماعه في الكويت، وظهر أن للعراق أهدافاً استراتيجية، وسياسية، واقتصادية. فسيطرة العراق على الجزيرتين تجعل الكويت تحت رحمة أي ممارسات أو ضغوط سياسية عراقية، خاصة وأن العراق يمتلك العديد من الموانى كميناء البكر، والفاو، وأم قصر، والزبير، وميناء البصرة، وخور العمية، وقد تم تطويرها لتضارع أكبر الموانى في منطقة الشرق الاوسط ، حيث بلغت طاقتها التشغيلية ١٨٦,٥ مليون طن سنوياً، وتضم معدات وتجهيزات حديثه تعزز قدرتها على الشحن والتخزين والتفريغ. (٤٧)

ثالثاً : القضية الكردية :

دخل الشعب الكردي في شمال العراق في صراع مع الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الخمسينيات، وذلك بسبب تجاهلها للمطالب الكردية وأهمها الحصول على نوع من الحكم الذاتي منذ أن بدأت نزاعها مع الحكومات العراقية المتعاقبة.

وبعد قيام عبد الكريم قاسم بانقلاب ١٤من تموز ١٩٥٨م، سمح بعودة

---

(٤٦) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق، ص٥٤٢.

(٤٧) مركز البحوث والدراسات الكويتية : منافذ العراق البحرية، الكويت، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية ١٩٩٧م، ص٣١-٣٢.

مصطفى الملا للعراق ١٩٥٩م، بعد أن قضى عشر سنوات في الاتحاد السوفيتي، وخصص له رواتب، وسمح بقيام حزب باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في عام ١٩٦٠م، وعلى الرغم من ذلك لم يف قاسم بوعوده للحزب بمنح المنطقة الاستقلال الذاتي ، ورفض إطلاق سراح السجناء السياسيين. (٤٨)

لقد اتبع عبد الكريم قاسم سياسة تهدئة الأوضاع عند توليه للسلطة سواء داخلياً مع الأكراد، أو خارجياً مع الكويت، وذلك بهدف كسب الولاء الشعبي إلا أن عبد الكريم بدأ بتغيير خططه بعد أن لاحظ أن الحركة الكردية بدأت تأخذ منحى آخر في تعاملها مع الحكومة العراقية.

وفي العشرين من يوليو ١٩٦١م، بعث الحزب الديمقراطي الكردستاني رسالة لقاسم يطالب بانسحاب القوات العسكرية المرسلة لكردستان، وإعادة الموظفين المبعدين والمنقولين من كردستان إلى أماكن عملهم، والسماح باللغة الكردية كلغة رسمية ، وإطلاق الحريات. (٤٩)

إلا أن حكومة قاسم لم تستمع لهذه المطالب، وقام الجيش بشن هجوم بالمدفعية والطائرات في العاشر من أيلول (سبتمبر)١٩٦١م، مما دفع الحزب الكردستاني لرفع شعار الحكم الذاتي الكردستاني بالعراق (٥٠)، واستمرت العمليات الحربية من ١٩٦١ - ١٩٦٣م، وسيطر الأكراد في ١٩٦٣م على الأراضي المحيطة بخانقين، والسليمانية، وكركوك، وأربيل. (٥١)

---

(٤٨) حامد محمود عيسى : المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى ١٩٩١م، القاهرة، مدبولي للنشر، طبعة أولى ١٩٩٢م، ص ١٩٩ .

(٤٩) محمود الدورة : المرجع السابق، ص ٣١ - ٣٢ .

(٥٠) المرجع نفسه، ص ٣٣ .

(٥١) حامد محمود عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

وكان على عبد الكريم قاسم أن يأخذ بعين الاعتبار قوة الحركة الكردية وتلاحمها في تحقيق مطالبها، والتي تتلخص في الحصول على حكم ذاتي وليس الانفصال، إلا أن طبيعة الحكم الفردي ، والعسكري جعلت قاسم يغض النظر عن هذه المطالب.

أما البعثيون فقد طالبوا جماعة مصطفى البرزاني ، بالحياد عند سقوط عبد الكريم قاسم، ثم عادوا واتهموا الحركة الكردية بالانفصالية والعنصرية(٥٢) ،ونجحت القوات الكردية في الضغط على الحكومة العراقية حتى منحت الحقوق القومية للشعب الكردي والدخول في الدستور المؤقت وأطلق عليه تصريح مارس ١٩٦٣م.(٥٣)

على أثر ذلك أعلن القائد الكردي مصطفى البرزاني استعداده لعقد اتفاق سلام مع الرئيس عبد السلام عارف ، يحصل فيه الأكراد علي الحكم الذاتي، واتخذ الطرفان بعض الخطوات الإيجابية كإيقاف العمليات الحربية المتبادلة، وأصدرت الحكومة العراقية في الوقت نفسه عفواً شاملاً عن جميع المعتقلين الأكراد.(٥٤)

إلا أن العلاقات بين الحكومة العراقية والأكراد عادت إلى التدهور من جديد في ١٩٦٥م، بسبب الدعم الإيراني للأكراد عسكرياً ومادياً، وفي ٢٦من يونيو ١٩٦٦م، تم التوصل إلى اتفاقية تتضمن عدة نقاط :

أولاً : الاعتراف الحكومي بالقومية الكردية بشكل خاص في وجودها الفعلي في المحافظات.

ثانيــــاً : الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

ثالثــــاً : تمثيل الأكراد في المجلس الوطني بما يتناسب ومجموع السكان.

---

(٥٢) محمود الدورة : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٥٣) حامد محمود عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(٥٤) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

رابعــاً : السماح بمشاركة الأكراد في البعثات والوظائف.
خامساً : استخدام اللغتين العربية والكردية كلغة صحافة في المنطقة الكردية.
سادساً : صدور عفو عام عن جميع المعتقلين الأكراد .
سابعـاً : عودة العسكريين الأكراد المبعدين إلى الجيش.(٥٥)

وعندما قام انقلاب تموز ١٩٦٨م الذي أطاح بحكم عبد الرحمن عارف. رأى قادة الانقلاب ضرورة إيجاد حل للأزمة الكردية بما يتفق ومصلحة البلاد والحفاظ علي الجبهة الداخلية، من خلال الاعتراف الرسمي بالقومية الكردية، وأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإنشاء جامعة في السليمانية ومجمعاً علمياً، واعتبار عيد النوروز وهو عيد خاص بالأكراد عيداً وطنياً، وإصدار عفو عام عن المدنيين، والعسكريين الذين شاركوا في العمليات العسكرية في الشمال.(٥٦)

وفي مارس ١٩٧٠م تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين الملا مصطفي البرزاني والحكومة العراقية التي منحت الأكراد الحكم الذاتي للمناطق التي يقيمون فيها(٥٧)، ومع ذلك فقد حاولت الحكومة العراقية اغتيال مصطفي البرزاني بعد أن وقع بيان مارس ١٩٧٠م، وكانت الشكوك تدور حول نائب رئيس الوزراء العراقي «صدام حسين» وإرساله لأحد الاشخاص المتنكرين بزى رجل دين لاغتيال البرزاني.(٥٨)

واستمرت الحكومة العراقية في صراع مع الأكراد حتى توقيع اتفاقية شط العرب مع إيران ١٩٧٥م، وبذلك ضعفت الحركة الكردية بسبب توقف الدعم الإيراني لها. ومن الواضح أن هناك حالة من سوء الفهم لدى الحكومات العراقية

---

(٥٥) أمين سامي المغراوي : قصة الأكراد في شمال العراق، القاهرة، دار النهضة العربية، طبعة أولى ١٩٦٧م، ص ٤٢٢ .
(٥٦) وميض جمال وآخرون : المرجع السابق، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .
(٥٧) حنا بطاطو : المرجع السابق، ص ٤٠٩ .
(٥٨) رحيم عجينه : المرجع السابق، ص ١٢٢ .

تجاه الحركة الكردية ، حيث كان الاعتقاد السائد لديها في أنها مجموعة قوميات هاجرت إلي العراق، في حين أن الوجود الكردي قائم في المنطقة منذ فترات طويلة ويستدل على ذلك بشخصية القائد الإسلامي «صلاح الدين الأيوبي» وهو من أصل كردي.

وظلت القضية الكردية فى إطار معقد، ومتشابك بسبب تعقيدات الظروف الجغرافية والسياسية، والاجتماعية، على الرغم من أن المطالب الكردية كانت مطالب شرعية تهدف إلي نبذ التفرقة العنصرية، والحصول على الحكم الذاتي، إلا أن عدم وجود رغبة صادقة من الحكومات العراقية المتتالية أدى إلى تعقيد المسألة الكردية.

ويلاحظ في الفترة الممتدة من ١٩٥٨-١٩٦٨م وقوع أكثر من عشرة انقلابات في العراق وأدى ذلك إلى :

أولاً : تخصيص جانب كبير من الميزانية العامة للأغراض العسكرية بسبب التمرد الكردي ، وبالتالي تناقص الصرف على المشروعات التنموية.

ثانيـــاً : استمرار الأنظمة العراقية في اتباع العنف والقوة، ووضع جهاز منظم يتولى عمليات الإعدام .

ثالثـــاً : عدم وجود دستور ينظم العلاقات المؤسسية واستمرار العمل بالدستور المؤقت.

رابعــاً : عدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، وتفرد حزب البعث بالسلطة.

خامساً : عدم الاستقرار السياسي، والتغير المستمر في أنظمة الحكم.

سادساً : فشل الحكومات العراقية في إيجاد حل للمشكلة الكردية.

(ثانياً) الكويت :

في التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م، استقلت الكويت وألغت اتفاقية الحماية مع بريطانيا، وبذلك انتقلت الكويت من الإمارة إلى الدولة، وبداية لفترة تعتبرمن أزهى

فترات تاريخ الكويت، حيث حققت خلال هذه الفترة الكثير من الإنجازات في مختلف الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

واستغلت ثروتها في ترسيخ الأمن والاستقرار والعلاقات الطيبة مع جيرانها باستثناء العراق، وكانت الخطوة التالية لحاكم الكويت هي العمل على توسيع المشاركة الشعبية، لتكون سنداً وقوة فى مواجهة أي خطر خارجي.

لقد اتخذت القيادة الكويتية خطوة رائدة، وهي السماح بانتخاب مجلس تشريعي ١٩٦٢م، ويفسر المراقبون ذلك بعدة عوامل :

أولاً : العلاقة الطيبة التي تربط الشيخ عبد الله السالم بأعضاء التيار القومي في الكويت الذين يطالبون بإقامة الديمقراطية.[(٥٩)]

ثانياً : لعب بعض التجار الذين يرتبطون بعلاقات طيبة مع الشيخ عبد الله السالم دوراً فاعلاً بأهمية وجود برلمان شعبي منتخب.[(٦٠)]

ثالثاً : قيام المجلس يمثل توجه نظام الحكم، ويأتي كتطور طبيعي بعد الاستقلال سبقته العديد من النواحي التنظيمية والقانونية، واستحداث بعض المجالس والدوائر ضمن توجهات الشيخ عبد الله السالم لتكون الكويت دولة مؤسسات.

رابعاً : المجلس التشريعي جاء رداً على ادعاءات حاكم العراق عبد الكريم قاسم بأن الحكم فى الكويت دكتاتوري.

في ظل هذه الظروف، أعلن الشيخ عبد الله السالم موافقته على تشكيل المجلس التشريعي إيماناً منه بالعمل الجماعي، وبخاصة أنه سبق له مناصرة مجلس ١٩٣٨م، بل وترأسه. ولذلك فإنه لم يكن بعيداً عن الجو الديمقراطي، ورأى أنه من مصلحة الكويت توسيع المشاركة الشعبية.

---

(٥٩) كلية التربية الاساسية الكويتية : الكويت والتنمية، طبعة أولى ١٩٩٨م، ص ٤٩ .

(٦٠) غانم النجار : المرجع السابق، ص ٦٢ .

وأصدرت الحكومة القانون رقم ٢٠/ ١٩٦١م، وقسمت الكويت إلى عشر دوائر، وانتخب عبد اللطيف الثنيان رئيساً للمجلس*، وأحمد الخطيب نائباً للرئيس، ويختص المجلس باقتراح القوانين، ومناقشتها والموافقة عليها، ومراقبة السلطة التنفيذية، وتشكيل لجان لطرح الثقة في الوزراء. ويشكل المجلس أيضاً لجاناً برلمانية كلجنة الشكاوي، والخارجية، والداخلية وغيرها.

وكان من أهم إنجازاته إعداد دستور دائم للكويت ،وافق عليه المجلس في ١٩٦٣م. وقسم الدستور إلى ثلاث سلطات :

أولاً : السلطة التشريعية : يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً بالانتخاب المباشر، وينتخب المجلس مرة واحدة كل أربع سنوات، ويشترط في المرشح ألا يقل عمره عن ثلاثين عاماً، وأن يجيد القراءة والكتابة، وللأعضاء الحق في اقتراح القوانين ومناقشتها وقبولها أو رفضها، ويملك الحاكم الصلاحية في حل المجلس، وإجراء الانتخابات خلال شهرين من الحل.

ثانياً : السلطة التنفيذية : الأمير هو الرئيس الأعلى للدولة، ويعين أعضاء الحكومة من الوزراء وهم مسؤولون أمامه، وله الحق في إعلان الحرب الدفاعية، الحكم العرفي، ويعتمد مجلس الوزراء السياسات العامة للدولة.

ثالثاً : السلطة القضائية : القضاة مستقلون ولا يخضعون فى أحكامهم لغير القانون.[٦١]

---

* عبد اللطيف الثنيان : كان أحد أعضاء أول مجلس تشريعي في الكويت ١٩٣٨م، وسجن بعد حل المجلس لمدة خمس سنوات، رأس مجلس ١٩٦٢م، قدم مسودة الدستور للشيخ عبد الله السالم.

انظر : ميمونه العذبي الصباح : المرجع السابق، ص ١٧٩ .

(٦١) عثمان عبد الملك الصالح : النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الكويت، طبعة أولى ١٩٩٨م، ص ١٦٠- ١٦٢ .

لقد جاء مجلس ١٩٦٢م، ليؤكد دور الديمقراطية في بناء الكويت، حيث يقاس تطور الدول بما تتمتع به من ديمقراطية، خاصة وأنه قد تأكدت نية أمير دولة الكويت فى جعل الكويت دولة المؤسسات الدستورية وثبات الديمقراطية وإقامة الحياة النيابية، كما أن الدستور جاء ليعكس العديد من المفاهيم والاتجاهات التي كانت تسود المجتمع الكويتي، وليساير عملية التحديث التي انتقلت إليها الدولة فى تنظيم العلاقات بين المواطنين من جهة ومع السلطة من جهة ثانية، واعتبرت هذه الخطوة تجربة جديدة فى منطقة الخليج العربي.

كما أخذت الكويت تعمل جاهدة على التنمية المحلية، وبدأت تركز علي أهمية الصناعة، وخاصة البتروكيماويات، وتم تأسيس شركات وطنية، وبدأت الوفود التجارية من العديد من الدول كبولندا، وهونغ كونغ، وباكستان، وبريطانيا، والجمهورية العربية المتحدة، تتوافد للاستثمار وإقامة العلاقات التجارية، كما تنافست الخطوط الجوية الكويتية مع شركات الطيران الأخرى في الإفادة من واقع الكويت التجاري حول حقوق المرور، مما أدى إلى توسيع مطار الكويت، وبدأت الكويت في إقامة علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول لرعاية مصالحها التي توسعت عالمياً.[٦٢]

وعلى الرغم من ذلك فقد اختلف المجلس والحكومة في بعض الأمور ومنها معارضة بعض الأعضاء من ذوي التوجه القومي في المجلس للتشكيل الوزاري في ديسمبر ١٩٦٤م، بسبب وجود أعداد كبيرة من التجار في الحكومة، ورفض المجلس للاتفاقيات النفطية ١٩٦٥م.[٦٣]

---

(62) Anita L.P. Bardeit : Records of Kuwait (1961 - 1965), (1961), U.K., Archive Editions Limited , 1997, p.3 .

(٦٣) حسن الإبراهيم : المرجع السابق، ص ١٥٢ .

وفى بداية السبعينيات لعب مجلس الأمة دوراً كبيراً فى التفاوض مع الحكومة ومع شركة نفط الكويت المحدودة وخاصة في الدعوة إلى ضرورة المشاركة الوطنية فى أسهم الشركة.(٦٤)

ويصف د. عبد الرضا أسيري « المرحلة التي مرت بها الكويت بعد الاستقلال حتى منتصف السبعينيات بالمرحلة البراغماتيكية، والمنهاج العملي، حيث تميزت بقوة سياستها الخارجية، وأبعادها الديناميكية، وذلك باستخدام العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات سواء المالية أو السياسية في الوطن العربي». (٦٥)

العلاقات الخارجية للكويت :

بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي قامت فى الكويت على الصعيدين العربي والدولي والتي تجلت في حسن علاقاتها مع الدول الأجنبية. إضافة إلى دعمها للقضايا العربية السياسية والقومية ، ، وشهد عهد الشيخ عبد الله السالم الدعم الكويتي للقضايا العربية كالوقوف إلى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي ١٩٥٦م ودعم الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً، والدعم اللامحدود للثورة الفلسطينية.

وفي ١٩٦٥م، تولى الشيخ صباح السالم الحكم الذي كان خير خلف فواصل جهوده لرأب الصدع بين الدول العربية، حيث قام الشيخ صباح السالم فى ١٩٦٦م، بمحاولة لتنقية الأجواء بين المملكة العربية السعودية ومصر حول الخلاف اليمني، وزار كلا البلدين لتقريب وجهات النظر، وصرح مصدر رسمي في وزارة الخارجية الكويتية، بأن موقف الملك فيصل يتمثل في أن تجد الكويت نهاية ناجحة لتوسطها أو

---

(٦٤) جمال زكريا : المرجع السابق، ص ٣٢٠ .

(٦٥) عبد الرضا أسيري : النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات، الكويت، طبعة أولى ١٩٩٥م، ص ١٠٣.

توقفها، «وأكد وزير الخارجية الكويتي» الشيخ صباح الأحمد بأنه مازال يأمل في جمع الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر في الكويت.[٦٦]

كما توصلت الكويت إلى اتفاقية مع المملكة العربية السعودية حول تقسيم المنطقة المحايدة بينهما وتكونت الاتفاقية من ٢٣ مادة أهمها :

حرية العمل لمواطني البلدين في المنطقة المحايدة، وصادقت السعودية على الاتفاقية في ١١من يوليو ١٩٦٥م، وأقرها مجلس الأمة الكويتي في٤من يوليو ١٩٦٦م، وتم تبادل وثائق التصديق في ٢٥من يوليو ١٩٦٦م[٦٧]، وتم هذا الاتفاق بناء على الرغبة الصادقة بين البلدين في حل المشاكل العالقة على أسس المحبة والإخاء العربي وأظهر الطرفان تفاهماً واضحاً فى مسائل الحدود على عكس المفاوضات الكويتية - العراقية.

كما لعبت الكويت دوراً مهماً في دعم الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي ودعم التنمية البشرية لها، فقامت بإنشاء المدارس والمستشفيات في اليمن الشمالي والجنوبي، وإمارات الخليج، وجنوب السودان.

ومع مطلع ١٩٦٨م،برزت الولايات المتحدة كقوة في منطقة الخليج العربي لسد الفراغ الناتج عن الخروج البريطاني. (إلا أن بعض القوى الوطنية عارضت إقامة حلف خليجي لحماية الخليج، وصرح ممثل حركة العمل الديمقراطى فى الكويت «عبد العزيز سلطان» بأن هذا المشروع تقف وراءه أمريكا وإيران، واعتبره خطه لاحكام السيطرة على الخليج العربي .[٦٨]

---

(66)F.C.O. 8/ 618 : From British Embassy, Kuwait (J.A.N. Graham), to Foreign Office, 28 Dec, 1986.

(٦٧) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق، ص ٣٥١ .

(٦٨) مجلة المستقبل العربي، لبنان : المعارضة الوحدوية والتجارب الوحدوية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، فلاح المديرس ، عدد ٢٤٥، يوليو ١٩٩٩م، ص ١٧ .

وفي الثالث عشر من مايو١٩٦٨م، بعث وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد برسالة للحكومة البريطانية، أشار فيها إلى صور النجاح التي حققتها الكويت في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وأن الالتزامات المترتبة على اتفاق ١٩/ ٦/ ١٩٦١م، بين الشيخ عبد الله السالم والمقيم السياسي فى الخليج وليام لوس غير مناسبة حالياً.

وأضاف بأنه بناء على تعليمات من أمير دولة الكويت فإنني «أبلغكم رغبة الكويت وقف العمل بهذا الاتفاق الذي يتضمن حماية بريطانيا للكويت ضد أي هجوم خارجي»، وفى الوقت نفسه عبر عن أمله في أن تستمر العلاقات بين البلدين على أسس الصداقة والتعاون.

وردت الحكومة البريطانية بالموافقة على الطلب الكويتي ورحبت باستمرار التعاون والصداقة بين البلدين[٦٩]، وهذا الطلب الكويتي تزامن مع قرب مغادرة البريطانيين منطقة الخليج العربي، ولضغط بعض أعضاء التيار القومي خاصة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م.

ولعبت المصالح المشتركة دورها في العلاقات الكويتية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث دعمت الولايات المتحدة إجراءات الحكومة البريطانية في حماية الكويت ضد تهديدات عبد الكريم قاسم كما سبق أن ذكرنا، كما أكد قائد السفينة البحرية الأمريكية (كوتام) التي زارت الكويت في وقت مبكر عام١٩٦٣م، بأن وجود القوات البحرية الأمريكية في الخليج هو لحماية الكويت، وأكد التزام الولايات المتحدة مع الحكومة البريطانية في الدفاع عن الكويت.[٧٠]

---

(69) Cambridge International Documents Series vol. 1: The Kuwaiti Crisis, Basic Documents, Edited by E. Lauterpact et al, Cambrdige grotius PP. 60-61.

(70)F.O. 371/174610 : From British Embassy, Kuwait (G.M. Jackson), to Foreign Office, Jan22, 1964.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران ،فقد قامت على الاحترام المتبادل، وأشار أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم في لقاء مع جريدة «الإخاء» الإيرانية إلى العلاقات الودية بين الكويت وإيران، وإدانتهم للعدوان الصهيوني على العرب، واحتلال فلسطين، وأعربت إيران عن دعمها لشعب الخليج العربي في حقه المطلق في التعبير عن آرائه،وحرصها على تطوير علاقاتها مع دول الخليج وعدم تدخلها في الشئون الداخلية لهذه الدول. (٧١)

وترتب على مفاوضات الكويت مع إيران تقسيم الجرف القاري بينهما في عام ١٩٦٩م، وعلى أثرها احتج العراق بسبب عدم إشراكه في هذه المفاوضات. (٧٢)

وحاولت الكويت إيجاد حل للخلاف العراقي - الإيراني حول شط العرب ١٩٦٩م، وبعثت بوفد كويتي لكلا البلدين. ونتيجة للدعم الكويتي المادي والمعنوي المتواصل للفدائيين العرب ، قدمت إسرائيل احتجاجاً للأمم المتحدة ١٩٦٩م، بسبب هذا الدعم وظهرت مخاوف كويتية من ضرب إسرائيلي لمحطات تحلية المياه فى الكويت.

كما تدخل ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله لإيجاد حل للحرب الأهلية التي اندلعت في سبتمبر ١٩٧٠م، بين الأردنين والفلسطينيين في الأردن، وكذلك المناوشات الحدودية بين اليمنيين الشمالي والجنوبي في عام ١٩٧٢م. (٧٣)

واستمرت الكويت فى فتح أبوابها للاجئين الفلسطينيين والذين بدأ وصولهم الى الكويت منذ ١٩٤٨م، وقطعت النفط عن الغرب والولايات المتحدة بسبب

---

(71)F.C.O.8/ 627 : From British Embassy, Kuwait, To Foreign Office, Jan10,1968 (Iranian"Al Akha" interview with the Ruler of Kuwait).

(٧٢) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٧٣) عبد الرضا أسيري : الكويت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

مساندتهم لإسرائيل ١٩٧٣م، واستمرت في علاقاتها المتميزة مع بريطانيا على الرغم من إلغاء اتفاقية ١٨٩٩م، واستمرار دعمها للكويت في وجه التهديدات العراقية.

أما على المستوى العسكري فقد ساهمت الكويت في مساندة الأمة العربية ضد إسرائيل فقد أصدر الأمير باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة أوامره في الثامن عشر من يونيو ١٩٦٧م، بوضع الجيش الكويتي في حالة استعداد، وتحت تصرف الأمة العربية، وتوجه وزير الدفاع الكويتي لمقابلة وزير الدفاع العراقي للحصول على الموافقة بشأن مرور القوات المسلحة الكويتية عبر الأراضي العراقية إلى سوريا، وأشاد أيضاً بالقرار المصري المطالب بانسحاب قوات الأمم المتحدة من الأراضي في غزه،وسيناء حتى لا تكون هذه القوات عقبة للتعاون بين الدول التي تتاخم حدود إسرائيل.(٧٤)

وقدم الجيش الكويتي في حرب ١٩٦٧م، وحرب الاستنزاف، ثم حرب ١٩٧٣م، ضد إسرائيل تضحيات كبيرة، وقدمت الكويت أربعين شاباً استشهدوا في الدفاع عن الأمة العربية، حيث شاركت الكويت بلواء «اليرموك» في حرب ١٩٦٧م، وكان بقيادة نائب رئيس الأركان العامة للجيش الشيخ صالح الصباح، وغادر إلى مصر بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٦٧م، وتمركزت قواته الرئيسية فى غزة، وشارك اللواء أيضاً فى حرب الاستنزاف التي استمرت لفترة طويلة على قناة السويس، وخاض معركة أكتوبر ١٩٧٣م، إلى جوار الجيش المصري .

أما قوة الجهراء فتكونت في ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣م، بقيادة علي المؤمن، وتوجهت للجبهة السورية، وباشرت عملها فور وصولها ، ، ودخلت في اشتباكات مع الإسرائيليين ، وعادت إلى الكويت فى٢٥/ ٩/ ١٩٧٤م.(٧٥)

---

(74)F.C.O.8/ 627 : From British Embassy, Kuwait (G. Arthur), to Foreign Office, 20May, 1967.

(٧٥) عيسي مال الله : دور الجيش الكويتي في الحروب العربية الإسرائيلي في جبهتي سيناء والجولان ، الكويت، طبعة أولى، ١٩٩٧م، ص ٢٨٢-٢٨٤ .

أما على المستوى الاقتصادي فقد قامت الكويت في١٣/ ١٢/ ١٩٦١م بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برأسمال ٥٠ مليون دينار كويتي تزداد سنوياً ، وبدأ نشاطه ١٩٦٢م، بتقديم العديد من القروض التى وصلت في نهاية ١٩٦٣م، إلى ٢١مليون دولار لكل من الأردن، والسودان، وتونس .

وبلغت قروض الصندوق لمصر في ١٩٧٣م، حوالي ٥ مليون دينار كويتي، وحظيت مصر بالنصيب الأكبر من قروض الصندوق في الفترة الممتدة من ١٩٦٢-١٩٧٣م، حيث وصلت النسبة إلى ٢٠٪ ثم السودان ١٧٪، وتونس ١٤٪ [(٧٦)]، فى حين لم يكن للعراق سوى دور محدود في تنمية اقتصاديات الدول العربية، على الرغم من غناه النفطي وثرواته الطبيعية.

كما عملت الكويت على تنمية وتنويع استثماراتها الخارجية فى مختلف أنحاء العالم، وبلغت الفوائد على الاستثمارات الخارجية الكويتية ١٩٦٧/ ١٩٦٨م نحو ٢٥ مليون دينار، ووصلت في ١٩٧٢ - ١٩٧٣م، إلى ٦٠ مليون دينار.[(٧٧)] يتضح لنا مما سبق :

أولا : وجود استقرار سياسي في الكويت ساهم فى دفع عملية التطور والتحديث إلى الأمام بخطى واسعة.

ثانياً : وجود دستور ينظم العلاقات بين الحاكم والمحكوم، ومجلس نيابي منتخب من الشعب.

ثالثاً : تبني الدولة الدور القومي للكويت فى خدمة القضايا العربية من خلال المشاركة في حرب ١٩٦٧م، وحرب الاستنزاف مع العدو الإسرائيلي، وحرب ١٩٧٣م، ودور الصندوق الكويتي للتنمية فى دعم اقتصاديات الدول العربية، ودورها في حل الخلافات العربية.

رابعاً : تنمية الاقتصاد الكويتي على أسس سليمة.

---

(٧٦) عبد الرضا أسيري : الكويت، مرجع سبق ذكره ص ٨٦ - ٨٧.

(٧٧) المرجع نفسه ، ص ١٣٧.

الفصل الثاني

قضايا الحدود والمباحثات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة ما بين ١٩٦٤-١٩٧٢ م.

شهدت العلاقات السياسية بين الكويت والعراق تحسناً ملحوظاً في عهد الرئيس العراقي عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦م)، خاصة بعد الاعتراف العراقي بالكويت فى أكتوبر ١٩٦٣م، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب هذا الاعتراف فهل جرى من قناعة عراقية تامة باستقلال الكويت وحدودها ،أم لتهدئة الأوضاع والتفرغ للمشاكل الداخلية للعراق.

من الصعوبة بمكان أن نغض النظر عن الأطماع العراقية في ثروة الكويت النفطية ، وموقعها الاستراتيجي، وبسبب ما يعانيه العراق من أزمات داخلية انعكست بالتالي على علاقاته الخارجية كما لاحظنا في الفصل السابق.

من هنا جاءت دراستنا لفصل الحدود الملتهبة بين الكويت والعراق، لإلقاء الضوء على هذا الجانب المهم من تاريخ العلاقات بين البلدين، فعلى الرغم من الاعتراف العراقي بالكويت عام ١٩٦٣ م، ظلت مشاكل الحدود معلقة ولم تجد لها حلاً ناجحاً. ومع البداية المشجعة في عهد الرئيس عبد السلام عارف وخاصة في عام ١٩٦٤ م، الذي شهد تعاونا اقتصاديا، ورياضيا كويتياً عراقياً يدل على الرغبة في مد جسور التعاون المشترك ، والاحترام المتبادل إلا أن مشاكل الحدود ظلت معلقة بين البلدين، ورأينا تقسيمها إلى ثلاث فترات :

أولا: الحدود الكويتية - العراقية (١٩٦٤-١٩٦٦م).

ثانيا : الحدود الكويتية - العراقية (١٩٦٦-١٩٦٨م).

ثالثاً : موقف حزب البعث من قضايا الحدود الكويتية -العراقية (١٩٦٨-١٩٧٢م).

أولا : الحدود الكويتية- العراقية فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٨م:

وهي فترة عاصرها الرئيس العراقي عبد السلام عارف ومثلت فترة هدوء نسبي في قضايا الحدود بين الكويت والعراق. ففي افتتاح الدورة الرياضية العربية في بغداد ١٩٦٤م، أصر الرئيس العراقي عبد السلام عارف على استبدال الفريق الكويتى بالفريق الأردنى لملاقاة الفريق العراقي في افتتاح البطولة، ونزل إلى أرض الملعب وصافح جميع اللاعبين الكويتيين. (١)

وفي أكتوبر ١٩٦٤ م، تم وضع بروتوكول بين حكومتي الكويت والعراق بشأن تشجيع رأس المال والاستثمارات بين البلدين، ووقعت معاهدة تشجع على الاستثمار، ونقل المسافرين، والبضائع بين البلدين وتم الاتفاق على الآتي :

١- حرية تنقل الأشخاص بين البلدين طبقا للترتيبات المتفق عليها.
٢- حرية الاقامة ، والعمل ، والتوظيف ، والأنشطة الاقتصادية، وتشجيع إنشاء مؤسسات استثمار مشتركة في المجالات الاقتصادية.
٣- تكوين لجان مشتركة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين.
٤- تشكيل لجان تختص بالسياحة، والعمال والعمالة مثل اللجنة التجارية، والترانزيت، ولجنة تنظيم الاستثمارات.

وتم التركيز على التعاون الاقتصادي بين الكويت والعراق وبشكل خاص على استيراد المنتجات الزراعية، والصناعية، وإعفائها من الرسوم والجمارك، شرط وضع شهادة بأنها من صنع محلي، وتشكيل لجنة تحكيمية مشتركة في حالة وجود مخالفات، وحررت المعاهدة في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٤ م. (٢)

---

(١) الإذاعة الكويتية : برنامج حوار مع رياضي : عبد الرحمن الدولة أحد المشاركين في الدورة العربية ١٩٦٤ م، بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٩م.

(2) Schofield, Richard : Arabian, OP. Cit. PP359 - 362.

وعلى الرغم من التعاون الاقتصادي والرياضي بين الكويت والعراق في ١٩٦٤م، والهدوء النسبي بين البلدين، الا أن مشكلة الحدود ظلت من المشاكل العالقة والتي لم تجد حلا لها، ففي مارس ١٩٦٤ م، بدأت المشاكل الحدودية عندما حاولت دورية عراقية منع موظفي شركة نفط الكويت من التنقيب قرب الحدود مما أدى إلى حدوث جدل بين البلدين حول مسئولية أي منهما عن الحادث، وردت الحكومة العراقية بأن المسؤولين في البصرة قاموا بهذا العمل دون استشارة الحكومة العراقية.(٣)

وصرح مصدر مسئول كويتي بأن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد سيصل من القاهرة في الرابع من مارس ١٩٦٤م، ثم يغادر إلى بغداد لبحث قضية الحدود الكويتية وآخر مستجداتها على الرغم من عدم تحديد موعد الزيارة بالضبط.(٤)

وادعى العراقيون أن الكويت تقوم بالحفر على بعد خمسة أميال داخل الأراضي العراقية مما يزيد في تعقيد الوضع حسب ما ذكره المساعد في إدارة القسم العربي بوزارة الخارجية العراقية «نجيب الشبيبى»، وهذا يعني أن المحادثات المقبلة بين الطرفين ستكون صعبة، وقال الشبيبي إن العراقيين يأملون بأن تبدأ المفاوضات مباشرة بعد ترسيم حدودهم مع المملكة العربية السعودية.(٥)

وفي الوقت الذي كان العراق يعتبر التنقيب النفطي الكويتي انتهاكاً لأراضي العراق، حيث دخل الكويتيون بضعة أميال في أراضيها، كانت الكويت ترى بأنها

---

(3)F.O. 371/174597 : From Mr GN Jackson, to Foreign Office, Kuwait, 14 March, 1964.

(4)F.O. 371/174597 : From Mr Jackson to Foreign Office, Kuwait, 14 March, 1964, No. 72.

(5)F.O. 371/174597 : From British Embassy Baghdad (D.K. Haskell),to Foreign Office, 26 March, 1964.

تمارس حقها بالسيادة على أراضيها حسب الاتفاق بين الكويت والعراق وطالبت الكويت ببعض الأمور :

- تعيين الحدود بشكل تفصيلي قدر المستطاع.

- إذا كانت هناك علامات حدودية على الأرض فإن الحدود ترسم على أساسها، وإذا لم يكن هناك وجود لمثل تلك العلامات، فقد طلب الكويتيون توافر نية العراقيين لترسيمها على الأرض.(٦)

وهذه الخلافات الحدودية ألقت بظلالها على علاقاتهما السياسية، فأشارت وثيقة سرية بريطانية ١٩٦٤م، إلى المخاوف البريطانية من هجوم عراقي على الكويت واحتلالها والتحكم بإنتاج النفط الكويتي، ووضعت خطة طوارئ آخذة بعين الاعتبار عوامل الربح والخسارة وفقا لمصالحها تتمثل فيما يلي :

- زيادة الإنتاج النفطي الاحتياطي البريطاني في المستقبل.
- تجميد أرصدة الكويت من الإسترليني في لندن حتى لا تتمكن أية جهة رسمية من سحبها ماعدا الجهة المودعة.
- حرمان العراق من التعامل فى الجنيه الإسترليني في الأسواق النفطية، والحصول على إيراداتها.
- الضرر الوحيد للمصالح البريطانية سيكون انخفاض أرباح شركات النفط البريطانية، وتأثر الاستثمارات فيها، وهذه الخسارة لن تزيد عن ١٠٠ مليون جنيه إسترليني سنويا، وستكون لسنوات قليلة.(٧)

وفي مارس ١٩٦٥ م ، قام الشيخ صباح السالم بزيارة للعراق وزار منطقة كربلاء، وتركزت محادثاته مع الجانب العراقي حول تخطيط الحدود، وقدم العراق

(6)F.O. 371/174597 : From W. Marsden to Foreign Office, Baghdad, 21 January, 1964, (Iraq-Kuwait Frontier).

(7)F.O. 371/174610 : From D.C.P. Gracie to Foreign Office, Kuwait, 13 July, 1964.

اقتراحاً تتنازل الكويت بموجبه عن جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين مقابل تنازل العراق عن منطقة أم قصر العراقية.

وفيما يتعلق بالجانب الكويتي فقد رفض العرض، ثم عاد العراقيون وطالبوا باستئجار جزيرة وربة، ورفض الكويتيون الطلب أيضاً، وأشاروا إلى أن ترسيم الحدود يجب أن يكون لما جرى الاتفاق عليه مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ١٩٣٢م، من خلال مراسلاته مع الشيخ أحمد الجابر الأحمد الصباح، وتم التأكيد عليها في اتفاق أكتوبر ١٩٦٣م، والتي اعترفت فيها العراق بالكويت وحدودها.

وإزاء الإصرار الكويتي على رفض المطالب العراقية وافق العراقيون على إلغاء طلب استئجار الجزيرتين الكويتيتين، وتم الاتفاق مع الحكومة الكويتية على إنشاء لجنة لتخطيط وترسيم الحدود.(٨)

وعلى الرغم من موافقة الحكومة العراقية على تكوين لجنة للمضي في ترسيم الحدود، إلا أن مجلس الوزراء الكويتي أصيب بإحباط شديد نتيجة لعدم التقدم في مسألة الحدود مع العراق، وكان الوزراء مؤيدين لترسيم الحدود كما جاء في تحديد ١٩٣٢م، ثم الاعتراف بالكويت ١٩٦٣م، وكان أمير دولة الكويت يريد أن يتحقق من ذلك على الطبيعة من خلال التباحث مع الرئيس العراقي عبد السلام عارف، خاصة وأنه الوحيد الباقي من الحكومة العراقية التي اعترفت بالكويت ١٩٦٣م، لأن أعضاء الحكومة الباقية تفرقوا لسبب أو لآخر، واستغربت الكويت التردد العراقي في تشكيل اللجنة المشتركة لترسيم الحدود بين البلدين، والتي سبق الاتفاق عليها.(٩)

ورأى رئيس الوزراء العراقي «د. عبد الرحمن البزاز» ضرورة فتح صفحة

(8)F.371/179838 : From British Embassy, Kuwait (G. N. Jackson),to Foreign Office,31 March,1965.

(9)F.O. 371/179838 : From British Embassy, Kuwait (G. N. Jackson), to Foreign Office, 25 Sep, 1965.

جديدة من العلاقات بين الكويت والعراق، وأن التأخير والمماطلة في تشكيل اللجنة المشتركة يعود للتحمس في إنشائها دون تنظيم مسبق، وأشار في حديث مع السفير الكويتي في العراق «محمد الحمد» إلى الرغبة المشتركة في التعاون مع الكويت، وجذب كل أنواع الرأسمال الخاص والعام الكويتي للاستثمار في العراق، وألمح إلى البطء في هذا المجال رغم الاتفاقية الاقتصادية بين الكويت والعراق في أكتوبر ١٩٦٤م، وامتدحت الصحافة العراقية الزيارات التي قام بها وزير المالية الكويتي الشيخ جابر الأحمد، ووزير الإرشاد والأنباء الشيخ جابر العلي.(١٠)

ومما يجدر ذكره انه كان هناك تحفظ كويتي نحو الاستثمار في العراق بسبب مشكلة عدم الاستقرار السياسي في العراق، والخوف من مصادرة أي ممتلكات كويتية كما حدث في فترات سابقة حيث تمت مصادرة مزارع النخيل الخاصة بالأسرة الحاكمة في الكويت.

إلا أن المشاكل الحدودية عادت لتلقي بظلالها على الكويت والعراق حيث حدث خلاف بسيط حول نقطة الجمرك التي أقامها العراق على الحدود القريبة من جبل سنام على بعد ٢٠٠ ياردة من الجانب الحدودي الكويتي، وطلبت شرطة الحدود الكويتية إزالتها، وكان الرد العراقي ضرورة إحضار بعض الشاحنات الكويتية لإزالتها، إلا انه تم إيقاف الشاحنات قبل أن تصل إلى الحدود، وجرى احتواء هذا الحادث من خلال القنوات الدبلوماسية.(١١)

وحاول السفير الكويتي في بغداد إثارة مسألة تشكيل لجنة الحدود المشتركة بين الكويت والعراق رغم الاتفاق المبدئي على إنشائها متسائلاً عن أسباب التأخير العراقي، إلا أنه لم يجد رداً واضحاً وفي منتصف ديسمبر ١٩٦٥م، أقيم موقع

(10)FO 371/179838 From British Embassy, Baghdad (SL Egerton), to Foreign Office,24Nov, 1965.

(11)FO 371/179838 From Mr Jackson to Foreign Office, Kuwait, 14 Dec, 1965, No 575.

كويتي لشرطة الحدود المدنية في خيمتين اثنتين مقابل الموقع العراقي الداخل في الأراضي الكويتية، وطلب وزير الدفاع والداخلية الكويتي الشيخ سعد العبد الله من العراقيين إيقاف العمل الذي بوشر ببنائه في الموقع، ورغم وضع الكويت ميزانية لإقامة موقع جمارك متقدم بدلا من الموقع الجديد في منطقة العبدلي الكويتية، إلا أن الكويتيين لم يبنوا الموقع خوفاً من إثارة أو استفزاز العراقيين.[١٢]

ومع ذلك حاول الكويتيون منع العراقيين من استمرار العمل في المركز، وتطلب الوضع ضرورة قيام مباحثات على المستوى الدبلوماسي بين البلدين، ورد الكويتيون بأن ما حدث هو عمل بسيط وباستطاعة القوات الكويتية احتواءه بسهولة ولكنهم آثروا اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية.[١٣]

إلا أن العراق عاد واتخذ بعض الخطوات الاستفزازية، حيث أقام العراقيون بيتا للضيوف إلى الجنوب من سفوان تقريبا على الطريق الرئيسي بين الكويت والعراق في منتصف ١٩٦٥م، لمسافة حوالي ٤٠٠ ياردة داخل الحدود الكويتية، مما دفع الكويتيين إلى إقامة خيام على طول الخط، وأدى ذلك إلى خلاف بين متصرف البصرة والقنصل الكويتي «سعيد بورسلي» الذي غادر إلى الكويت دون تعليمات من الحكومة الكويتية.

أما الجانب العراقي فقد استدعى السفير الكويتي في بغداد، وتم إبلاغه بشكل صريح بضرورة إزالة الخيام دون اللجوء إلى القوة لإزالتها، وكان رأي السفير الكويتي بأن هذه الرسالة العنيفة موجهة ومقررة من عبد السلام عارف شخصياً، وقام العراقيون بوضع خيمتين اثنتين للشرطة، وعدد من سيارات الجيب على بعد حوالي ٢٠٠ أو ٣٠٠ ياردة وراء مبنى الضيوف رداً على قيام الكويتيين بوضع خيمتين للشرطة الكويتية أمام المباني قيد التشييد .

(12)FO 371/179838 From (Mr Jackson) to Foreign Office, Kuwait, 15 Dec, 1965, No 577.

(13)FO 371/179838 From British Embassy, Kuwait (Beaumont) , to Foreign Office, 14 Dec, 1965.

وبعد جدال حام بين وكيل وزارة الداخلية الكويتي «عبد اللطيف الثويني»، ومتصرف البصرة في موقع الجمارك، وافق العراقيون على إيقاف العمل في البناء، وأن تبقى الخيمتان الكويتيتان في الوقت الحاضر، مما أدى إلى تغير الموقف الكويتي الحاد إلى موقف مرن، واضطر رئيس الوزراء العراقي للاعتذار عن التصريحات العراقية، وتم توبيخ متصرف البصرة بسبب سوء تصرفه، وأشار وكيل وزارة الخارجية العراقية بأن القنصل الكويتي في البصرة غير مرغوب فيه، بسبب علاقاته مع أعضاء حركة القوميين العرب العراقية، وظهر بأن هناك خلافات بين رئيس الوزراء د. عبد الرحمن البزاز، والرئيس عبد السلام عارف حول الكيفية التي يجب أن تكون عليها العلاقات مع الكويت وهي نقطة حاول الكويتيون استغلالها.[١٤]

وفي منتصف ديسمبر ١٩٦٥م، ظهرت بعض الإشاعات في العراق عن اشتباك بين قوات الأمن الكويتية والعراقية في سفوان، مما دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال الممثل البريطاني في القنصلية البريطانية في البصرة ويلين Walin، حيث أكد بأن الوضع هادئ في سفوان ولا توجد أي علامات تدعو للتشاؤم، وأن الكويتيين أقاموا موقعا لمنفذ الهجرة في شكل خيمتين على بعد حوالي ٣٠٠ أو ٤٠٠ ياردة من موقع عراقي في سفوان، وأن قرب الكويتيين من العراقيين سبب بعض الاحتكاك بين الجانبين.[١٥]

وعاد الجانب العراقي إلى حفر أساس مركز الجمارك والهجرة على بعد ٤٠٠ ياردة من موقع الهجرة الكويتي الجديد (الخيمتان)، وأرسل الكويتيون بعض السيارات وقوة صغيرة للاستطلاع، ومنع مزيد من العمل على هذا الجانب مما أدى

---

(14) F.O. 371/179838 : From British Embassy, Baghdad (SL Egerton), to Foreign Office,17 Dec, 1965.

(15) F.O. 371/179838 : From British Consulate General, Basra (SL Egerton), To British Embassy, Baghdad, 15 Dec, 1965.

إلى احتجاج العراقيين الذين استمروا في وضع أساس الخنادق خاصة مقابل مركز التفتيش العراقي القائم ، وأدى ذلك إلى اعتراض كويتي بشأن الموقع الجديد .(١٦)

ومع نهاية ١٩٦٥م، منحت الكويت العراق فترة زمنية تمتد إلى شهرين لتشكيل لجنة الحدود المشتركة، وعاد السفير العراقي في الكويت إلى بغداد، واجتمع مع الرئيس العراقي عبد السلام عارف واتضح ضرورة تشكيل اللجنة بين البلدين، وأشار البزاز لصحيفة «الكفاح اللبنانية» في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٦٥م، «نحن لا نعتقد بأن ترسيم الحدود بين الكويت والعراق مسالة ملحة، ومبدئيا لا نعترف بالحدود العربية بين أجزاء الوطن العربي الواحد، وأن الحدود هي عائق لمسيرة العلاقات بين الدول العربية».(١٧)

واستمرت المباحثات المتعلقة بالحدود الكويتية العراقية حيث أكد وكيل وزارة الخارجية الكويتية «عبد الرحمن العتيقي» للسفير الكويتي في بغداد في الثالث عشر من أبريل ١٩٦٦م، بأن الشيخ صباح السالم قد قبل زيارة العراق إلا أن وفاة عبد السلام عارف وضع حداً لهذه الزيارة، وأكد العتيقي بأن الحكومة العراقية ليست قوية بما فيه الكفاية مما يجعلها غير قادرة على الحصول على تصديق لأية إتفاقية مع الكويت، نظراً لاقتناع الكويتيين ، والعراقيين، بوجود النفط في المنطقة الحدودية المتنازع عليها، ولذلك منع العراقيون الكويتيين من عملية حفر النفط ، وكذلك منع الكويتيون العراقيين من الحفر.(١٨)

---

(16) F.O. 371/165487 : From British Consulate General, Basra (JELowe), to SL Egerton, Baghdad, 20 Dec, 1965.

(17) F. 371/185407 : From British Embassy, Baghdad(S.L. Egerton), to Foreign Office, 31 Dec, 1965.

(18)F.O. 371/185407 : From British Embassy, Kuwait (J. A. N. Graham), to Foreign Office,18 April, 1966.

ثانياً: الحدود الكويتية- العراقية : ١٩٦٦-١٩٦٨م.

وهي فترة حكم الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، وتركزت حول قضايا الحدود بين البلدين والاستثمار الكويتي في العراق، فالتقى السفير الكويتي في العراق محمد الحمد بوزير التجارة العراقي «د. باجه جي» واتفق معه على ضرورة دفع عمليات التحضير لتشكيل اللجنة الخاصة بالحدود وأكد باجه جي بأنه سوف يتحرك على نطاق واسع خلال الفترة المقبلة، وألمح «الحمد» إلى المشروعات الاستثمارية الكويتية سواء الحكومية أو التي تتبع القطاع الخاص، والأرباح التي ستجني من استثمار أموالهم في العراق.(١٩)

وأشارت صحيفة «الديلي نيوز» Daily News الكويتية في الثامن من يونيو ١٩٦٦م، إلى قيام حاكم الكويت الشيخ صباح السالم بزيارة العراق، واعتبرتها زيارة ناجحة، وأن الهدف الرئيسي من الزيارة تمحور حول مشاكل الحدود العراقية الكويتية، واتفق الطرفان على إقامة لجنة حدود مشتركة خلال شهرين (٢٠)، واعتبر الثمن لذلك هو استثمار الكويتيين في تنمية العراق. وطلب العراقيون قرضاً من الاحتياطي الكويتي إلا أن الطلب قوبل بالرفض من قبل الكويت، واقترحت تمويل مشروعات من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في العراق شريطة أن يقدم العراقيون مشروعات تتفق مع معايير الصندوق لمنح القروض.

وحاول الكويتيون تسليم العراق أسماء اللجنة الكويتية المقترحة، ومحاولة الضغط على العراقيين لتعيين الأعضاء العراقيين فيها، وتحجج العراقيون بأن الرأي

---

(19)F.O. 371/ 185407 : From British Embassy, Baghdad (R.W.Bailey),to Foreign Office,28 June,1966

(20)F.O. 371/185407 : From British Embassy, Kuwait (J.N.Graham), to Foreign-Office,20 June, 1966.

العام العراقي غير مؤيد لإنشاء اللجنة حتى يجد العراقيون عذراً لكي لا يصلوا إلى اتفاقية مع الكويت بشأن الحدود. (٢١)

وكانت الكويت ترى أن قضية الحدود مع العراق قضية جوهرية لأي محادثات بين البلدين حتى يمكن وضع نهاية لمسألة الحدود المعلقة ، في حين كان الجانب العراقي يحاول التملص من أي اتفاق حدودي ، ويركز فقط على الجانب الاستثماري الكويتي في العراق ، أي الإفادة من جانب واحد.

وبهدف تفعيل المسار الاقتصادي فقد تم توقيع اتفاقية اقتصادية أخرى بين الكويت والعراق ، تضمنت بعض البنود التي توفر حماية نوعا ما للاستثمارات الكويتية في العراق ، بسبب خوف رجال الأعمال الكويتيين من التأميم او المصادرة، وخشيتهم من رفع الضرائب الجمركية العراقية ، كما تم إجراء مباحثات عراقية مع الصندوق الكويتي للتنمية لدعم مشروعي مصنع الورق بالقرب من البصرة ، ومشروع كهربائي مائي إلى الشمال من بغداد(٢٢) ، وكان الجانب العراقي يرى أن تزويد الكويت للعراق بالكهرباء مقابل تزويد الكويت بمياه شط العرب يعطي ضماناً للكويتيين ضد انقطاع منافيس المياه. (٢٣)

وكان لهذا التعاون الاقتصادي آثاره الإيجابية على مسألة الحدود الكويتية العراقية، فتم الاتفاق على تشكيل اللجنة خلال زيارة أمير دولة الكويت للعراق بعد المباحثات التي أجراها مع الرئيس عبد الرحمن عارف. وضم الجانب الكويتي كلا من:

---

(21)F.371/185407 : From British Embassy, Kuwait (W.F.Marshall), to Foreign Office,12 July ,1966

(22)F.371/185407 : From British Embassy, Kuwait (W.F.Marshall), to Foreign Ofice,12 July ,1966

(23)F.O. 371/185407 : From British Embassy, Kuwait (W. F. Marshall), to Foreign Office,12 July, 1966.

- عبد الرحمن العتيقي وكيل وزارة الخارجية.
- محمد الحمد سفير دولة الكويت لدى العراق.
- عبد اللطيف الثويني وكيل وزارة الداخلية.
- أحمد السيد عمر مساعد وكيل وزارة النفط.
-أشرف مصطفى مستشار وزير المالية.
-سيد حسني خبير وزارة الخارجية.
-فهد الحساوي مدير دائرة المسح في البلدية.

أما الوفد العراقي فضم :

-نوري جميل وكيل وزارة الخارجية.
- عبد الحميد نعمان سفير العراق لدى الكويت.
-د. حسن الراوي مدير الدائرة القانونية.
- على مصطفى متصرف البصرة.
-طارق الكاتب رئيس المهندسين في مديرية الموانى.
-د. محمود الداوود مدير قسم اللغة العربية.
- طارق إحسان شفيق نائب مدير شركة البترول الوطنية.
- علاء الدين الصقال وكيل مدير دائرة المسح.[٢٤]

ويذكر القنصل الياباني في السفارة اليابانية في بغداد (تادا) بأنه علم من مصادر موثوقة تفاصيل الاتفاق السري بين الكويت والعراق، أثناء زيارة أمير دولة الكويت للعراق، حيث اقترح الجانب العراقي ثلاث نقاط :

١- تعهد الكويت بالسماح بحرية الدخول العراقي إلى منطقة أم قصر الكويتية.

---

(24)Daily News (Kuwait)7 August , 1966.

٢- تقديم الكويت اعتمادات جاهزة لضمان عجز العراق الخارجي تتراوح من ١٥-٢٠ مليون جنيه إسترليني في السنة.
٣- تعهد العراق بترسيم الحدود العراقية - الكويتية.

وهذه الاتفاقية رفضها الوفد الكويتي لانها مجحفة بحق الكويت وستقدم لمجلس الأمة الكويتي لتصديقها، وستواجه بالعديد من الانتقادات.(٢٥)

ويؤكد وزير الإرشاد والأنباء الكويتي الشيخ جابر العلي بأن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف يميل إلى اتخاذ موقف ودي من الكويت، وهذا يعود إلى اعتراف أخيه عبد السلام عارف بالكويت ١٩٦٣م، وهناك العديد من الضغوط على عبد الرحمن عارف بسبب العجز المادي، ولذلك طلب العراق قرضا من الكويت بقيمة ١٥ مليون دينار كويتي وهو ما سيواجه بالرفض من مجلس الأمة الكويتي.

وتم وضع اقتراح عراقي بديل عن القرض بأن تودع الكويت خمسة ملايين دينار كويتي في بنك عراقي بدلا من إيداعها في بنك بالمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو أوربا، إلا أنه ظهر أن هناك مطالب أخرى للعراقيين هي جزيرة وربة الكويتية، وأكد وزير الأنباء والإرشاد الكويتي الشيخ جابر العلي أن الكويت لن توافق على أي منهما. (٢٦)

ومع أواخر ١٩٦٦م ، قام العراقيون بانتهاك الحدود الكويتية حيث قامت فرقة عراقية باجتياح جزيرة بوبيان الكويتية احتجاجاً على عدم إشراك العراق في مباحثات الحدود بين الكويت، والمملكة العربية السعودية، وإيران، بشأن منطقة الجرف القاري.

---

(25) F.O.371/185407From : British Embassy, Kuwait (J.A.N.Graham),to Foreign Office,16 August ,1966.
(26)F.O. 371/185407 : From British Embassy, Kuwait (G.N. J ackson), to Foreign Office , 24 Sep , 1966.

ووصفت صحيفة «المحرر» البيروتية بأن دخول القوات العراقية إلى جزيرة بوبيان الكويتية كان من أجل ممارسة المزيد من الضغوط العراقية على الكويت وبالتالي ضمان حقوق العراق في مياهها الإقليمية، ونفى العراقيون ما ذكرته الصحيفة، وأكد الرئيس العراقي للسفير الكويتي بأن هذه التقارير لا أساس لها من الصحة، وأن الحكومة اللبنانية منعت الصحيفة من الصدور لمدة خمسة أيام لنشرها مقالا ينتقد الكويت وحاكمها.(٢٧)

ومما يدل على عدم الرغبة العراقية في ترسيم الحدود مطالبتهم بقيام الشرطة الكويتية والعراقية بمطاردة المهربين على الحدود، كما بدأت الحكومة العراقية بشن حملة ضد الكويت من خلال صحافتها، وركزت على النقاط التالية :

أولاً : القيود التي وضعتها الكويت على الحدود (دون تحديد ماهية هذه القيود).
ثانياً : عدم تمكين المواطنين في كلا البلدين من التنقل بحرية.
ثالثاً : انتقادها للكويت لعدم إشراكها للعراق في المساعدات التي تقدمها للدول العربية.
رابعاً : التلميح بإشارات بأن الكويت للعراق ، والعراق للكويت.(٢٨)

ويلاحظ هذا التغير في لهجة الصحافة العراقية تجاه الكويت بعد الهدوء النسبي في علاقاتهما السياسية لمدة ثلاث سنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٦م، فقد عادت لتحمل الكويت ماتعرضت له العراق من أزمات داخلية. في حين أن وجهة النظر الكويتية تتمثل في :

---

(27)F.O. 371/185407 : From British Embassy, Baghdad (D.A.Gore- Both),to Foreign Office, 15Oct,1966.

(٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : يواقيم رزق، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي، طبعة أولى ١٩٩١م، عدد مارس(٦٦)، ص ١١٠ .

أولاً: عدم استغلال العراق لثرواته النفطية، والزراعية، والطبيعية، وتطويرها بالشكل الأمثل.

ثانياً: أن المشروعات الداخلية في العراق لا يتفق أغلبها مع الأسس التي وضعها الصندوق الكويتي للتنمية.

ولتصعيد الموقف ،قام العراقيون بالدخول إلى جزيرة وربة الكويتية بداعي صيد الأسماك، ورفعوا العلم العراقي عليها، وسرعان ما قامت السلطات الكويتية بإزالته، ومن ثم أقيم مركز شرطة كويتي دائم في الجزيرة منعاً لأي تسلل عراقي إليها.(٢٩)

ورغم التوتر المفاجىء بين الطرفين إلا أن زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف للكويت أواخر ١٩٦٦م، أدت إلى تهدئة الوضع، ووصفت زيارته بأنها ناجحة وتهدف لتطوير العلاقات الكويتية العراقية، وخطوة مفيدة لتوحيد الصفوف العربية وطالب بزيادة قروض الصندوق الكويتي للتنمية للعراق، ووصفها بأنها قليلة. وأشاد بالوفد الكويتي الموجود في بغداد لدراسة المشروعات المختلفة، وامتدح دور الكويت كوسيط لحل الخلافات بين الدول العربية.(٣٠)

إلا أن الصحافة العراقية عادت من جديد إلى خلق توتر بين الكويت والعراق فأعربت عن تذمرها من ترحيل الكويت لعدة ألوف من العمال العراقيين من أراضيها، ولصعوبة حصول العراقيين على سمة دخول إلى الكويت باستثناء بعض الرحلات الأسبوعية القصيرة، وأن السلطات العراقية قررت تشكيل لجنة مؤلفة من وزارات الداخلية، والمالية، والاقتصاد، ورئيس الجمارك، ليناقشوا قضية منع دخول المواطنين العراقيين إلى الكويت، وتختص أيضاً بتحديد حجم التهريب.

---

(29)F.O. 371/185407 : From British Embassy, Kuwait (J.A.N. Graham) to Foreign Office, 9 Dec, 1966.

(٣٠) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ٨/ ١٢/ ١٩٦٦م.

وزارات الداخلية، والمالية، والاقتصاد، ورئيس الجمارك، ليناقشوا قضية منع دخول المواطنين العراقيين إلى الكويت، وتختص أيضاً بتحديد حجم التهريب.

وفي الوقت نفسه غادر الوفد الاستثماري الكويتي بغداد في ديسمبر ١٩٦٦م، ورغم الوعود الكويتية بدعم الاستثمار الكويتي في العراق، إلا أنهم لم يجدوا أى تقدم عراقى بشأن تحديد الحدود [٣١]، وهذا يرجع إلى إصرار الكويتيين على أن التقدم بشان ترسيم الحدود مطلب أساسي وشرط للاستثمار الكويتي في العراق.

كما عاد أيضاً الوفد الكويتي الخاص بمباحثات الحدود مع العراق في مارس ١٩٦٧م، وأصدر العراقيون بياناً أكدوا فيه على روح التفاهم التي سادت المباحثات بين الطرفين، وأن محادثات أخرى سوف تعقد في الكويت خلال الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٦٧م، وأن تأجيل المحادثات ضرورة لمزيد من الدراسة. [٣٢]

ولم تمض مدة وجيزة على عودة الوفد الكويتي من العراق حتى شهد أبريل ١٩٦٧م العديد من التجاوزات العراقية على الحدود، حيث قاموا بالاعتداء على بعض البدو في المنطقة الواقعة بين العبدلي وسفوان على الحدود المشتركة، وتقع هذه المنطقة فى حقل«الرتقة» المجاور لحقل «الرميلة» وهي منطقة غنية بالنفط والماء. [٣٣]

وعبر العراقيون عن تذمرهم من قيام الكويت بحفر عيون مائية داخل ما يعتبرونه حدودهم بالقرب من منطقة العبدلي الكويتية، ودخلوا في نزاع مع العاملين فى الموقع نفسه، كما أصروا على ضرورة إزالة الكويت للخيام الموضوعة، ووافقت الكويت على أن تتم الإزالة خلال عشرة أيام، شرط أن يزيل العراقيون كل خطوط

---

(31)F.C.O. 8/627 : From British Embassy, Baghdad (D. A. Gore - Both), to Foreign Office, 25 Feb, 1967.

(32)F.C.O. 8/ 627 : From British Embassy, Baghdad (D. A. Gore - Both), to Foreign Office, 4 March,1967.

(٣٣) الكويت وجوداً وحدوداً : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

التأسيس المعدة للبناء واللوحة، وغيرها من الإنشاءات القريبة من الحدود الكويتية. وكان أمير دولة الكويت مقتنعاً بأن المسألة يمكن أن تحل دبلوماسيا رغم انتهاك القوات الجوية العراقية للمجال الكويتي، وأن الحكومة العراقية دبرتها بطريقة مقصودة لتحسين صورتها المهزوزة داخلياً.(٣٤)

ورغم لجوء الكويت إلى حل الموضوع من خلال القنوات الدبلوماسية، إلا أن القوات العراقية عبرت الحدود الكويتية، وأزالت خيمتين كويتيتين استخدمتا لفحص الجوازات، ووضعت القوات الكويتية في حالة تأهب، وتم نشر خمس وثلاثين عربة مدرعة على طول الحدود مع فرقة من الكوماندوز، وفرقة مشاة، وفرقة من الشرطة العسكرية، وفوج من العربات المدرعة مع اتخاذ الحذر والحيطة.

وبعث رئيس الأركان الكويتي اللواء «مبارك عبد الله الجابر» تقريراً للحكومة الكويتية عن التحركات العراقية، حيث أشار إلى تحرك خمسين من الدبابات العراقية غادرت منطقة الشعيبة العراقية متجهة جنوبا باتجاه الحدود، وطلبت الحكومة البريطانية من قواتها المرابطة في البحرين بأن تكون على أهبة الاستعداد في حالة استدعائها(٣٥)، وهذا يعني أن القوات البريطانية تتابع التحركات العسكرية العراقية.

وكاد هذا الحادث الحدودي أن يؤدي إلى تدخل الطائرات البريطانية للدفاع عن الكويت، خصوصا بعد أن ضرب جناح طائرة عراقية أثناء تحليقها المنخفض إحدى الشاحنات الكويتية مما هدد بسقوط الطائرة، وما قد يؤدي إلى ادعاءات عراقية بأن الكويت أسقطت الطائرة، وطلب وزير الدفاع الكويتي الشيخ سعد من اللواء مبارك

---

(34) F.C.O.8 / 627 : From Mr. Jackson to Foreign Office, Kuwait, 19 April, 1967, No. 125.

(35)F.C.O. 8/627 : From Mr. Jackson to Foreign Office, Kuwait, 24 April, 1967, No. 132.

ضبط النفس على الحدود، ورأت الحكومة البريطانية بأن الحادثة ليست سوى «زوبعة في فنجان»، خصوصا وأن أغلب القوات العراقية في منطقة «كردستان»، وأن العراق لايملك قوات كافية في البصرة.(٣٦)

وأكدت الحكومة البريطانية أن وجود القوات البريطانية في الخليج ضرورة للدفاع عن الكويت، والحفاظ على الأمن الخليجي.(٣٧)

وزعم العراقيون أن دبابات الجيش الكويتي أصابت جناح طائرة عراقية، وانها سقطت(٣٨)، وسرعان ما عاد الوضع إلى طبيعته، وصرح وزير الدفاع العراقي أن هذه الحادثة ليست مقصودة وأن المشكلة يمكن أن تحل دبلوماسيا.(٣٩)

كما أشارت إحدى الصحف الجديدة في بغداد نقلاعن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بأنه لايوجد توتر على الحدود بين العراقيين وإخوانهم الكويتيين. وذكر أيضاً متحدث رسمي عراقي بوزارة الخارجية بأن السلطات الكويتية العليا تلقت اعتذاراً من العراق بشأن حادثة الحدود، في حين أشارت روايات أخرى أن العراقيين لم يقدموا اعتذاراً لان الحادث لا يتطلب ذلك، وأن حوادث الحدود طبيعية جداً، وحلت بطريقة ودية مع تأكيد المصدر العراقي على العلاقات الطيبة بين الدولتين.(٤٠)

---

(36)F.C.O. 8/627 : From Mr. Jackson to Foreign Office, Kuwait, 19 April , 1967, No. 124.

(37)F.C.O. 8/627 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Jackson), to Foreign Office,20 April, 1967,No.128.

(38)F.C.O. 8/627 : From British Embassy, Kuwait (Mr. Jackson), to Foreign Office,25 April, 1967,No.138.

(39)F.C.O. 8/627 From Mr. Graham to Foreign Office, Kuwait, 29 April, 1967, No. 147.

(40)F.C.O. 8/627 From: British Embassy Baghdad (J. F.Walker),to British Embassy Kuwait ,1 May ,1967.

وتشير الوثائق البريطانية السرية بتاريخ الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٧م، والتي نشرتها جريدة «القبس» الكويتية إلى الخطة التي وضعتها بريطانيا لحماية الكويت، وتتضمن الاحتياطات التي وضعتها الحكومة البريطانية ضد أي احتلال عراقي للكويت :

- الحفاظ على الودائع الكويتية بالإسترليني في لندن.
- كيفية استخدام أي حكومة كويتية في المنفى للودائع الكويتية في بريطانيا.
- وضع خطة للقوات الجوية البريطانية في الخليج ، وحاجتها إلى طائرات مقاتلة، أو قاذفات جديدة.
- استبعاد تدخل القوات البرية البريطانية.
- تجميد الأموال الكويتية في الخارج في حالة حدوث سيطرة قوة خارجية على الكويت، حتى لا ينعكس ذلك على الإسترليني.

واستبعدت استغناء الكويت عن المساعدة البريطانية على الأقل حتى عام ١٩٧٠/ ١٩٧١م، ولم تستبعد الوثيقة في حالة اعتداء العراق على الكويت اتخاذ إجراءات ضد منشآت النفط العراقية، وضد شركة أنابيب النفط العراقية، وأشارت إلى أن القوات العراقية لا تستطيع حاليا تأمين القوات اللازمة لاحتلال الكويت بسبب انشغالها بالحرب الكردية في شمال العراق.[٤١]

وعادت قضية الحدود لتطرح نفسها من جديد على الساحة العراقية الكويتية فقام وفد عراقي بزيارة الكويت في السابع من أكتوبر ١٩٦٧م، برئاسة وكيل وزارة الخارجية «نوري جميل»، فيما ترأس الجانب الكويتي وكيل وزارة الداخلية اللواء عبد اللطيف الثويني، وتم تبادل وجهات النظر بشأن قضية الحدود، وضرورة اجتماع لجنة الحدود المشتركة في بغداد في النصف الأول من مارس ١٩٦٨م، وأن تؤخذ

---

(٤١) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ١/ ١/ ١٩٩٩م.

بعين الاعتبار الدراسات الفنية، والنتائج النهائية لعملية المسح الأرضي، ووافق الطرفان الكويتي والعراقي على السماح للفرق الفنية من كلا الجانبين ليتحركوا في حرية تامة في منطقة الحدود، وضرورة استمرار الجهود الموجهة نحو تطوير العلاقات بينهما.(٤٢)

وأكد وكيل وزارة الداخلية الكويتي اللواء عبد اللطيف الثويني للسفير اليوناني في الكويت بأن العراقيين يوظفون كل الأساليب ، لتأخير مناقشة مسألة الحدود، ويزعمون بأن ليس لديهم خرائط كاملة لمنطقة الحدود الكويتية العراقية، واقترح الكويتيون ضرورة قيام مسح مشترك ، إلا أن العراقيين رفضوا ذلك.(٤٣)

وعلى الرغم من الزيارات المتبادلة بين الطرفين لترسيم الحدود، إلا أن الطائرات العراقية استمرت في خرق الأجواء الكويتية حين حلقت بعضها داخل المجال الجوي الكويتي، وتعامل معها الكويتيون بهدوء ودون مبالاة، وحدثت خمسة انتهاكات جوية في السادس من نوفمبر ١٩٦٧م، من قبل الطيران العراقي.(٤٤)

واقترحت بريطانيا إضافة بعض الاحتياطات إلى جانب نظام الإنذار المبكر للدفاع عن الكويت، إلا أنه حدث نوع من التفاؤل بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى للكويت في الفترة ما بين السادس والتاسع من يناير ١٩٦٨م، وتعتبر الزيارة الأولى على هذا المستوى منذ زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف للكويت في أغسطس ١٩٦٧م، وحصل رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى في هذه الزيارة على مساعدات من الصندوق الكويتي للتنمية لمشروعي ورق الصحف في

---

(42)F.C.O.8/627: From British Embassy, Kuwait (J.A.N. Graham),to Foreign Office, 11 Oct, 1967, (Iraq - Kuwait Border Committee).

(43)F.C.O. 8/627: From British Embassy, Kuwait (J. A. N. Garahm), to Foreign Office , 15 Oct , 1967.

(44)F.C.O.8/627: From British Embassy, Kuwait (J.A.N. Garahm),to Foreign Office , 12 Nov, 1967.

البصرة، وبناء محطة للطاقة في الشمال، وأثار طاهر يحيى مسألة تصدير النفط العراقي عبر خط أنابيب إلى مرفأ يقام على الشاطئ الكويتي.

وأعرب وزير الخارجية الكويتي الشيخ «صباح الأحمد» عن سروره بهذا المشروع لانه يحمى الكويت من المطامع العراقية، لكنه لا يزال يرفض مشروع مد قناة المياه من البصرة الى الكويت الذي قد يجعلها عرضة للضغط العراقي، وشدد الشيخ صباح على أن أي مشروع لن يتحقق قبل إقرار الحدود المشتركة بين البلدين.[٤٥]

وذكر راديو بغداد أن طاهر يحيى يحمل رسالة من الرئيس عارف إلى أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم لتبادل وجهات النظر، وتنسيق الجهود ضد العدو الصهيوني، وإزالة العقبات التي تعترض تطوير العلاقات الاقتصادية، والثقافية، والصناعية بين الكويت والعراق، وعقد اجتماع جانبي بين «طاهر يحيى» ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ «جابر الأحمد» الذي رحب برئيس الوزراء العراقي وأعضاء بعثته ، وامتدح الدور الإيجابي للعراق في خدمة القضايا العربية.

كما ألقى طاهر يحيى كلمة شكر فيها الشيخ جابر الأحمد، وأسف لكون لقائهما يأتي في وقت مؤلم جدا بعد النكسة العربية في حزيران ١٩٦٧م، وأكد بأن «الدول العربية لديها من الموارد الهائلة التي متى استغلت استغلالا صحيحا لتحولت النكسة إلى نصر».

واستعرض الجانبان المشاكل الحدودية، وضرورة استمرار الجهود للتغلب على الصعوبات، وتم الاتفاق على قيام لجنة مشتركة لاقامة مشروعات مشتركة في مجالات الحديد والصلب، والبتروكيماويات، والطابوق، والصناعات الكبريتية، وعبر الجانب الكويتي عن موافقته على تمويل مشروعى مصنع الورق في البصرة،

---

(٤٥) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ٥/ ١/ ١٩٩٩م.

ومشروع محطة القوى بسامراء، والتعاون في المجال الزراعي، وتشجيع حركة العمال، والتوظيف، طبقاً للاتفاقية الاقتصادية بين البلدين في أكتوبر ١٩٦٤م.(٤٦)

ولقد وجد البيان الصادر عن أعمال الجانبين صدى واسعاً في الصحف العراقية التي رحبت به واعتبرته رمزاً للوفاء والتعاون العربي الذي يأتي بعد هزيمة نكراء حاقت بالأمة العربية. ولقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد بأن معظم الكويتيين من الجيل القديم غير واثقين بالعراق، وأشارت بعض التحليلات إلى أن سبب القلق الكويتي يعود إلى خشية الكويتيين من استغلال العراقيين للحالة النفسية والعسكرية والاقتصادية السائدة علي الساحة العربية بعد الهزيمة وأن غزو الكويت باسم الوحدة العربية وعودة الفرع إلى الأصل ووضع الثروة فى خدمة المعركة يعتبر من الشعارات التي يمكن أن يسوقها العراق آنذاك.

وعلى الرغم من أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل سواء على صعيد التحرك العسكري العراقي أو التطوير في مسألة الحدود إلا أن الشيخ صباح الأحمد صرح بأن مشكلة الحدود سوف تستقر، طالما ظل طاهر يحيى رئيساً لوزراء العراق لأن الرجل يتمتع بنفوذ وقوة ومصداقية. وكان هذا داعياً للتفاؤل، خاصة بعد تصريحه في الكويت بأن «الحكومة العراقية تولى مسألة الحدود مع الكويت اهتماماً كبيراً».(٤٧)

وبعد فترة من زيارة رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى رد أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح الزيارة لبغداد وذلك فى يونيو ١٩٦٨م، واستغرقت يوماً واحداً(٤٨)، وصدر البيان الرسمي الخاص بالزيارة جاء فيه :

---

(46)F.C.O. 8/627: From British Embassy, Kuwait (Section of Information), to Foreign Office, 9Jan, 1968 (Tahir Yahiya visit to Kuwait).

(47)F.C.O. 8/627: From British Embassy, Beirut(H. S. J. B. Armitage), to Foreign Office , 15 Jan ,1968.

(٤٨) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ١٩/ ٤/ ١٩٦٨م.

«قام أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم بزيارة إلى الجمهورية العراقية بتاريخ السادس عشر من يونيو ١٩٦٨م، بناء على دعوة من الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف واستقبل الضيف بالترحاب الودي من الحكومة والشعب العراقي، كان تعبيرا للروابط الأخوية والمصيرية بين البلدين.»(٤٩)، ووصفت الزيارة بأنها كانت ناجحة رغم قصرها، وأكد البيان الختامي على ضرورة توحيد الجهود العربية لمواصلة النضال ضد العدو الصهيوني، كما تبرع الشيخ صباح السالم بمبلغ مليون دينار لمساعدة ضحايا الفيضانات التي حدثت فى العراق في أبريل ١٩٦٨م، وعبر الجانبان عن الرضى التام للإنجازات التي تمت في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدين.(٥٠)

ثالثاً: موقف حزب البعث من الحدود العراقية - الكويتية ١٩٦٨ - ١٩٧٢ م:

فى يوليو ١٩٦٨م، حدث تغير في نظام الحكم في العراق حيث سيطر حزب البعث على الحكم، ونظرت الحكومة الكويتية للثورة على أنها شأن داخلي، وذكر سكرتير وكيل وزارة الخارجية الكويتية «عيسى الحمد» في الثالث من أغسطس ١٩٦٨م، بأن الحكومة الجديدة في العراق هي الجناح الأيمن لحزب البعث في سوريا، وأن الكويت ترى بأنهم معتدلون، وأنهم لن يكونوا أقل ليناً من عبد السلام وعبد الرحمن عارف فيما يتعلق بمسألة الحدود.(٥١)

---

(49)F.C.O. 8/627 : From British Embassy, Baghdad to Foreign Office,16 June, 1968 (Joint communiqué on the staff visit of the Amir of Kuwait to the Iraq).

(50)F.C.O. 8/627: From British Embassy, Baghdad, to Foreign Office , 21 June, 1968.

(51)F.C.O. 8/627: From British Embassy, Kuwait (D.E.S. Bather Wick), to Foreign Office,5 Aug ,1968.

ولم يتوجس الكويتيون كثيراً من الثورة التى جاءت بأحمد حسن البكر والبعثيين إلى السلطة واعتبروا ذلك شأناً داخلياً عراقياً، وأرسل أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم في العشرين من يوليو ١٩٦٨م، رسالة تهنئة إلى البكر تتضمن اعترافاً كويتياً بنظام الحكم الجديد، دون أي تعليق رسمي آخر، حيث كانت الكويت تأمل أن يكون النظام معتدلاً، خاصة وأن أحمد حسن البكر سبق وأن اعترف بالكويت عام ١٩٦٣م. لكن ذلك لم يمنع الكويت من اتخاذ بعض الترتيبات الاحترازية حيث رفعت استعداد وجاهزية القوات المسلحة والشرطة كإجراء وقائي.(٥٢)

ورحبت الكويت بالنظام الجديد في العراق عملاً بسياستها السلمية التي كانت دائماً تنادي بفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين ، ولحل المشاكل المعلقة بينهما وخصوصاً مشاكل الحدود في ظل وجود الرئيس العراقي أحمد حسن البكر . ولم يمنع كل هذا الكويت من اتخاذ هذه الإجراءات الوقائية.

وأشارت الصحف الكويتية ومنها جريدة «الرأي العام» الكويتية بأن ما حدث في العراق مسألة داخلية بحتة، وتمنت الإستقرار والتقدم للعراق كونه بلداً عربياً، وضرورة التعاون مع كافة الدول العربية (٥٣)،واعتبرت جريدة «الهدف» الكويتية أن الإنقلابات هى تفكيك للوحدة العربية، وأدت إلى هزيمة حزيران ١٩٦٧م، وطالبت النظام الجديد بأن يحدث نقلة نوعية ويعيد البرلمان والديمقراطية في العراق.(٥٤)

وبعد تغير النظام الحاكم في العراق حدث هدوء نسبي وفتور فيما يتعلق بقضية الحدود بين الكويت والعراق ويمكن أن نرجع ذلك إلى سببين رئيسين :

---

(52)F.C.O. 8/627: From British Embassy, Kuwait (D.E. S. Bather Wick) ,to Foreign Office, 23July, 1968, (Reaction to the coup in Iraq).

(٥٣) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٦٨م.

(٥٤) جريدة الهدف الكويتية : بتاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٦٨م.

أولا : إلغاء شاه إيران لاتفاقية شط العرب ١٩٣٧م ، بين العراق وإيران.
ثانيا : تفجر المشاكل في المنطقة الكردية في شمال العراق.

وبسبب الإلغاء الإيراني لاتفاقية شط العرب، طلب العراق من الكويت السماح للقوات العراقية بالدخول إلى الأراضي الكويتية كجزء من قوة عراقية توضع على الحدود للدفاع عن ميناء أم قصر، وبدأت القوة العراقية في عبور الحدود الكويتية قبل بدء المحادثات بين وزير الدفاع العراقي مروان التكريتي، ووزير الداخلية العراقي صالح مهدي عماش مع وزير الدفاع الكويتي الشيخ سعد العبد الله.. التي اعتبرت موافقته المبدئية اتفاقاً[٥٥]، واستمر بقاء هذه القوات حتى مشكلة الصامته ١٩٧٣م.

ومع نهاية ١٩٧١م، اقترحت الحكومة العراقية على الحكومة الكويتية استثمار أموالها في العراق ومناقشة قضايا الحدود بين البلدين، وأكد هذا التوجه وزير الخارجية العراقي مرتضى الحديثي عند زيارته للكويت في مايو ١٩٧٢م والتي تضمنت :

أولا : زيادة استثمار رأس المال الكويتي في العراق.
ثانيا : تنظيم دخول الأيدي العاملة العراقية إلى الكويت.
ثالثا : تنسيق كويتي عراقي بخصوص خطط الدفاع العراقية.
رابعا : استغلال العراق للمنافذ البحرية الكويتية (وربة وبوبيان). [٥٦]

ورغم ذلك فقد اقترحت الكويت بديلاً عن ذلك المشروع بالموافقة على مد أنبوب فقط من آبار العراق الجنوبية إلى ميناء الأحمدي الكويتي. إلا أنه لم يجد قبولا من الحكومة العراقية. [٥٧]

---

(٥٥) عادل الهواري : المرجع السابق، ص ٨١ .
(٥٦) محمد رشيد الفيل : المرجع السابق ، ص٢٤٤ .
(57)Schofield, Richard : Kuwait, O.P.Cit., P 117.

وكان لدى الكويت الأسباب التي تدفعها لرفض مثل هذا التعاون :

أولا : الكويت لا تعارض أي تعاون أو ارتباط قومي شرط ألا يتعارض مع حدود السيادة الكويتية، وألا يضعها رهينة قرارات تخضع للأهواء الشخصية.

ثانيا : تغليب العراقيين للمصلحة الخاصة من خلال المطالبة باستثمار رأس المال الكويتي في العراق رغم عدم الإستقرار السياسي فيها، والرفض المستمر لترسيم الحدود مع الكويت التي ترى بأنها قضية جوهرية لأي محادثات مع العراق.

ثالثا : نجاح الكويت فى ترسيم المنطقة المحايدة مع المملكة العربية السعودية، والجرف القاري مع إيران، وإقامة علاقات متميزة مع الدول العربية، في حين ظلت مشاكلها مع العراق منذ الثلاثينيات من هذا القرن دون حلول واضحة.

ومهما يكن من أمر فقد ظلت مشاكل الحدود الكويتية العراقية ملتهبة، ولم تجد حلاً لها لأنها مناطق غنية بالنفط، وطالبت الحكومة العراقية بتوسيع نشاط رأس المال الكويتي فى العراق، في حين ترى الكويت بأن قضية ترسيم الحدود جوهرية وأساسية لأي محادثات أو تعاون اقتصادي كويتي عراقي ورغم تقديم الكويت لعدة قروض للعراق فى الستينيات.

ومع بداية ١٩٧٣م، ازدادت الضغوط العراقية على الكويت للحصول على منفذ بحري جديد على الخليج العربي ، ولتكرار وضع الحكومة العراقية بعض المشروعات الاقتصادية التي تصب في مصلحة الجانب العراقي، ورفض الكويت لهذه المشروعات مما أدى إلى حدوث اعتداء عراقي على الكويت في مارس ١٩٧٣م.

الفصل الثالث

مشكلة الصامتة ١٩٧٣م

لم يكن غريباً أن تبدأ العلاقات الكويتية العراقية بالتدهور فى أواخر عام ١٩٧٢م، بل كان الغريب أن تستمر هادئة متوازنة لا يشوبها قلق أو توتر، حيث تعود العراقيون إثارة المشاكل، وتذكير الكويتيين بجرح الحدود المفتوح، في محاولة لتصعيد الموقف، ثم تتبع ذلك مرحلة الوساطات والمباحثات، وينتهي الأمر بابتزاز قرض من الكويت مع تسوية مؤقتة لكنها قابلة للالتهاب مرة أخرى.

ففي شهر نوفمبر من عام ١٩٧٢م، قام العراقيون بشق طريق إلى مركز الصامتة الكويتية*، مما أدى إلى تحرك رسمي كويتي سريع حيث قام السفير الكويتي في بغداد (خالد المسلم)، وقنصلها في البصرة، بمقابلة وزير الخارجية العراقي «مرتضى عبد الباقي» وأخبراه بموضوع الطريق، وأوضحا له أن هذا العمل يشكل خرقاً لجميع الاتفاقات السابقة ويعتبر انتهاكاً لسيادة الكويت.

ورد وزير الخارجية العراقي بأن العراق حريص على استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين وأنه سوف يتوقف العمل بالطريق على الفور ٠٠ وزيادة علي ذلك طلبت الخارجية العراقية من سفيرها في الكويت «محمد صبري» إبلاغ المسؤولين الكويتيين بوقف العمل، ورغم هذه الإجراءات المطمئنة، والتي لا غبار عليها، فقد عاود العراقيون استئناف العمل بالطريق المذكور، ونتيجة لاستئناف العمل بالطريق قام مجلس الأمة الكويتي بإرسال وفد إلى العراق لمقابلة الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين اللذين أبديا من جانبهما رغبة في إنهاء الموضوع ودياً[1]، مما يشير إلى واحد من أمرين :

---

* مركز الصامته : يقع داخل الحدود الكويتية على مسافة ٢كم من الحدود مع العراق.

(١) عبد الله الغنيم وآخرون : ترسيم، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

الأول : غياب وحدة مركزية القرار العراقي لوجود مراكز قوى تتحدى بعضها ولا تحترم قراراتها.

الثاني : لعبة توزيع الأدوار بحيث يبدو في العمل السياسي تجاه الكويت صقور وحمائم، فيصعد جناح الصقور الموقف، ثم يأتي دور الحمائم بالتهدئة ... وفي كلتا الحالتين فالتصرف الرسمي العراقي لا يصب في مصلحة النظام ومصداقيته والوثوق بوعوده.

وفي فبراير ١٩٧٣م، قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد بزيارة لبغداد، ورافقه في الزيارة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي «عبد العزيز حسين» والسفير الكويتي في العراق خالد المسلم، وحضر من الجانب العراقي وكيل وزارة الخارجية «عبد الحسين الجمالي»، وسفير العراق لدى الكويت «محمد صبري الحديثي، وتم بحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين.[٢]

وقابل الشيخ صباح الأحمد في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٧٣م، نائب الرئيس العراقي «صدام حسين» الذي طالب بجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيين، فرد الشيخ صباح بوضوح «بأن الكويت لن تتنازل عن أي شبر من أراضيها وأن تحقيق هذا الطلب غير وارد إطلاقاً»[٣]، ورغم ذلك فقد أعلن وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد بعد عودته إلى الكويت بأن وفداً رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية العراقي «مرتضى عبد الباقي» سيتجه للكويت من أجل مزيد من المحادثات مع المسئولين الكويتيين.[٤]

وفي الثامن من مارس ١٩٧٣م، بدأت الضغوط العراقية تتزايد على الكويت

---

(٢) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٣) عبد الله الغنيم وآخرون : المرجع السابق ، ص ٦٨-٦٩ .
(٤) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٧٣م.

من أجل تحقيق بعض المكاسب، وطرح الجانب العراقي فكرة عقد اتفاق بين البلدين يتضمن ما يلي :

- تصدير النفط العراقي عبر الأراضي الكويتية.
- إقامة محطات لتكرير النفط العراقي وضخه داخل الكويت.
- إنشاء جسور، وموانيء، ومطارات، وخطوط للسكك الحديدية خاصة بالعراق، معفاة من الضرائب داخل المناطق الكويتية.

وتضمنت الاتفاقية السماح للعراق بإدخال الاتحاد السوفيتي كشريك ثالث.[٥]

وكان من الطبيعي أن ترفض الكويت المشروع العراقي لتعارضه مع السيادة الكويتية، ولم يكن المشروع والمطالب العراقية الآنفة الذكر بجديدة على الوفد الكويتي، بل كان تأكيداً وإلحاحاً يستخدم كافة الحجج والأسانيد لدعم وجهة نظره التي يطرحها بطريقة تكسبه تعاطف الرأي العام العربي.

وعاد العراق إلى ترديد نغمة المنفذ البحري، ووصف العراقيون العراق بأنه «كراج واسع وبابه صغير جداً مما يعطيه الحق بتوسيع بابه»[٦].

وقد ادعى العراق أن منحه منفذاً بحرياً سيكون كفيلاً بوقف التهديدات الإيرانية، وهذا الكلام هو بضاعة جيدة التسويق في الشارع العربي ، في حين أنه يمتلك منفذاً بحرياً يمتد لمسافة ٧٠كم صالحاً للاستخدامات العسكرية والتجارية.[٧]

---

(5)Kelly J.B.: The Gulf and the West, A Critical view of the Arabs and their Oil-policy, Weidefl & Nicolson, London 1980, P 283.

(6) Schofield, Richard: Kuwait, Op. Cit., P117.

(٧) سلسلة عالم المعرفة : الغزو العراقي للكويت •• المقدمات - الوقائع وردود الفعل - التداعيات، ندوة بحثية، عبد المالك التميمي ، العلاقات الكويتية العراقية من ١٩٢١ - ١٩٩٠م، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد : ١٩٥، مارس ١٩٩٥م، ص ٥٦ - ٥٧ .

وانظر ايضاً : مركز البحوث والدراسات الكويتية : منافذ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

وعلى الرغم من ذلك ظل دائم الادعاء بحاجته إلى مياه عميقة ، الأمر الذي جعل الكويت في غاية الحذر بشأن الطموحات العراقية ١٩٧٣م.

ويمكن أن نضع عدة أسباب دفعت الكويت لرفض المشروعات العراقية :

أولاً : تعارض المشروعات العراقية مع السيادة الكويتية.

ثانياً : رفض الكويت لفكرة تأجير جزيرة بوبيان لما لذلك من خطورة مستقبلية على وضع المنطقة.

ثالثاً : الآثار السلبية لهذه المشروعات العراقية على الكويت اقتصادياً لأنها ستحرمها من بعض المزايا الراهنة أو المستقبلية.

رابعاً : إدراك الكويت أن هذا الادعاء العراقي هو ستار للعدوان على الكويت طمعاً في ثروتها النفطية وفي موقعها الاستراتيجى.

مشكلة الصامتة :١٩٧٣م

بعد رفض الحكومة الكويتية للمشروع العراقي وعودة وفدها من بغداد قامت القوات العراقية في العشرين من مارس ١٩٧٣م، بالهجوم على مركز الصامتة الكويتي، وجرى خلاله تبادل لإطلاق النار بين المهاجمين والمدافعين وقتل جنديان كويتيان وجرح آخر، وقتل جندي عراقي، وظهرت النية لدى العراقيين لإنزال بعض القوات في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين.[٨]

وردت الحكومة العراقية بأن ما قامت به القوات العراقية هو رد فعل طبيعي لرد الاعتداء من قبل الجانب الكويتي، ورفضت الكويت الإدعاء العراقي، خاصة وأن

---

(8)Kelly J.B.: OP. Cit., P. 283

الكويت تأمل في إرسال وفد عراقي إلى الكويت لمناقشة آخر مستجدات الحدود، وطالب العراق بإنسحاب قوات البلدين لمسافة عشرة كيلو مترات داخل حدودها، في حين رفضت الكويت الطلب العراقي، وكخطوة لاحقة استدعت سفيرها في بغداد. أما وزير الخارجية العراقي «مرتضى الحديثي» فقد صعب الموقف حين عاد إلى الادعاءات العراقية السابقة، وأعلن بأن الكويت تابعة للعراق، وأهمية جزيرتي وربة وبوبيان كمنفذين مهمين للعراق اقتصادياً وعسكرياً.(٩)

وبما أن هذه الجزر تشغل مساحة كبيرة من مساحة الكويت، ونظراً لأهميتها الاستراتيجية، فإنه يصعب على الكويت التخلي عنها لجار غير آمن وغيرمستقر، ولم يكن تصريح الوزير العراقي إلا عودة للادعاءات العراقية السابقة بأن الكويت جزء من العراق خاصة وأن تلك النغمة من التصريحات انتهي استخدامها بعد توقيع اتفاق أكتوبر ١٩٦٣م، والذي اعترفت فيه العراق باستقلال الكويت، والذي وقعه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر حيث يبدو التضارب واضحاً بين موقف الرئيس ووزير خارجيته.

موقف الحكومة الكويتية من مشكلة الصامتة :

كان الهجوم العراقي على مركز الصامتة شديد الوقع على الحكومة الكويتية التي فوجئت بالموقف من حيث الطريقة العنيفة التي اتبعها العراق، ومن حيث التوقيت الذي تجاوز فرص الحوار، وفرض سياسة الأمر الواقع. في حين كانت الكويت تنتظر وصول الوفد العراقي لاستكمال محادثات ترسيم الحدود.

---

(٩) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ،الجزء الخامس، ص ٣٥١ .

وعلى الفور بدأت الحكومة الكويتية باتخاذ إجراءاتها الرسمية، فاجتمع مجلس الوزراء في الساعة السادسة صباحاً في العشرين من مارس ١٩٧٣م، أي بعد ساعات قليلة من الاعتداء، واتخذ بعض الإجراءات السياسية والاحترازية كإعلام الجامعة العربية، وإغلاق الحدود مع العراق، كما اجتمع مجلس الدفاع بمقر رئاسة الأركان العامة، وشكل غرفة عمليات لمتابعة الموقف واتخذ بعض التدابير لرفع الجاهزية العسكرية الكويتية لمواجهة تصاعد الموقف.

وعقد مجلس الأمة الكويتي اجتماعاً مع الحكومة، ناشد على أثره الحكومة العراقية بتحكيم العقل والمنطق وسحب قواتها من الأراضي الكويتية، مبدياً أسفه من إجراءات الحكومة العراقية ومؤكداً بأن حدود الكويت مع العراق معترف بها عراقياً ودولياً طبقاً لاتفاقية ١٩٦٣م، وهي غير قابلة للمساومة.

وقام وزير الداخلية والدفاع الكويتي الشيخ «سعد العبد الله» بزيارة منطقة الحدود، واطلع على حيثيات الموقف، ثم عاد وقدم تقريره إلى مجلس الوزراء، في حين استدعى وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد السفير العراقي بالكويت محمد صبري الحديثي وأبلغه موقف حكومة الكويت الرافض للإجراءات العراقية المفاجئة والمتجاوزة لكافة الأعراف والقوانين العربية والدولية.[١٠]

وكان الشيخ صباح الأحمد قد أدلي بتصريح لمجلة «الحوادث» البيروتية في أثناء التهديد العراقي، حيث ذكر بأن القوات العراقية ترابط داخل الحدود الكويتية منذ ١٩٦٩م، وأن القوات العراقية عبرت البلاد في أبريل من ذلك العام، بعد أن طلبت الحكومة العراقية باسم العروبة أن تسمح الكويت للعراق بدخول قواتها من أجل مواجهة إيران التي ألغت معاهدة شط العرب في العام نفسه.[١١]

---

(١٠) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.

(١١) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٧٣م.

كما صرح مصدر مسؤول بوزارة الداخلية الكويتية رداً على صحة ما ورد في بيان أصدرته وزارة الداخلية العراقية، وأذاعته وكالة الأنباء العراقية، حيث زعمت بأن الحادث وقع أصلاً من قبل القوات الكويتية عندما كانت تمارس القوات العراقية تدريباتها الاعتيادية.

وأشار البيان إلى :

- الهجوم على مركز الصامتة هو تكرار لاعتداء حدث قبل عشر سنوات.
- أن المركز الكويتي عبارة عن مركز شرطة وأفراده يحملون أسلحة خفيفة.
- أن الاعتداء وقع في الثالثة صباحاً ، وهذا يعني أن هناك إعداداً مسبقاً له.
- أن الاعتداء وقع في وقت كانت تنتظر فيه الكويت من العراق إرسال وفد للبحث في ترسيم الحدود التي سبق أن وافق عليها العراق ١٩٦٣م.

واختتم البيان بأن الكويت طلبت مراراً من السلطات العراقية ترسيم الحدود منعاً لحدوث المشاكل الحدودية، إلا أنها لاحظت التردد العراقي في عدم تحديد زيارة الوفد العراقي لزيارة الكويت.(١٢)

وأعلنت الحكومة الكويتية حالة التأهب القصوى حيث أغلقت الحدود مع العراق، وأغلقت وكالة الأنباء العراقية في الكويت، وقام السفير الكويتي في القاهرة «حمد الرجيب» بتسليم رسالة إلى الرئيس المصري أنور السادات ، وتلقى حاكم الكويت الشيخ صباح السالم مكالمات هاتفية من الدول العربية الشقيقة، وأعربت كل دول الجامعة العربية عن تضامنها معها.(١٣)

وطلبت الكويت من الأمين العام للجامعة العربية السيد «محمود رياض» دراسة هذه المشكلة الطارئة ،والذي طلب من الكويت والعراق الآتي :

---

(١٢) الإذاعة الكويتية : بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٣م.
(١٣) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.

- إعادة العلاقات الطبيعية بينهما إلى سابق عهدها.

-انسحاب قوات الطرفين من المراكز الحدودية.

- استئناف المحادثات بين الطرفين .(١٤)

وطالبت الكويت بأن أي حل للمشكلة يجب أن يتضمن ما يلي :

أولاً : الاهتمام بالمشاكل الحدودية بين الكويت والعراق ووضع حلول ناجحة لها.

ثانياً : انسحاب القوات العراقية من مركز الصامتة الكويتي.(١٥)

وفي خضم الجو الإعلامي والسياسي المتصاعد، والاتصالات العربية المكثفة علي مختلف الأصعدة، وجد العراق نفسه متورطاً ولم يجد أي تأييد من الشارع العربي والحكومات العربية كما كان يأمل، لذلك عمد إلى تخفيف لهجته، فيما ورد على لسان السفير العراقي في القاهرة «سمير نجم» حيث رحبت الحكومة العراقية بمبادرة الرئيس المصري أنور السادات لإيجاد حل سريع للموقف وأكد السفير أن ما تقوم به مصر هو تأكيد لدورها في الوطن العربي، وفي الاتجاه نفسه قدم السفير الكويتي في القاهرة «حمد الرحيب» شكر بلاده للموقف المصري المسؤول على الصعيد القومي.(١٦)

ومن الملاحظ أنه رغم كل ذلك فإن الكويت لم تنس واجبها العربي ولم تتنكر له، ولم تنتهز هذه الفرصة للقيام باستدعاء لواء «اليرموك» الكويتي المرابط على جبهة قناة السويس منذ ١٩٦٧م. في حين كان استدعاؤها له حقاً مشروعاً تبرره واجبات الدفاع عن النفس، إلا أن وزير الداخلية والدفاع الشيخ سعد العبد الله نفي ذلك نفياً قاطعاً وقال «إن الكويت لا ترى مبرراً لاتخاذ مثل هذا الإجراء في الوقت

---

(١٤) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.

(١٥) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق، ص ٦١٤ .

(١٦) عبد الرحيم عبد الهادي: المرجع السابق ، ص ,٥٥

الراهن وإن قوات اليرموك تؤدي واجباً في الدفاع عن الأراضي العربية ضد عدو الأمة العربية وأنه لا فرق بين حماية التراب الكويتي والتراب المصري في السويس».[١٧]

ولقد أثار الاعتداء العراقي الحماس في نفوس الشعب الكويتي فاندفع الشباب الكويتي لتلبية نداء الوطن حيث توجهوا لمراكز وزارة الدفاع طالبين التطوع باندفاع مؤثر وعاطفي، وبدأ الشباب بالتدفق على المراكز في اليوم التالي للعدوان العراقي وعبرت هذه الظاهرة الرائعة عن تماسك الجبهة الداخلية.[١٨]

وتحول موكب تشييع الشهداء الكويتيين إلى مظاهرة حاشدة ،هتفت بحياة الكويت وأميرها، ورفعت لافتات تستنكر الاعتداء العراقي على مخفر الصامتة، وطافت البلاد مظاهرات شعبية وصلت إلى قصر السيف حيث ألقى الأمير بالمتظاهرين كلمة وطمأنهم بأن الحكومة الكويتية ستعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على مصلحة الكويت. كما استقبل سفراء المملكة العربية السعودية، والإمارات، وقطر لدى الكويت ، وتباحث معهم حول متابعة دوافع وأهداف العدوان.[١٩]

واستمرت المظاهرات الشعبية حتى اليوم السادس من العدوان العراقي واستمرت هتافاتها بحياة الأمير منددة بالعدوان العراقي على مركز الصامتة الكويتي، وأكد المتظاهرون استعدادهم للدفاع عن تراب الكويت ، وبذل الغالي والنفيس من أجلها.

وأطل الشيخ صباح السالم من شرفة قصر السيف وشكرهم على مشاعرهم

---

(١٧) جريدة الرأي العام الكويتية: بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.
(١٨) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.
(١٩) جريدة القبس الكويتية: بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٧٣م.

الوطنية، وأكد لهذه الجموع «بأننا جميعاً فداء للوطن، وكلنا أسرة واحدة في السراء والضراء».[20]

واستنكر أيضاً طلبة الكويت والخليج العربي في لبنان الاعتداء العراقي واعتصموا في مبنى السفارة الكويتية احتجاجاً على العدوان العراقي، وأعلنوا استعدادهم للتطوع للدفاع عن الوطن، وتأييدهم للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية[21]، واستهجن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت «فرع القاهرة» العدوان على الحدود الكويتية خاصة وأنه يأتي في وقت تحتاج فيه الأمة العربية إلى تسخير الإمكانيات والطاقات لمواجهة العدوان الإسرائيلي الذي يهدد كيان الأمة العربية، وأسفت لكون هذا الاعتداء العراقي الغاشم جاء من دولة عربية شقيقة ومجاورة.[22]

ولم يقتصر الاستنكار للعدوان العراقي على الكويت فقط بل شمل الجاليات العربية الأخرى فاستنكر الفلسطينيون المقيمون في الكويت الاعتداء العراقي وعرضوا أنفسهم للدفاع عن الكويت عرفاناً وتقديراً للكويت التي شاركوها في السراء والضراء، وامتزج عرقهم في ترابها، واعتبروا الاعتداء العراقي اعتداء عليهم، وانتقدت الجالية المصرية الهجوم العراقي، وطالبت بانسحاب القوات العراقية من أراضي الكويت.[23]

أما الصحافة الكويتية فقد نددت بالعدوان العراقي، خاصة وأنه بعد فترة هدوء نسبي في العلاقات بين الكويت العراق، وفي وقت تحتاج فيه الأمة العربية إلى

---

(٢٠) جريدة السياسة الكويتية : بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٢١) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٢٢) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٢٣) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٧٣م.

تسخير الإمكانيات والجهود لمواجهة العدو الصهيوني وتضمنت العناوين الرئيسة للصحف الكويتية عبارات الاستهجان، والاستنكار لهذا العدوان.

وتضمن المقال الرئيسي لصحيفة السياسة تحت عنوان «هل هذا جرح جديد»؟ استغراب الجريدة الهجوم العراقي الذي يأتي بعد فترة قصيرة من معركة تأميم شركة النفط العراقية، ووجه الاستغراب يأتي في وقت نجح الحكم في العراق في تبديد الشكوك الخليجية تجاه العراق مما جعل بعض العناصر القومية تطالب بالعراق كدولة خليجية، تدافع عن عروبة الخليج، وإبلاغها بأي تحرك رسمي يتخذ في صعيد المنطقة، وتساءلت إذا كان ما حدث بتخطيط مدروس أو أنها مصادفة، وعلى الحكومة العراقية إيضاح ذلك وأن إيضاحه سيعطي مردوداً أفضل، ويعيد المواطن الكويتي إلى فترة الاطمئنان التي سادت العلاقات الكويتية العراقية في الفترة السابقة.(٢٤)

ووصفت جريدة «القبس» ما حدث بأنه موقف غريب من الحكومة العراقية، وطالبت بسحب القوات العراقية من المركز الكويتي، دون انتظار وساطة، وأن ما حدث كان مفاجئاً من جيران أشقاء، وأن الكويت في علاقاتها مع العراق كانت حريصة على مراعاة روح الأخوة، ولم تترك مناسبة دون أن تنتهزها لدعم الشعب العراقي، وطالبت بضرورة تكريس الجهود لمواجهة العدو الإسرائيلي.(٢٥)

أما «الرأي العام»، فوضعت في افتتاحيتها تساؤلاً: «لماذا عدوان العراق؟» حيث أسفت لهدر دماء كويتية، رغم وقوف الكويت دائماً إلى جانب العراق، واعتبرت مشكلة الحدود آنية ولا خلافات عليها، وطالبت جيش العراق بأن يتجه نحو العدو الحقيقي للأمة العربية، وتحرير فلسطين.(٢٦)

---

(٢٤) جريدة السياسة الكويتية: بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٢٥) جريدة القبس الكويتية: بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٢٦) جريدة الرأي العام الكويتية: بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.

وفى التاسع والعشرين من مارس ١٩٧٣م، عقدت الحكومة الكويتية اجتماعاً مهماً، حيث استعرض مجلس الوزراء الوساطات التي قام بها مبعوثو السلام العرب، والاتصالات مع رؤساء الجمهورية العربية السورية، ومصر والسودان، والأمين العام للجامعة العربية، وبعض المسؤولين العراقيين، وأكدت الحكومة الكويتية على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وترسيم الحدود، واستغربت من تصريحات المسؤولين العراقيين التي لا تتجاوب مع الحقائق المسلم بها وهي الاعتراف بالحدود الدولية لدولة الكويت. (٢٧)

الموقف العربي من مشكلة الصامتة :

لم تكن الكويت وحدها التى فوجئت بالهجوم العراقي على مركز الصامتة الكويتي، فقد صدمت أيضاً الدول العربية بهذا التصرف غير المحسوب، خاصة وأنه خطف الأضواء العربية والعالمية، عن قضية الشرق الأوسط والاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية، والسورية، والأردنية إلى جانب الفلسطينية، والتي كانت الدبلوماسية العربية تعمل جاهدة لدفعها من حالة الركود إلى الاهتمام الدولي بما يتناسب والغليان الشعبي الذي مازال يستذكر هزيمة ١٩٦٧م.

وبما أن التصرف العراقي من وجهة النظر العربية جاء في غير وقته ومن غير حق فقد بادر الرئيس المصري أنور السادات بإرسال السفير بوزارة الخارجية «مراد غالب» كمبعوث شخصي إلى الكويت وبغداد في محاولة لحل المشكلة ليبقي التركيز في المنطقة منصباً على مواجهة إسرائيل،كما طلب من وزير الخارجية المصري د. محمد حسن الزيات الذي كان في زيارة لإيران ومتجهاً إلى «دكا»،أن يتحول إلى العراق لحل لتلك المشكلة الطارئة والمفتعلة. (٢٨)

---

(٢٧) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٧٣م.

(٢٨) عبد الرحيم عبد الهادي : المرجع السابق، ص ٥٥ - ٥٦ .

وفي الوقت نفسه وصل الكويت الأمين العام للجامعة العربية لبحث الخلاف وطلب الأمين العام من العراقيين :

- استئناف العلاقات بين الكويت والعراق.
- انسحاب القوات العسكرية للكويت والعراق من المراكز الحدودية.
- استكمال المحادثات بين البلدين. (٢٩)

وبعث الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة برقية للشيخ صباح السالم واحمد حسن البكر حول الموقف الراهن، وتمنى إزالة هذا الحدث بروح أخوية، وأن يبادر الزعماء العرب بحل هذا النزاع سلمياً (٣٠) وتلقى أمير دولة الكويت رسالة تأييد من كل من ملك المملكة العربية السعودية الملك «فيصل»، وحاكم الإمارات الشيخ «زايد بن سلطان »، وحاكم قطر الشيخ «خليفة بن حمد». (٣١)

واستقبل أمير دولة الكويت وزير الإعلام فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية «عبد الله العامري» حيث سلمه رسالة من رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الشعبية «سالم ربيع» تتعلق بتطورات الأحداث الأخيرة على الحدود الكويتية، وبعث الرئيس السوداني «محمد جعفر النميري» مبعوثه «سر الختم خليفة» إلى الكويت في محاولة لتسوية النزاع، وأكد استعداد السودان للإسهام في حل الخلاف ضمن إطار الجامعة العربية. (٣٢)

كما زار الكويت رئيس مجلس الشعب المصري «حافظ بدوي» والوفد البرلماني

---

(٢٩) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٣٠) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٣١) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٣٢) جريدة السياسة الكويتية : بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.

المرافق له لمدة ستة أيام، وصدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان على أن أي خلاف بين الأشقاء لابد أن يحل بالتفاهم.(٣٣)

ولذلك لعبت مصر وسوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، دوراً إيجابياً لحل الخلاف وأرسلت عدة وفود لكلا البلدين. إلا أن العراقيين عمدوا إلى تصعيد الموقف، وأعلن وزير خارجية العراق «مرتضى الحديثي» بأن كل الكويت أرض متنازع عليها، وأن الكويت أرض عراقية ولا توجد أي وثيقة تقول أنها ليست أرضاً عراقية، وأضاف بأن العراق تنازل عن الكويت من أجل الحصول على منفذ بحري على الخليج العربي وخصوصاً في جزيرتي وربة وبوبيان.(٣٤)

وأيدت كل من السعودية وإيران استعدادهما لتقديم المساعدة العسكرية للكويت إذا توغل العراق أكثر في الأراضي الكويتية،(٣٥) وأرسلت المملكة العربية السعودية عدة آلاف من جنودها إلى منطقة حفر الباطن السعودية على الحدود مع الكويت.(٣٦)

واستمراراً للجهود العربية أرسل الرئيس السوري «حافظ الأسد» وزير الخارجية السوري «عبد الحليم خدام» حيث توقف في بغداد قبل وصوله الكويت، كما بعث رئيس منظمة التحرير الفلسطينية «ياسر عرفات» برسالتين عاجلتين إلى الشيخ صباح السالم وأحمد البكر، أعرب عن استياء القيادة الفلسطينية من التوتر الأخير لما لذلك من آثار سلبية على القضية الفلسطينية.(٣٧)

---

(٣٣) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٣٤) عبد الرضا أسيري : الكويت، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١ .
(٣٥) محمد رشيد الفيل : المرجع السابق، ص ١٩٧ .
(٣٦) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، الجزء الخامس، ص ٣٥١ .
(٣٧) جريدة القبس الكويتية : بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.

موقف الصحافة العربية والعالمية من مشكلة الصامتة :

شغلت مشكلة الصامتة حيزاً مهماً من الصحف العربية والعالمية لأهمية هذا الحدث ، فجاء في افتتاحية صحيفة "الجمهورية «المصرية» «الكويت والعراق لمصلحة من»، وطالبت بإيقاف النار فوراً، ومعالجة المشكلة بما يتفق ومبادئ الجامعة العربية، وتكريس الجهود العربية لمواجهة الخطر الإسرائيلي [(٣٨)]، أما الأهرام المصرية فدعت إلى توحيد طاقات الأمة العربية، ووضع خطة مشتركة ضد العدوان الإسرائيلي، واستغلال الطاقات والإمكانيات الكويتية والعراقية لتحقيق هذا الغرض. [(٣٩)]

وأعربت صحيفة «البلاغ» الليبية عن استيائها للهجوم العراقي على مركز الصامتة واعتبرته حدثاً مؤلماً ومؤسفاً في وقت يفترض أن تكرس فيه كل الجهود لصالح الوحدة العربية وكان الأولى بالعراق أن يتجه إلى فلسطين، أو إلى شط العرب الجاثم عليه الوجود الإيراني، وطالبت صحيفة «النهار» اللبنانية بإيجاد مؤسسات عربية من خلال الجامعة العربية تضع آلية لتنفيذ القرارات، وأشادت بجهود الأمين العام للجامعة العربية . [(٤٠)]

وأجمعت الصحف السورية والأردنية على ضرورة وقف القتال بين الطرفين وتوحيد الجهود لمواجهة العدوان الإسرائيلي [(٤١)]، وركزت صحيفة «لاريبوبليك» الجزائرية على ضرورة تطويق الخلاف بالطرق السلمية لما فى ذلك من مصلحة للأمة العربية ، وأوضحت أن العراق ليست له مطامع إقليمية في الكويت، وأن ماحدث مجرد اشتباك حدودي محدود، ورأت ضرورة إزالة الخلاف، والتفرغ للعدو الإسرائيلي. [(٤٢)]

---

(٣٨) جريدة الجمهورية المصرية : بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.

(٣٩) جريدة الأهرام المصرية : بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٧٣م.

(٤٠) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٧٣م.

(٤١) جريدة الرأي العام الكويتية : بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.

(٤٢) السياسة الكويتية، نقلاً عن لا ريبوبليك الجزائرية : بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.

أما «الجارديان» الإنجليزية فوصفت المنطقة التي وقع فيها الاعتداء بأنها ظلت موضع خلاف بين البلدين منذ أن حصلت الكويت على استقلالها ١٩٦١م(٤٣)، وأشارت «الفيجارو» الفرنسية Figaro بأن المراقبين لا يصدقون الإدعاء العراقي بأن الكويت هي التي بادرت بالاعتداء على القوات العراقية على مقربة من الحدود الكويتية، وأن الاعتداء العراقي ما هو إلا استمرار للمطامع العراقية في ثروات الكويت منذ ١٩٣٢م، وأن الاتحاد السوفيتي يرغب في استغلال حزب البعث الحاكم فى العراق بهدف السيطرة على بترول المنطقة، واعتبرت وكالة الصحافة الفرنسية أن رفض الكويت لجميع العروض العراقية لتأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق هما من الأسباب الرئيسة للمشكلة.(٤٤)

ووصفت صحيفة «نيوزويك» News Week الكويت بأنها دولة صغيرة بين ثلاث قوى متصارعة هي إيران ،والمملكة العربية السعودية، والعراق، وعليها الحذر من التحركات العراقية للأراضي الكويتية فى المستقبل.(٤٥)

ونتيجة للجهود العربية المتواصلة من خلال الجامعة العربية، والوفود التي زارت الكويت والعراق تم وضع بعض المقترحات :

- قيام العراق بإرسال وفد إلى الكويت في محاولة لتخطيط الحدود.
- ضرورة تعاون الطرفين في مسألة الحدود ومناقشتها بهدوء.

ورد الجانب العراقي بما يلي :

- موافقة العراق على الاجتماع مع الكويت للنظر في مسائل الحدود.
- بقاء القوات العسكرية العراقية في مركز الصامتة لحين انتهاء اجتماعات الطرفين.

(43)The Gardian : 23.3.1973.

(٤٤) جريدة السياسة الكويتية ، نقلا عن الفيجارو، ووكالة الأنباء الفرنسية : بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.

(45)NewsWeek : 26.3.1973.

- انسحاب العراق من مركز الصامتة وعدم دخول القوات الكويتية إليه إلا بعد انتهاء الاجتماعات .
- ضرورة قيام الكويت بإلغاء الإجراءات الاحترازية التي قامت بها كإغلاق الحدود وإعادة فتح مكتب وكالة الأنباء العراقية، والمكتب التجاري العراقي في الكويت.(٤٦)

في غضون ذلك كانت القوات العراقية قد بدأت انسحابها من الصامتة أثر زيارة قام بها نائب الرئيس العراقي صدام حسين إلى موسكو التي نصحت بدورها أن يتراجع العراق عن موقفه، مما أدي إلى ترحيب كويتي بزيارة وزير الخارجية العراقي للكويت في الثامن من أبريل ١٩٧٣م. إلا أن العراق أخذ يماطل وأخر زيارة الوفد إلى النصف الثاني من أبريل من العام نفسه، وفي الوقت نفسه حذرت الحكومة الكويتية من خطورة الموقف وضرورة عرض الأمر على الجامعة العربية.(٤٧)

واستكمالاً للجهود العربية في حل الخلاف، زار الكويت وفد عراقي في التاسع عشر من أبريل ١٩٧٣م، برئاسة وزير الخارجية العراقي الذي يرى أن حل مشكلة الحدود يتمثل فى منح الكويت للعراق جزيرة وربة الكويتية وقطعة من الأرض مساحتها ميلين تبدأ من العبدلي شرقاً حتى خور الزبير، وكذلك النصف الشرقي من بوبيان، أو أن يقوم العراق بتأجيرهما(٤٨)، إلا أن الكويت رفضت هذه العروض وقدمت قرضاً كبيراً للعراق.(٤٩)

لقد وجدت الكويت فى مسألة منح القروض للعراق في الفترة من ١٩٦٣-١٩٧٣م، مخرجاً لكثير من مشاكلها مع العراق، إلا أن هذه القروض كانت سلاحاً

(٤٦) حسن الرشيدي وآخرون : المرجع السابق ، ص ٦١٤ .
(٤٧) جريدة القبس الكويتية :٢٩/ ٣/ ١٩٧٣م.
(٤٨) محمد رشيد الفيل : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
(49)Kelly, J. B.: OP. Cit., P284.

ذا حدين، ففي الوقت الذي خففت من حدة التوتر مع العراق إلا أنها في الوقت نفسه جعلت الكويت عرضة للابتزاز العراقي المستمر.

الموقف الدولي :

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بالمستجدات التي طرأت في منطقة الخليج العربي، والتي تمثلت في الاعتداء العراقي على مركز الصامتة الكويتي مما دفعهما إلى إتخاذ بعض الإجراءات حيث تحركت وحدات بحرية روسية، ووحدات من الأسطول الأمريكي تجاه الجزء الشمالي من الخليج العربي، وتعرض العراق لضغوط سوفيتية مما دفعه إلى سحب قواته قبل استئناف المباحثات، خاصة وأن نائب الرئيس العراقي«صدام حسين» زار موسكو بعد يوم واحد من مشكلة الصامتة ونتيجة للضغوط السوفيتية قرر العراق تغيير موقفه والنظر في الوساطات العربية [٥٠]، وكان الاتحاد السوفيتي قد طالب العراق بضرورة الانسحاب من مركز الصامتة ، وحل الخلاف سلمياً، مما أدى إلى انسحاب القوات العراقية في أبريل ١٩٧٣م. [٥١]

لقد حرصت الدول الكبرى على احتواء الخلاف الكويتي العراقي لأهمية المنطقة استراتيجيا، والحرص على استقرارها حفاظاً على مصالحها، وللعلاقات الطيبة للكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، ولعل ما يلفت الانتباه غياب الدور البريطاني في هذه الفترة بعد أن كان يتولى الدفاع عن الكويت سابقاً، ومرجع ذلك إلى بروز الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كقوتين بارزتين.

كما يلفت الانتباه أيضاً أنه على الرغم من محاولات الدول العربية للتسوية بين البلدين عبر التصريحات ، والوفود، والبرقيات، والوساطات، إلا أن العراق لم يكن

---

(٥٠) عبد الرضا أسيري : الكويت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١

(51)Schofield, Richard : Kuwait , OP. Cit., P. 119.

ليأخذ الموقف العربي بعين الاعتبار، لولا الموقف الضاغط للاتحاد السوفيتي بعدم تأييده فى خطوته هذه، لأن للسوفييت حساباتهم الخاصة على الصعيد الدولي بشكل عام، وفى منطقة الخليج بشكل خاص، ولو فرضنا أن السوفيت أيدوا وساندوا التصرف العراقي لكانت الأحداث قد أخذت بالتأكيد منحى آخر من الصعب قياس نتائجه ومعرفتها.

ولو أردنا وضع مقارنة نسبية بين أزمتي ١٩٦١م، بين الكويت والعراق، والصامتة ١٩٧٣م، لوجدنا البون شاسعاً فيما بينهما ، ، فالأزمة الأولى ١٩٦١م، كانت تهدف إلى إلغاء الكويت من الخريطة السياسية ومسح الهوية الكويتية، واستخدام ادعاءات تاريخية، أما مشكلة الصامتة ١٩٧٣م، فتمثلت في خلاف حدودي بين بلدين سرعان ما تم احتواؤه في فترة زمنية قصيرة فى حين استغرقت أزمة قاسم مع الكويت ١٩٦١ حتى سقوطه ١٩٦٣م.

إلا أن كلتا المحاولتين العراقيتين ارتبطتا بالأزمات الاقتصادية التي يعاني منها العراق، واستغلال مسألة القروض الكويتية للعراق كوسيلة ابتزاز للكويت، والتى كانت تجد في القروض العراقية مخرجاً لأي خلاف عراقي - كويتي.

الخاتمة

مـرت العـلاقـات السـيـاسـيـة بين الكويت - العـراق في الفـتـرة من ١٩٦١ - ١٩٧٣م، بعـدة مراحل شـهـدت العـديد من الأحداث المهـمة في تاريخ البلديـن سواء على المستوي الداخلي أو الخارجي وقـد انعكس ذلك على عـلاقـاتهـما ببـعضـهـما البعض وجعلها بين مد وجزر هادئة حيناً، وساخنة أحياناً وانتـهت هذه الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

أولاً : منذ الثلاثينيات من هذا القرن والعراق يسلك موقفاً متناقضاً من الكويت فتارة يعترف بها كدولة كـما حدث في عـام ١٩٣٢م، ثم يطالب عبر أجهزة إعـلامه بعائدية الكويت للعـراق ، مع استمرار محـاولته التدخل في شئـونها الداخلية، ثم انتقلت مطالباته في الخمسينيات إلى مناطق حدودية كويتية غنية بالبترول، ثم محـاولة ضم الكويـت للاتحـاد الهـاشـمي عـام ١٩٥٨م، ثم يعـود لمحـاولتـه الأولى الداعية لضم الكويت للعراق عام ١٩٦١م.

وهذا التنـاقض في المسلك العـراقي تجـاه الكويت يـرجع إلى كـثـرة الانقـلابات العـسكرية في بغـداد، وعـدم الاستـقرار السياسي فيـها، حيث تـتغير أهـواء وأطماع الحكام العراقيين مع كل نظام جديد .

ثانياً : أن قـضـيـة الحق التـاريخي التي آمن بهـا حكام العراق هي مـحاولة لتـزييف التاريخ، ومسح الكويـت من الخريطة السياسيـة، وهي نظرية لا تتفق مع المنطق والقانون، ولعبت وسائل الأعلام العـراقية دوراً كبيراً في ترسيخ عـقدة الضم في عـقـول السـاسـة العـراقيين فلم يعـودوا يميـزون بين الـضـم، وفكـرة الوحـدة القائمة على الاحترام المتبادل وإرادة الشعوب.

ولو آمنت كل دولة بفكرة الحق التاريخي لتغيرت الخريطة السياسية للعالم ولطالبت الإمبراطورية الرومانية بممتلكاتها التي مازالت آثارها موجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وطالبت إمبراطورية الأكاسرة بمناطق نفوذها التي كانت تمتد أحياناً داخل الدولة البيزنطية، ولطالبت اسطنبول بعودة العراق نفسه إلى تابعيتها، وفي العالم أدلة كثيرة في العصر القديم والحديث.

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية والجغرافية للكويت، كانت دافعاً كبيراً للأطماع العراقية فيها نظراً لوجود الثروة النفطية التي أحسن الحكام استخدامها في تقدم المجتمع ورفاهيته مقارنة بالعراق، وكذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي للكويت منذ أن كانت الهند درة التاج البريطاني. يضاف إلى ذلك أسباب ذاتية تتمثل في رغبة النظام العراقي في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية المتراكمة فى العراق، ولإلهاء الشعب العراقي عن الوضع السياسي والاقتصادي الضاغط.

رابعاً : كان للحكومة البريطانية دور كبير فى حماية الكويت من الاعتداءات العراقية وتمثل ذلك في إرسال قوات بريطانية إلى الكويت ١٩٦١م، ودعم قضيتها في الأمم المتحدة، واتخاذ الإجراءات الاحتياطية في منطقة الخليج العربي تحسباً لأي هجوم عراقي حتى خروجها من المنطقة عام ١٩٧١م.

خامساً : الموقف العربي من محاولة العراق ضم الكويت عام ١٩٦١م، كان إيجابياً وتمثل في سرعة اتخاذ القرار في إرسال قوات عربية إلى الكويت، وهو إجراء يحدث لأول مرة في تاريخ الجامعة حيث تم إرسال قوات عربية إلى دولة عربية لحمايتها من جار عربي، وكذلك الدور الكبير للمملكة العربية السعودية وللرئيس جمال عبد الناصر في دعم الكويت واستقلالها.

وأكدت هذه الأزمة قوة الجامعة العربية وصلابتها في مواجهة الأزمات، ودورها في حل القضايا العربية ضمن الإطار العربي، ولعل التأثير الحقيقي لأزمة ١٩٦١م، هو خلق فتنة في الأمة العربية، وتحويل الأنظار عن القضية الأساسية وهي القضية الفلسطينية .

سادساً : الاستقرار السياسي للكويت ساهم في وضع دستور ينظم العلاقات بين الحاكم والمحكومين ، وإيجاد مجلس نيابي منتخب عام ١٩٦٢م ، مما أعطى نظام الحكم الكويتي قوة مستمدة من الدعم الشعبي والدستور ، أهلته لتقوية علاقاته وتطورها مع الدول العربية والأجنبية .

سابعاً: نجحت التجربة الكويتية الاقتصادية التى ركزت على رأسمالية السوق الاقتصادي الحر، واستغلال القيادة الكويتية في الإفادة من العوائد المالية فى التنمية والتقدم في حين أن الإدارة العراقية لم تستغل الثروات النفطية والطبيعية في العراق الاستغلال الأمثل، وخصصت قسماً كبيراً منها للجوانب العسكرية، في حين كان نصيب التنمية الاجتماعية، والاقتصادية محدوداً .

ثامناً : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وطبيعة الأنظمة العسكرية والحزبية كانت السبب وراء مشاريعه الداخلية والخارجية التي أثرت عليها الانقلابات العديدة كما حدث في عام ١٩٥٨م ، و١٩٦١م ، و١٩٦٣م، و١٩٦٨م والتي نتج عنها أحداث دموية واستمرار عملية الفوضى، والقتل، والتسلط، وعدم استناد هذه الانقلابات إلى دعم شعبي، وإنما اعتمدت في الأساس على مجموعة من العسكريين يدعون الثورية، وافتقار العراق إلى دستور منظم دائم يحمي الحريات واستمراره في الاعتماد على الدستور المؤقت، أما على المستوى الخارجي فقد استمرت علاقات العراق مع الكويت، ومصر، وإيران يشوبها نوع من الحذر والترقب بل التوتر.

تاسعــاً : استغلال الكويت لثرواتها في دعم القضايا العربية وتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية عام ١٩٦٢م، حيث كان له دور كبير في عملية الإنماء في الوطن العربي، وكذلك المشاركة في دعم المجهود العسكري كما حدث في عام ١٩٦٧م، وحرب الاستنزاف العربي - الإسرائيلي، وحرب ١٩٧٣م، في حين كان الدعم العراقي للمشروعات العربية محدوداً ولا يقارن بدور الكويت في مشروعات التنمية العربية .

عاشــراً : إن قضايا الحدود بين الكويت والعراق ظلت دون ترسيم بسبب الأطماع العراقية في مناطق الحدود الكويتية وجزرها المهمة وربة وبوبيان، مما يفسر تهرب الجانب العراقي من مناقشة هذه المسألة الحساسة، والإلحاح على استغلال المال الكويتي في الاستثمار فيما يتعلق بالعراق فقط.

الحادي عشر : لعبت سياسة الدينار الكويتي دوراً كبيراً في تهدئة الأوضاع مع العراق وإبعاد الأطماع العراقية ولو لفترة محدودة، خاصة وأن الجانب العراقي أتقن سياسة الابتزاز، والضغط على الحكومة الكويتية التى لجأت إلى سياسة القروض المتكررة لإسكات العراقيين .

الثاني عشر : العلاقات السياسية بين الكويت والعراق من ١٩٦١ - ١٩٧٣م، يشوبها التوتر والحذر، وعدم الثقة بين الطرفين والمحاولات العراقية لاستغلال أي منفذ للتدخل في شئون الكويت الداخلية، وإثارة مسألة الضم تارة، ومسألة المنفذ البحري ودعم المشروعات الاقتصادية في العراق تارة أخرى .

الثالث عشر : فشل الأنظمة العراقية في ضم الكويت بسبب العلاقات الخارجية الطيبة للكويت مع الدول العربية، والأجنبية، ودور الشعب الكويتي في المحافظة علي الجبهة الداخلية، ورفض ادعاءات حكام العراق وتكاتف الشعب خلف حكومته كان من أهم الأسباب التي مكنت الكويت من المحافظة على استقلالها.

الملاحق

ملحق (١)

مؤتمر الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع في ٢٥/ ٦/ ١٩٦١م.

Qasim's statement (Summary)

FROM BAGHDAD TO FOREIGN OFFICE

En Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir H. Trevelyan

No. 635
June 26, 1961

D. 6.22 p.m. June 26, 1961
R. 8.07 p.m. June 26, 1961

PRIORITY

Addressed to Foreign Office telegram No. 635 of June 26.
Repeated for information to:

Kuwait	Bahrain
P.O.M.E.C.(Cyprus)	P.O.M.E.C.(Aden)
Cairo	Washington

My telegram No. 624 (not repeated to all): Iraq-Kuwait Relations.

The following is a summary of Qasim's statement to the Press conference.

2. He read the text of the "counterfeit and treacherous" 1899 agreement. It was falsely signed by the Qaimmaqam of Kuwait in return for a payment of 15,000 rupees by the British Residency in Bushire, without proper authority. He subsequently, at Fao in 1901, admitted his allegiance to the Sultan.

3. Other proofs that Kuwait owed allegiance to the Sultan were:-

(a) letter No. 307 of July 1, 1897, from the Foreign Office to Her Majesty's Ambassador in Constantinople.

(b) The attack on the Bahraini caravan at Al Qatif (in Kuwait) in 1901. The British Political Resident in the Gulf and the Indian Government said it was in Ottoman territory and the Sultan undertook to pay compensation.

4. Qasim said that Iraq did not carry out the revolution to achieve partial and limited independence. It was in Iraq's power to achieve its full rights but they would always resort to peace. But peace was, of course, of no use with imperialism since imperialism was an enemy of peace.

5. Iraq had decided to protect the Iraqi people in Kuwait and to demand all the territory belonging to the Qadha of Kuwait

/in

in the Liwa of Basra. The Sheikh would be appointed Qaimmaqam and not [?word omitted] to be despotic. If he misbehaved he would be seriously punished and considered a rebel. Kuwait was part of Iraq and no one could behave despotically with the rights of the Iraqi people.

6. Qasim also announced that the first projects Iraq would undertake would be the supply of fresh water and the building of schools and hospitals.

7. Full text follows by bag.

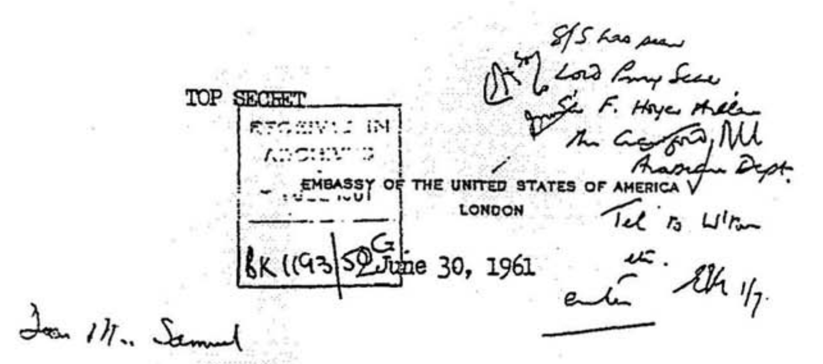
Foreign Office pass Priority to Washington as my telegram No. 6.

[Repeated as requested]

bbbbb

ملحق (٢)

الدعم الأمريكي في لأمم المتحدة ١٩٦٢م.



TOP SECRET

EMBASSY OF THE UNITED STATES OF AMERICA
LONDON

June 30, 1961

Dear Mr. Samuel

We have been asked to deliver the following message from the Secretary to the Secretary of State for Foreign Affairs:

"Thank you for your messages of yesterday and today. Your thinking coincides with ours. We understand the depth of your obligation, we agree that the independence of Kuwait must not be destroyed by force, and we are prepared to render the full political support you request. We are communicating with Said, and we are considering the Security Council angle. While Qasim is, to say the least, unpredictable, we are hopeful that, given time to work, political sources among the Arabs will dissuade Qasim from committing himself to an unfortunate course of action with unpredictable consequences.

"We shall be very happy to keep in close touch with you on this."

Sincerely,

Alfred W. Wells
Executive Assistant to the Ambassador

A.C.I. Samuel, Esquire
Private Secretary to the Secretary of State
for Foreign Affairs
Foreign Office

TOP SECRET

ملحق (٣)

الخلاف الكويتي العراقي في الصحف العالمية مطلع ١٩٦٢م.



GLASGOW HERALD

Cutting dated 5 JAN 1962

NO ADDITIONAL KUWAIT ALERT

Speculative Reports

Reports that British Commanders in the Middle East area had been warned that Iraq might attempt to seize the oilfields in Kuwait within the next few days were described last night in London as "speculation." No additional alert has gone out to British forces in the Middle East.

A Ministry of Defence official said:—"We have no reason to believe tension in Kuwait has increased."

It was pointed out in Whitehall that speculation about impending action by General Kassem is a "natural link-up" with Iraq's Army Day on Saturday.

In any case Air Marshal S. C. Elworthy, Commander-in-Chief, British Forces, Arabian Peninsula, is said to have adequate forces to cover any emergency.

THE TIMES

19 JAN 1962

BRITISH ASSURANCE ON KUWAIT

BAHRAIN, JAN. 19

Mr. John Profumo, Secretary of State for War, today gave an assurance that Britain would send troops into Kuwait only at the personal request of the Ruler of the Shaikhdom. He told a press conference that British troop strength at Bahrain "must be enough to fulfil honourable obligations, and our agreement with the Kuwait Ruler requires us to be at hand".

Britain took "precautionary measures", including the movement of ships and troops, at the end of last month after renewed Iraq claims to Kuwait, 300 miles up the Persian Gulf from Bahrain.

Mr. Profumo, who is here on a one-day visit, today inspected military installations and facilities. He told his press conference that the morale of the troops was good, and they seemed well fed and well looked after.

AWARDS PRESENTED

Mr. Profumo also met the Bahrain Ruler, Shaikh Isa bin Salman al Khalifah, and congratulated him on the birth today of his third son. Mrs. Profumo visited the Shaikh's wife in hospital.

At a march past of the 3rd Battalion, Parachute Regiment, Mr. Profumo presented awards for 18 years' good conduct to Colour Sergeant Ronald Dean, and Bandsman Donald McKenzie.—*Reuter.*



DAILY TELEGRAPH

Cutting dated 4 JAN 1962

WATCH ON IRAQ MAINTAINED

KUWAIT READINESS

By Our Defence Correspondent

The precautionary measures taken by Britain against an Iraqi attack on Kuwait are still being maintained. They include the readiness of an aircraft carrier in Aden waters, and the reinforcement of operational staff of RAF Transport Command in the area.

But no new alert of Middle East Command has been ordered by Whitehall. If intelligence reports about Iraq's intentions towards Kuwait become grave, Sir Charles Elworthy, C-in-C. Middle East, will be asked to make a reassessment of his command's position.

Iraq celebrates its Army Day on Jan. 6, but it is not thought likely in London that Gen. Kassem will make that day the occasion for an attack on Kuwait.

THE TIMES

Cutting dated 4 JAN 1962

NO NEW ALERT FOR KUWAIT

FROM OUR DIPLOMATIC CORRESPONDENT

In face of reports of a new threat to Kuwait from Iraq, with the tacit backing of the United Arab Republic, British representatives in London were saying yesterday that there had been no new alert of troops and that such reports were in fact pure speculation. Mr. Harold Watkinson, the Minister of Defence, did not attend yesterday's Cabinet meeting and is at present having a few days' holiday out of London.

The reports may have arisen from the fact that January 6 is Iraq's Army Day; speculation that General Kassim may make some new and critical move often arises at such a time. Although General Kassim may well denounce the situation in Kuwait, there do not appear to have been any signs of unusual troop movements in the past few days on the Iraq side of the Kuwait border.

Air Marshal Sir Charles Elworthy, Commander-in-Chief of British Forces, Arabian Peninsula, is said to have adequate troops for any emergency.



THE GUARDIAN

10 JAN 1962

Mr Profumo's pledge on Kuwait

Bahrain, January

Mr John Profumo, the Secretary of State for War, today gave an assurance that Britain would send troops back to Kuwait "only at the personal request" of the sheikhdom's ruler.

He told a press conference that British military strength at Bahrain "must be enough to fulfil honourable obligations, and our agreement with the Kuwait ruler requires us to be at hand."—Reuter.

ملحق (٤)

الاقتراح السوري لحل الخلاف الكويتي العراقي ١٩٦٢م.

According to the American Dawalibi's purpose in publicising this intervention was to qualify for Kuwaiti aid. But I doubt ... proposals will be to the Ruler: ...

CONFIDENTIAL

BRITISH EMBASSY,

BAGHDAD.

(1032/16/62)

February 21, 1962.

My dear Figg, E.1074/1 BK1083/15

We were interested to see Speares' letter (10815/15/37/62) of February 2 about the reported Syrian proposals to the Iraqis on Kuwait.

2. The story current here is that the Syrians did make these three proposals:- that Kuwait, while maintaining a kind of independence, should become a form of Arab Federal Territory; that it should be the seat of the Arab League Secretariat and that it should become a Development Bank for the Arab world. A fourth proposal, of which we have had only one report, was that the Ruler of Kuwait should drop the title of Amir and revert to that of Sheikh.

3. The suggestions were put to Hashim Jawad in Damascus and he, feeling that he could not decently reject them on the spot, nodded sagely and made a non-committal noise. However, when Dawalibi made his ill-advised statement, Qasim was furious and Jawad had to make his abrupt disclaimer.

4. We have reasonably reliable evidence that Hashim Jawad has at least once let it be implied that all this is what actually happened. The story is probably broadly accurate and we may well hear of these Syrian proposals again. However, they strike us as a typical Arab scheme which will be bandied about indefinitely without advancing very far.

5. The upset over the Dawalibi statement, incidentally, does seem to have cooled off the Iraq-Syrian friendship campaign which was to all outward appearances at least progressing well. But the advantages of the campaign to isolated Iraq and newly-freed Syria will probably put an early end to the cooling off period. This is presumably a good thing as it was probably more than a coincidence that the warming up period was also a time of détente over Iraqi claims to Kuwait.

6. I am copying this letter to Speares in Washington, Mason in Damascus and Errock in Kuwait.

Yours ever,

John Robey

(D. J. M. Rovey)

E. G. W. Figg, Esq.,
Eastern Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

ملحق (٥)

وثيقة توضح الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في حالة إحتلال العراق للكويت ١٩٦٤م.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

SECRET

5

Minutes

A HERESY

[illegible]er attempts a sceptical rea[illegible] pa[illegible] of the value to British intere[illegible]al [illegible] our commitment to defend Kuwait.

[illegible] 1964

6K1193/2.

The Risk

2. What is the worst case that could arise if the commitment were terminated?

3. Concede that Iraq would attack Kuwait (in spite of her recognition of Kuwait's independence; Kuwait's admission to the United Nations; and the interest of the U.A.R. and Arab League in Kuwait's independence).

4. Allow also that the Iraqi Army would defeat the Kuwait Armed Forces (though General Mubarak thinks not) giving Iraq control of Kuwait's oil production. Concede finally that Iraq would restrict or even withhold supplies of Kuwait oil to extort better terms from the companies, and if they did not agree, would expropriate K.O.C. (though even Qasim, who was much more extreme than Arif's Government, stopped short of action of this sort against I.P.C.).

5. This then is the worst case. The major oil companies could deal with it without too much trouble. They would make good their supplies from Iran, Saudi Arabia, Abu Dhabi and Libya, as they did from Kuwait in the Abadan crisis. Moreover, at that time there was a shortage of oil; now there is the reverse. In other words, the oil companies have provided for such an emergency, and are likely to maintain reserves of production in the future for this reason. H.M.G. would of course freeze Kuwait's sterling balances. Iraq would be deprived of markets and of revenue. The likely result would be a settlement on the lines of the consortium in Iran; i.e., a victory for the major oil companies.

6. The only damage to British interests (other than some temporary dislocation of supply and inconvenience) would be a drop in B.P.'s profits and return on investment. This could not be more than £100 m. per annum, and would probably be for a few years only. The Treasury estimates the annual cost of our military commitments in the Middle East at £125 m - £175 m.

7. Anything short of the worst case would not be much worse than the present position, where Kuwait follows closely Iraq's extremist policy in OPEC.

/Cover

SECRET

Wt. 43560/43 4/63 Ed. (53)

تابع وثيقة توضح الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في حالة إحتلال العراق للكويت ١٩٦٤م.

SECRET

Minutes

Cover

8. Furthermore, our commitment gives indifferent cover against the contingencies we fear.

9. Our Embassy in Kuwait consider that the Kuwaitis are unlikely to invoke our military assistance in any circumstances. Indeed, the Kuwaitis are all too likely to terminate the commitment in the near future in order to disassociate themselves from our political positions in Aden and the Gulf.

10. An Iraqi attack is less likely than a coup, leading to a revolutionary republican government in Kuwait; or a voluntary merger of Kuwait in some form of Arab union. Our military commitment is irrelevant in the second case, and very nearly so in the first. In the case of a coup, we should probably not be asked to intervene; even if we were, the request would not come in time; even if it did, we should possibly be extremely reluctant to commit British troops in a confused civil war situation; and even if we decided to, our troops would probably arrive too late.

11. There is some comfort in the argument that the presence in the area of British troops is a deterrent to a coup. But the Iraqis, or subversive elements in Kuwait, are quite as well placed as we to assess the probability of a request for British intervention. Moreover, an obvious preliminary to a coup would be to try to force an abrogation of our commitment through the Assembly, backed if necessary by external radio propaganda.

Cost

12. The cost of maintaining our commitment has previously been reckoned in terms of military costs. As long as we remain in Aden, these will continue to rise. Furthermore, the political and economic costs will increase. British oil companies may suffer from discrimination and sabotage. Feeling over Aden may also encourage a united Arab front in OPEC.

13. Libya and the Sudan may withdraw overflying rights, thus preventing the necessary transport aircraft reaching Aden from the U.K. for the follow-up forces in the Kuwait operation.

Conclusion

14. In short we are paying a premium of 100% for indifferent cover against an improbable risk.

D.C.P. Gracie

(D.C.P. Gracie)
July 13, 1964

SECRET

Read but not submitted by M. Sullagar. DCPG. Nov 13, 1964.

[illegible]. DCPG 23-11

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

ملحق (٦)

زيارة الشيخ صباح السالم للعراق عام ١٩٦٥م، واقتراح عراقي بتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان.

ملحق (٧)

CONFIDENTIAL

3

1035/65)

BRITISH EMBASSY,

KUWAIT.

31 March, 1965.

ARCHIVES No. 35
7 APR 1965
BK103193

Dear Frank,

When I called on Shaikh Sabah al-Ahmad al-Sabah, the Kuwaiti Foreign Minister, on 30 March I asked him about the Amir's visit to Iraq.

2. Shaikh Sabah said that the visit had been extremely successful on both the official and personal levels. The Amir's reception had been warm, particularly in Kerbela, and on bidding farewell to President Aref the Amir had felt able to remind him that four years ago Qassim had condemned Aref to death and had planned a similar fate for the Amir, but here they both were, happily shaking hands on Iraq soil!

3. The principal matter under discussion between the Kuwaitis and the Iraqis during the visit seems to have been the delineation and demarcation of the frontier. The Iraqis' opening bid had been to ask the Kuwaitis to cede them Warba and Bubiyan Islands. The Iraqis said that they required these two islands for the defence of Umm Qasr. After the Kuwaitis had made it clear that this was out of the question the Iraqis asked that Kuwait should lease Warba to Iraq. The Kuwaitis rejected this too and said that the limitation of the frontierr must be on the basis of the frontiers "that Iraq was born with" and which had been accepted by the governments of Nuri As-said and the Ba'ath. The Iraqis contended that these frontiers had been imposed upon Iraq during the imperialist period; but the Kuwaitis insisted that the present Iraq Government must accept the agreements entered into by its predecessors and, eventually, the Iraq Government dropped its request for the two islands and agreed to set up with the Kuwait Government a mixed commission to delineate and demarcate the frontiers as already defined. Shaikh Sabah said that the formation of this commission was under way and he hoped that the frontier question would soon be settled.

4. Shaikh Sabah, whom you will recall from his visit to London last year, is not the most accurate of reporters, and tends to claim success for anything with which he is associated. The impression I had was that the Amir had gone reluctantly, perhaps at the insistence of Jabir and Sabah Al-Ahmad, and had been very tired by it all, while we hear that the Iraqis were disappointed at not getting more than personal largesse from the Amir.

5. I am sending a copy of this letter to Middleton in Cairo, Robey in Baghdad, Stewart in Washington, and Luce in Bahrain.

Yours ever,

Noel Jackson

(G. N. Jackson).

T. F. Brenchley, Esq., C.M.G.,
Foreign Office,
LONDON S.W.1.

ملحق (٧)

أسماء الوفدين الكويتي والعراقي لترسيم الحدود ١٩٦٦م.

A Report from the Kuwait "Daily News" of 7 August

Joint Kuwait-Iraqi Border Committee Formed

The joint Kuwaiti-Iraqi Committee to discuss the mutual border issue as agreed on during His Highness the Amir's recent visit to Iraq, has now been formally appointed, reliable sources told "The Dialy News" today.

In the joint communique issued on His Highness the Amir's talks with the Iraqi President, General Abdul Rehman Aref, it was specified that the border committee would be formed, and its duties defined, within two months from the date of the communique.

The Kuwaiti side on the Committee comprises Mr. Abdul Rahman Al Atiki, Undersecretary of the Foreign Ministry, Mr. Mohammed Ahmed Al Hamad, Kuwait's ambassador to Iraq, Mr. Abdul Latif Al Thuwaini, Undersecretary of the Interior Ministry, Mr Ahmed Al Sayed Omar, Assistant Undersecretary for Oil Affairs, Mr. Ashraf Lutfi, Advisor to the Finance Ministry, Dr. Sayed Husni, Foreign Ministry Expert and Mr. Fahad Al Hasawi, Director of the Survey Department of the Municipality.

Names of the Iraqi delegates to the Committee have also been released. They comprise Mr. Nuri Jameel, Foreign Ministry Undersecretary, Major General Mohammed Al Shawk of the Defence Ministry, Mr. Abdul Hamid Noaman, Iraq's ambassador to Kuwait, Dr. Hassan Al Rawi, Director of the Legal Department, Mr. Ali Nihad Mustafa, Mutasarref of the Basra District, Mr. Tarek Al Katib, Chief Engineer of the Ports Directorate, Dr. Mahmoud Ali Al Dawoud, Director of the Arabic Department, Mr. Tarek Ihsan Shafeek, Deputy Director of the National Petroleum Company and Mr Ala'addin Al Sakkal, Agent for the Director of the Survey Department.

ملحق (٨)

الاحتياطات التي اتخذتها الكويت والعراق بعد توتر العلاقات بينهما في أبريل ١٩٦٧م.

*CONFIDENTIAL

TOP COPY

RECEIVED IN ARCHIVES No. 5
27 APR 1967
BK3/5

Cypher/Cat. A

IMMEDIATE KUWAIT TO FOREIGN OFFICE

Telno. 132 24 April 1967

*[Received without security classification]

Addressed to Foreign Office telegram No. 132 of 24 April,
Repeated for information to Bahrain, Baghdad and POMEC Aden.

My telegram No. 130. · BK 3/5

Iraqi Border Incident.

KLT report that the Kuwait army which stood down yesterday has again been put on the alert. A commando company, a platoon of military police, 10 Ferret Scout cars and 2 anti tank guns have been deployed along the border. The main road south from the border is being patrolled by armoured cars and Hunter patrols are being flown along the border. General Mubarak has finally received permission to move the Infantry Battalion and 25 Ferret Scout cars to Ramalha. The Tank Regiment has been moved forward to the Kutlaa Ridge.

2. Kuwait Army Observers have reported an increase in Iraqi strength at Safwan, including a tank. The KLT doubt that there has been any increase. They also doubt a report by a Hunter patrol of sighting 2 tanks at Umm Qarr, but in view of the seriousness of this report have suggested it should be verified. At 0820 this morning an Iraqi Jet Provost flew low over the border near Abdali and buzzed a Kuwait Army vehicle. This has incensed Mubarak who has asked permission to shoot further intruders. General Mubarak has received a report that 2 additional MIG's have arrived in Shuaiba from Baghdad.

3. Colonel Cawston reports that Sheikh Sa'ad yesterday taxed Mubarak with not taking any actions in the face of Iraqi provocation and that this was the reason for recalling the army to the alert. Sheikh Sa'ad's action in speaking to Mubarak may have resulted from criticisms made by deputies during a secret session of the National Assembly held on Saturday to debate the border situation, in spite of a statement issued by the Assembly afterwards supporting the Government's attitude.

F.O. pass POMEC (Aden) 23.

Mr. Jackson Sent 1415Z/24 April 1967
Recd 1445Z/24 April 1967

[Repeated as requested]

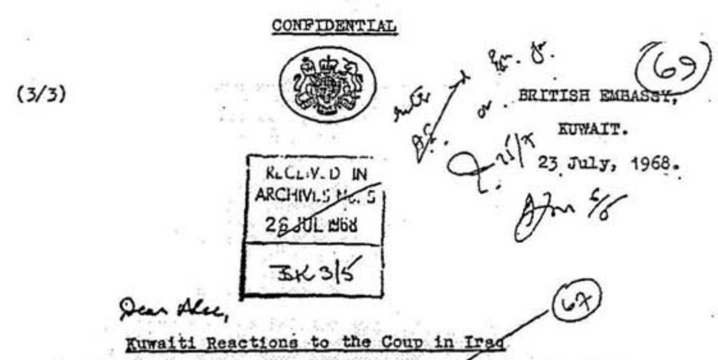
DEPARTMENTAL DISTRIBUTION ADVANCE COPIES SENT

F.O. Arabian Dept.
N.E.A.D.
Eastern Dept.
D.D. & P.U.S.D.
News Dept.
C.O. M.E.W. & U.N. Dept.
DIS MOD

sssss *CONFIDENTIAL

ملحق (٩)

موقف الحكومة الكويتية من انقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨م في العراق.



CONFIDENTIAL

(3/3)

BRITISH EMBASSY,
KUWAIT.
23 July, 1968.

RECEIVED IN ARCHIVES No. 5
26 JUL 1968
BK 3/5

Dear Alec,

Kuwaiti Reactions to the Coup in Iraq

Would you please refer to Kuwait Telegram no. 323 of 18 July, in which we reported initial Kuwaiti reactions to the Iraqi coup of 17 July?

2. The news of the coup aroused no great consternation in Kuwait but naturally a lot of interest. The armed forces were put on the alert and the police were made ready to cope with any riots: these were merely routine precautionary measures. On 20 July the Amir sent a congratulatory message to President al Bakr thus recognising the new regime.

3. There has been no official comment or public statement by the Government on events in Iraq but the main reaction in the press and in private has been that coups in Iraq are a matter for the Iraqis. This relaxed attitude is no doubt due to the fact that, in Kuwaiti eyes, the new regime is an improvement on the old and poses no new dangers to Kuwait. (The new President was the leader of the delegation who visited Kuwait in 1963 to confirm Iraqi recognition, which was clinched by the K.D. 30 million loan. As one official in the Ministry of Finance put it, he is less likely to have the face to ask for more than a completely new man). Kuwaitis are relieved that an apparently moderate regime has come and rumours such as the one that Iraq will soon resume relations with the U.S.A. have been reported with quiet satisfaction. In general, after the first few days when little was known of the regime's declared aims, optimism has set in.

4. The newspapers have made several notable comments. Al Hadaf on 18 July pointed out that the only result of coups has been Arab disunity, which led to last year's defeat by Israel. It hoped the new regime would bring about a "return" to democratic parliamentary procedures. Al Rai al 'Am the next day echoed the latter point and hoped that the Kurdish problem would now be solved. Al Risala (Baath) on 21 July saw the coup as a return to the 14 Ramadan revolution after years of military totalitarian rule. Akhbar al Kuwait, the pro-U.A.R. paper, commented on 21 July on the favourable

/mention

A. Ibbott, Esq.,
Arabian Department,
Foreign Office, S.W.1.



mention the new regime had received from Western and Israeli radio broadcasts, thus clearly hinting at its distrust of the coup leaders. Next day, however, it professed itself content with the new Foreign Minister's statements at his press conference the day before.

5. Perhaps the most interesting comments have concerned the corruption of Taher Yehya's Government. In particular, al Rai al 'Amm on 21 July pointed out that the ex-Prime Minister's colleagues had been the ones who signed the ERAP agreement, "which is known to be stained with bribery". Stress has been laid on President Aref's not being associated with such corruption and on his peaceful removal to London.

6. On 23 July, al Rai al 'Amm carried an interview with President al Bakr, which augurs well for Iraqi/Kuwaiti relations. He said that the Amir's message had been the first such message the new regime had received from a Head of State and had pleased him accordingly. Kuwait was to Iraq as the heart is to the body, and a dear Arab sister to boot, (no transplant intended, we hope!) The Amir's message had certainly been dictated by cordiality; there was no need for him to mention his personal relations with the Amir "and other Sheikhs of Kuwait". Asked about reports of Egyptian coolness towards the new regime, General al Bakr said that no contacts with any Arab country had yet occurred except for the initial messages passed by Iraqi Ambassadors abroad. This was simply because the new government had been busy on other things.

Yours sincerely

David

(D.E.S. Blatherwick)

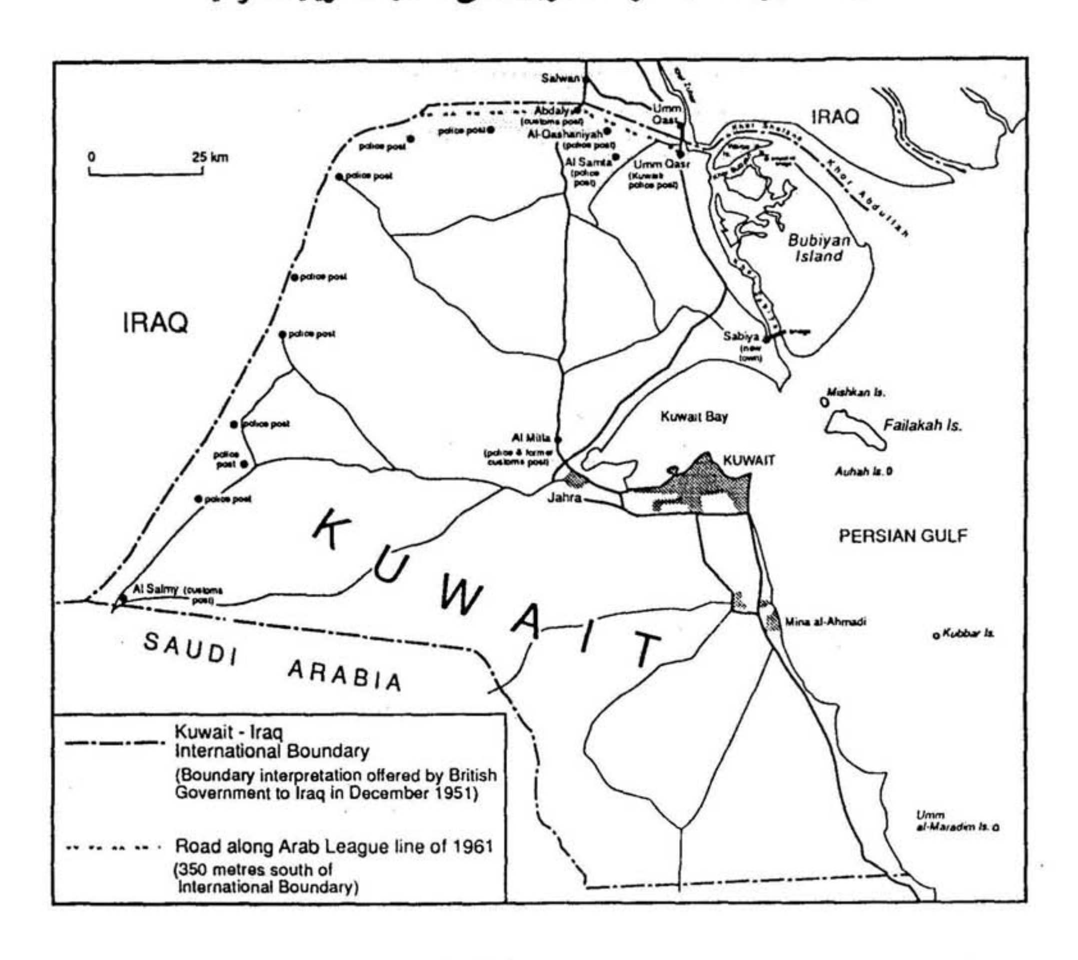
cc. A.E. Saunders, Esq.,
British Embassy,
Baghdad.

P. Joy, Esq.,
British Embassy,
Beirut.

Chancery,
Bahrain.

ملحق (١٠)

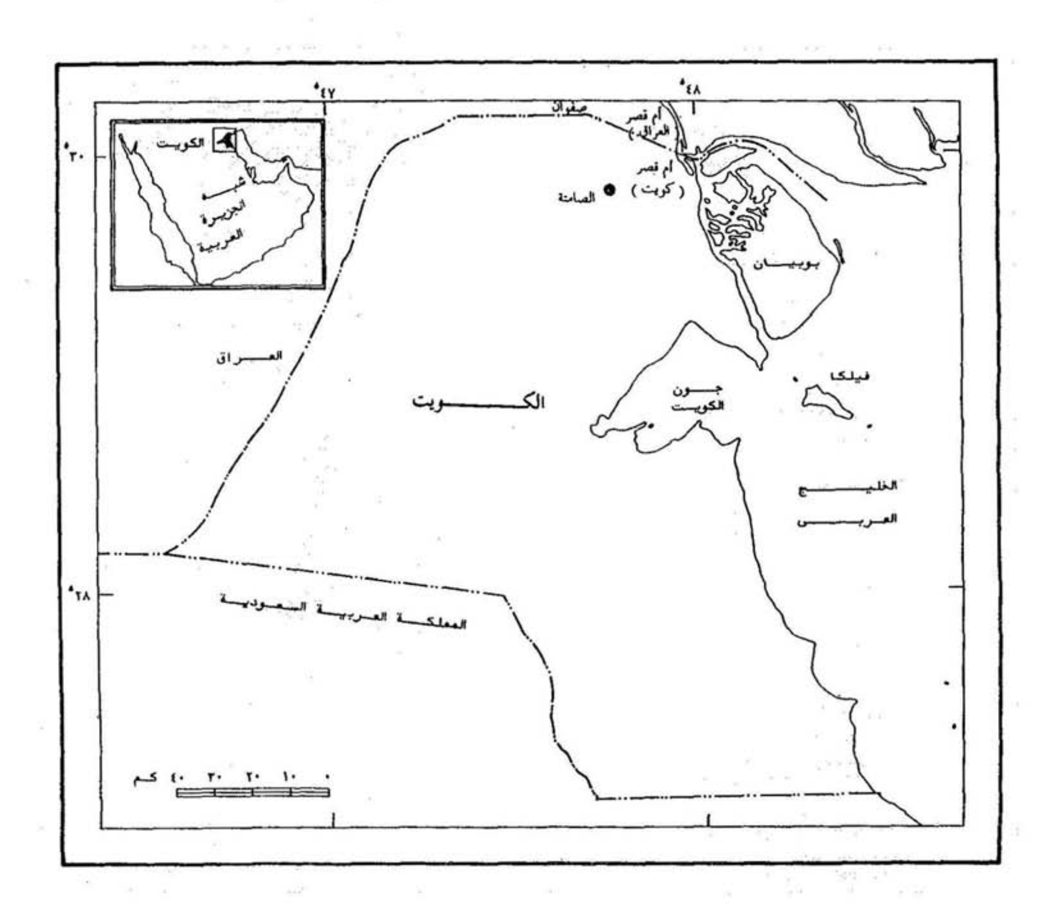
خارطة تظهر : نقاط الشرطة الكويتية على الحدود الكويتية العراقية



المرجع : Schofield, Richard : Kuwait and Iraq.

ملحق (١١)

خارطة تشير إلى مركز الصامتة الكويتي ١٩٧٣م.



المرجع : جامعة الكويت : قسم الجغرافيا : مختبر الخرائط.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية :

١- المصادر العربية :

- عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت، بيروت، دار مكتبة الحياة، طبعة أولى ١٩٧٨م.

٢- المراجع العربية :

- أحمد البغدادي (دكتور) : الشيخ عبد الله السالم ١٩٥٠ - ١٩٦٥م، الكويت، دار قرطاس، طبعة أولى ١٩٩٤م .
- أحمد فوزي : عبد السلام عارف سيرته، محاكمته، مصرعه، بغداد الدار العربية للنشر، طبعة أولى ١٩٨٩م.
- أحمد فوزي : عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة، بغداد، طبعة أولى ١٩٨٨م.
- أحمد مصطفي أبو حاكمه(دكتور): تاريخ الكويت الحديث ١١٦٣-١٣٨٥هـ ١٩٥٠-١٩٦٥م ، الكويت، ذات السلاسل، طبعة أولى ١٩٨٤م.
- أديث وائي وآخرون : العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، الجزء الأول، ترجمة : عبد المجيد القبيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، طبعة أولى ١٩٩٧م.
- إسماعيل العارف : أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وتأسيس الجمهورية العراقية، لندن، طبعة أولى ١٩٨٦م.
- أمين سامي المغراوي : قصة الأكراد في شمال العراق، القاهرة، دار النهضة العربية، طبعة أولى ١٩٦٧م.

- أوريل دان : العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣م) ترجمة جرجيس فتح الله، الجزء الأول، السويد، دار بنز للنشر، طبعة أولى ١٩٨٩م.
- باقر ياسين : تاريخ العنف الدموي في العراق (الوقائع والدوافع والحلول) بيروت، دار الكنوز الأدبية، طبعة أولى ١٩٩٩م.
- بسمه قضائي، أيوب الرياشي (دكتور) : أمن الخليج، باريس، مؤسسة الدراسات والمشاريع الإنمائية، طبعة أولى ١٩٩٣م.
- بطرس غالي : الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الثقافة والعلوم، طبعة أولى، ١٩٧٧م.
- جمال زكريا قاسم(دكتور) : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (الجزء الرابع والخامس)، القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة أولى ١٩٩٦م.
- حامد البياتي(دكتور) : أسرار انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م في العراق في الوثائق السرية البريطانية، لندن، دار الرافض للنشر، طبعة أولى ١٩٩٣م.
- حسن الإبراهيم(دكتور): الكويت دراسة سياسية، الكويت، دار العلوم، طبعة ثالثة ١٩٨٠م.
- حسن شكري : الكتاب الأبيض في محكمة التاريخ، لندن، طبعة أولى ١٩٩١م.
- حسن العلوي : أسوار الطين في عقدة الكويت وأيدلوجيا الضم، بيروت، دار الكنوز الأدبية، طبعة أولى ١٩٩٥م.
- حسن العلوي : العراق دولة المنظمة السرية، لندن، طبعة أولى ١٩٩٥م.
- حسن قايد الصبيحي(دكتور): الكويت ١٩٥٦ - ١٩٩٢م، إبحار في السياسة والتاريخ، دولة الإمارات العربية المتحدة، طبعة أولى ١٩٩٣م.
- حنا بطاطو : العراق ٠٠ الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة : عفيف الرزاز، بيروت ، دار الأبحاث العربية، طبعة أولى ١٩٩٢م.
- خالد ضاحي الخلف : المغامرتان العراقيتان لاحتلال الكويت (بقيادة الملك غازي ابن فيصل ١٩٣٩م، اللواء عبد الكريم قاسم ١٩٦١م، تفاصيل أزمة الصامتة ١٩٧٣م) الكويت، طبعة أولى ١٩٩٩م.

- خليل إبراهيم حسين : موسوعة ١٤ تموز ١٩٥٨م، الجزء الأول، بغداد، طبعة أولى ١٩٨٩م .
- رحيم عجينة (دكتور) : الاختيار المتجدد، ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، بيروت، دار الكنوز الأدبية، طبعة أولي ١٩٨٨م.
- سمير الخليل : جمهورية الخوف (العراق تحت حكم صدام، رؤية من الداخل) ترجمة : د. قاسم عبده قاسم ، القاهرة، طبعة أولى ١٩٩١م.
- صبحي عبد الحميد (دكتور): أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، البداية، التنظيم، التنفيذ، الإشراف، بيروت، الدار العربية للموسوعات، طبعة ثانية ١٩٩٤م.
- عبد الرحيم عبد الهادي (دكتور): أزمات الكويت والعراق أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها، القاهرة، نهضة الشرق، طبعة أولى ١٩٩٥م.
- عبد الرضا أسيري (دكتور) : الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ٠٠ إخفاقات وتحديات، الكويت، طبعة أولى ١٩٩٢م.
- عبد الرضا أسيري (دكتور) : النظام السياسي في الكويت ٠٠ مبادئ وممارسات، الكويت، طبعة أولى ١٩٩٥م.
- عبد الله زلطة : أزمة الكويت ١٩٦١م، صفحات من العلاقات العراقية الكويتية، القاهرة، طبعة أولى ١٩٩٣م.
- عبدالله الغنيم وآخرون (دكتور): ترسيم الحدود الكويتية العراقية. الحق التاريخى الإرادة الدولية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، طبعة أولى ١٩٩٤م .
- عبد المالك خلف التميمي(دكتور): أبحاث في تاريخ الكويت، الكويت، دار قرطاس، طبعة أولى ١٩٩٩م.
- عثمان عبد الملك صالح(دكتور): النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الكويت، طبعة أولى ١٩٩٨م.

- عصمت نوري السعيد : نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، لندن، نيولوك للنشر ،طبعة أولى ١٩٩٢م.
- علي خيون : دبابات رمضان، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، طبعة أولى ١٩٨٨م.
- علي كريم : عراق ٨ شباط ١٩٦٣م، من حوار المفاهيم إلي حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، بيروت، دار الكنوز الأدبية، طبعة أولى ١٩٩٩م.
- عيسي مال الله : دور الجيش الكويتي في الحروب العربية الإسرائيلية في جبهتي سيناء والجولان، الكويت، طبعة أولى ١٩٩٧م.
- غانم النجار(دكتور): مدخل التطور السياسي في الكويت، الكويت، دار قرطاس، طبعة أولى ١٩٩٤م.
- فيصل حسون : مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، لندن، دار الحكمة، طبعة أولى ١٩٩٥م.
- القيادة القومية للبعث ١٩٥٥ - ١٩٦٢م : نضال البعث، بيروت، دار الطليعة، طبعة ثانية ١٩٧٧م.
- كلية التربية الأساسية الكويتية : الكويت والتنمية، الكويت، طبعه أولي ١٩٩٥م.
- الكويت وجوداً وحدوداً : مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، طبعة ثانية ١٩٩٤م.
- لبيب عبد الساتر : قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر ٣٢٠٠ق. ١٩٨٨م، بيروت، دار المجاني، طبعة أولى ١٩٨٩م.
- لطفي جعفر عبده (دكتور) : الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ - ١٩٣٩م، بغداد، منشورات اليقظة العربية، طبعة أولى ١٩٨٧م.
- مجيد خدوري : العراق الاشتراكي، بيروت، الدار المتحدة للنشر، طبعة أولى ١٩٩٥م.

- محمد رشيد الفيل(دكتور): الحدود وجهة نظر جغرافية واستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية، الوجه الآخر لحرب الخليج المستمرة، دبي، مركز الخليج للنشر، طبعة أولى ١٩٩٩م.
- محمود الدورة : القضية الكردية، بيروت، طبعة ثانية ١٩٦٦م.
- مركز البحوث والدراسات الكويتية : منافذ العراق البحرية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية ١٩٩٧ م .
- مصطفي النجار(دكتور): التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، (دت)
- مصطفي النجار(دكتور) : التاريخ السياسي لمشكلة الحدود في شط العرب، البصرة، مطبعة الموانى العراقية، طبعة أولى ١٩٧٤م.
- ميمونة العذبي الصباح (دكتورة) : الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، الطبعة أولى ١٩٨٨م.
- نجاة عبد القادر الجاسم (دكتورة) : التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩م، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٧م.
- هاني الفكيكي : أوكار الهزيمة، قبرص، طبعة أولى ١٩٩٣م.
- هلال ناجي : أضواء علي حكم قاسم، بيروت، دار الكرنك ، طبعة أولى١٩٩٢م.
- هنري لورنس : اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة : عبد الحكيم الأزبد، ليبيا، الدار الجماهيرية، طبعة أولى ١٩٩٣م.
- وليد حمدي الأعظمي : الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢--١٩٦٠م، لندن، دار رياض الريس، طبعة أولى ١٩٩١م.
- وليد محمد سعيد الأعظمي : ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، بغداد، المكتبة العالمية، طبعة أولى ١٩٨٩م .
- وميض جمال وآخرون(دكتور): التطور السياسي المعاصر في العراق، العراق، وزارة التعليم والثقافة العراقية، طبعة أولى ١٩٨٦م.

- يعقوب الغنيم : الكويت تواجه الأطماع، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٨م.
- يوسف الشهاب : الكويت عبر التاريخ، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

٣- الدوريات العربية :

- سلسلة عالم المعرفة : الغزو العراقي للكويت ٠٠ المقدمات - الوقائع وردود الفعل - التداعيات، ندوة بحثية، عبد المالك التميمي(دكتور):«العلاقات الكويتية العراقية من ١٩٢١ - ١٩٩٠م »، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٩٥، مارس ١٩٩٥م.
- مجلة المستقبل العربي : فلاح المديرس (دكتور): المعارضة الوحدوية والتجارب الوحدوية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، لبنان، عدد ٢٤٥، يوليو ١٩٩٩م .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام :يواقيم رزق (دكتور): «الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي»، عدد ٦٦، مارس ١٩٩١م

٤- البيانات الصادرة من الحكومة الكويتية ١٩٦١م :

- بيان المجلس الأعلي بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.
- بيان دائرة المطبوعات والنشر الكويتي رقم ١ ، بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٦١م.
- بيان دائرة المطبوعات والنشر الكويتية رقم ٢ ، بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٦١م.
- بيان دائرة المطبوعات والنشر الكويتية رقم ٣ ، بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٦١م.
- بيان دائرة الشرطة والأمن العام الكويتية بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦١م.
- بيان دائرة المطبوعات والنشر الكويتية رقم ٤ ، بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٦١م.
- بيان اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي الكويتي بتاريخ١٦/ ٧/ ١٩٦١م.

٥- الصحف العربية :

- جريدة الأهرام (مصر) :

٢١/٦/١٩٦١م. ٢٧/٦/١٩٦١م. ٢٨/٦/١٩٦١م.

٢٩/٦/١٩٦١م. ١/٧/١٩٦١م. ٣/٧/١٩٦١م.

٤/٧/١٩٦١م. ٨/٧/١٩٦١م. ١٢/٧/١٩٦١م.

١٣/٧/١٩٦١م. ١٤/٧/١٩٦١م. ١٧/٧/١٩٦١م.

٢٢/٧/١٩٦١م. ١/١/١٩٧٣م. ٢٣/٣/١٩٧٣م.

- جريدة الأخبار (مصر) :

٢٣/٦/١٩٦١م. ٢٧/٦/١٩٦١م. ٢٨/٦/١٩٦١م.

٣٠/٦/١٩٦١م. ٣/٧/١٩٦١م.

- جريدة الجمهورية (مصر):

٢٢/٣/١٩٦١م.

- جريدة المنار (العراق):

٢١/٦/١٩٦١م.

- جريدة العهد الجديد (العراق):

٢٢/٦/١٩٦١م.

- جريدة الزمان (لندن):

٣١/١٢/١٩٩٨م. ٤/١/١٩٩٩م.

- جريدة الكويت اليوم (الكويت):

٢١/٦/١٩٦١م. ١/٧/١٩٦١م. ٩/٧/١٩٦١م.

١٥/١٠/١٩٦١م.

- جريدة الرأي العام (الكويت):

٢٥/٦/١٩٦١م. ٢٦/٦/١٩٦١م. ٢٩/٦/١٩٦١م.

١/٧/١٩٦١م. ٧/٧/١٩٦١م. ٨/٧/١٩٦١م.

١٠/ ٧/ ١٩٦١م.   ١٨/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.
٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢٣/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.
٢٦/ ٣/ ١٩٧٣م.

- جريدة الهدف (الكويت):

٣١/ ١٢/ ١٩٩٨م.   ١٨/ ٧/ ١٩٩٨م.

- جريدة القبس (الكويت):

٣/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢٢/ ٣/ ١٩٧٣م.
٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢٥/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٣٠/ ٣/ ١٩٧٣م.
٢٩/ ١٠/ ١٩٧٨م.   ١٩/ ٢/ ٢٠٠٠م.   ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٠م.

- جريدة السياسة (الكويت):

٢١/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢٤/ ٣/ ١٩٧٣م.   ٢٦/ ٣/ ١٩٧٣م.

٦- الإذاعة الكويتية :

- بيان بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٦١م.
- بيان ادعاءات حاكم العراق بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٦٢م.
- الإذاعة الكويتية : بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٣م.
- برنامج حوار مع رياضي « عبد الرحمن الدولة » أحد المشاركين في الدورة العربية الرياضية في بغداد ١٩٦٤م، بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٩م.

ثانياً : الوثائق البريطانية :

١- وزارة الخارجية البريطانية : Foreign Office Records

FO.371

1899	2136
1913	2136
1923	8952
1932	16006

98461	1952
185407	1957
148948	1960
156833	1961
156846	1961
156873	1961
156874	1961
156875	1961
156876	1961
156877	1961
156878	1961
156879	1961
156880	1961
156886	1961
156888	1961
162898	1961
162898	1962
162915	1962
162917	1962
170429	1962
174610	1963
174597	1964
179838	1964
185407	1964
120598	1964
165487	1965
179838	1965
185407	1966

٢- وثائق الخارجية البريطانية والكومنولث: **Foreign and Commonwealth Office F.C.O.**

8/618	1966
8/627	1967-1968
8/628	1967-1968

ثالثاً : المصادر والمراجع الأجنبية :

١- المصادر الأجنبية :

-Dickson, H.R.P. : Kuwait and Her Neighbours,London, 1956.

-Humphary Travelian : The Middle East in Revolution, London, 1965.

٢- المراجع الأجنبية :

-Abdel Rehim Ahmed et al : The Legendary Clamis of Iraqi Historical Rights in the State of Kuwait, Cairo, the Kuwait Information Center, 1990.

-Anital PBurdeit : Record of Kuwait 1961-1965, (1961), Archive Editions Limited, UK, 1997.

-El Bahrna, Husain : The Legal Status of the Arabian Gulf States, study of their international relation problems, University of Manchester Press, 1968.

-Cambridge International Documents Series, volume. 1"The kuwait Crisis, Basic Documents", edited by - E.L Auterpacht et al, Cambridge Grotius Publications Limited 1991.

-Hiro, Dilip :Desert Shield to Desert Storm, the Second Gulf War, New York, 1992.

-Kelly, J.B.: The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, Weidefld & Nicolson, London, 1980.

-Macdoland R.W.: The League of Arab States, 1965.

-Schofield, Richard : Arabian Boundaries Disputes "Vol. 5", Kuwait-Iraq I I), Archive Editions, Oxford, 1992.

-Schofield, Richard : Kuwait and Iraq "Historical Clamis and Territorial Disputes", London, 1991.

-Shwdran, Benjamin :"The Kuwait Incident" in the Middle Eastern Affairs, January 1962. Council for Middle Eastern Affairs, New York.

-Stocking,G : Middle East Oil, A Study in Political and Economic Controversy, Vanderbilt Press, 1972.

-Warnock, Elizabith & Robert A. Ferna The Arab World: Forty Years of Change, Anchor Books, London, 1995.

٣- الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية :

Daily Telegraph (Britain) :
4/1/1962 12/2/1962 20/2/1962 22/3/1973
The Guradian (Britain) :
10/1/1962 23/3/1973
Glasgow Herald (Britain) :
3/1/1962 4/1/1962
The Times (Britain) :
6/7/1961 4/1/1962
New York (U.S.A.6/7/1961 30/12/1961
Daily News (Kuwait) :
7/8/1966

الفهـــــــرس

ردمك ٧-٧٠-٣٢-٦٠٩٩٩